الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د . الطاهر مولاي – سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية – تخصص: حكامة المنظمات

بعنوان

دور الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات

دراسة حالة شركة الأكياس بعين الجحر– سعيدة

SAC A.E.H

إعداد الطالبتين:

- خلافي عقيلة
- بوطيبة قادرية

تحت إشراف الأستاذ:

– يزيد قادة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:.....رئيسا

الأستاذ:.....مشرفا

الأستاذ:.....ممتحنا

السنة الجامعية:2013-2014

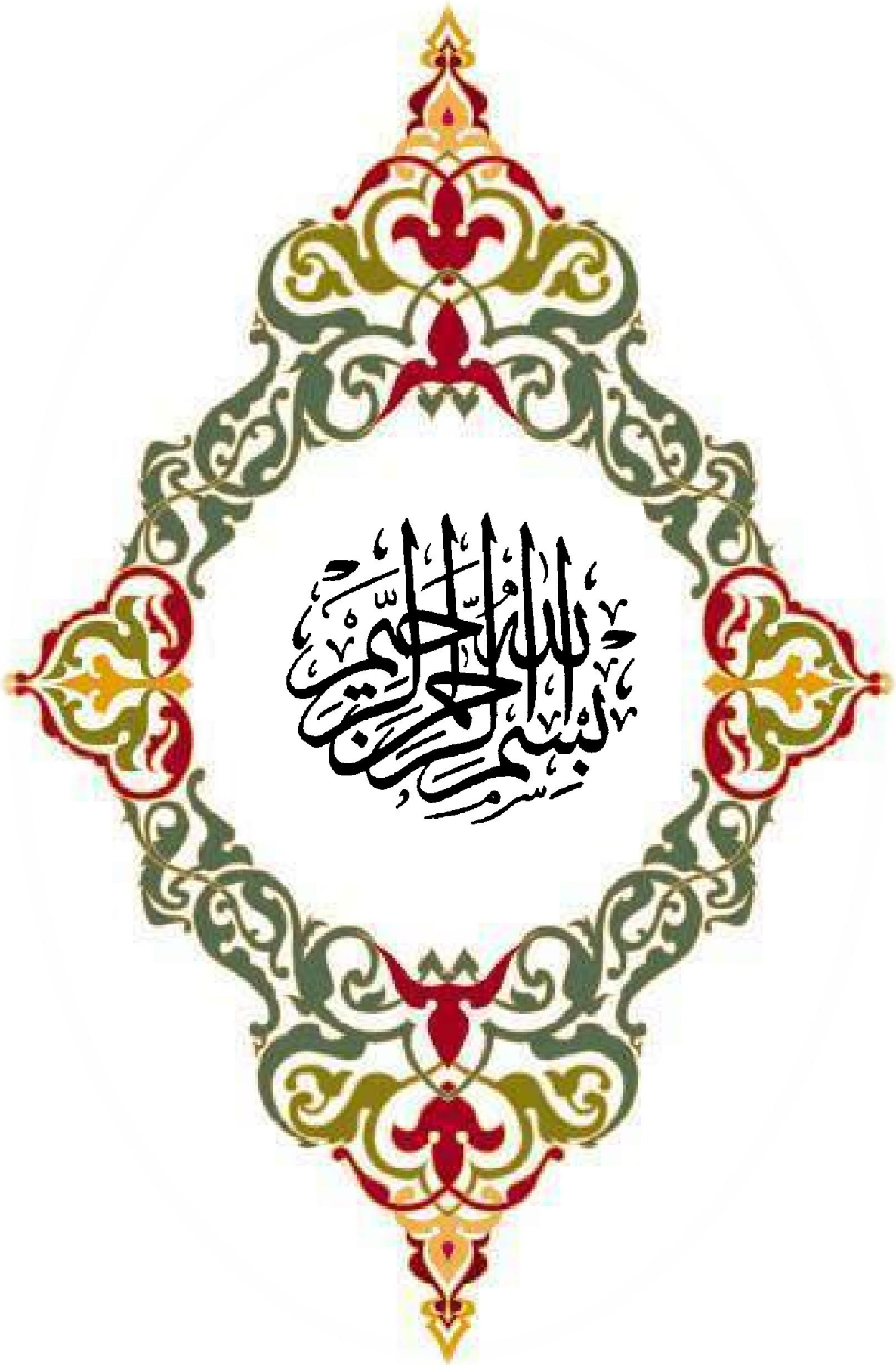
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى نبينا

محمد وآله وصحبه أجمعين

الحمد لله على ما منه علي من علم وعقل

اهدي ثمرة عملي إلى التي رفع الله مقامها ،فجعل الجنة تحت أقدامها إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها وحبها ،صاحبة القلب الواسع سعة البحر ،الفضل على مهما فعلت وقلت لا أوفيها حقها "أمي الحنونة"حفظها الله

إلى مرشدي إلى طريق النور إلى من منحني الإرادة وله الفضل في تعليمي، إلى ربيع وقارب النجاة ،إلى رمز التقدير والائتمان إلى **"أبي العزيز"** حفظه الله

إلى كل العائلة صغيرهم وكبيرهم وخاصة أخواتي وعمتي العزيزة وابنتها **إيناس**

إلى رفيقة دربي صارة

إلى من قاسمتني عناء هذه المرحلة العلمية الأخت والصديقة **قادرية**

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر حكامة المنظمات دفعة 2013-2014

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي

عقيلة

إهداء

بعد إنجاز هذا العمل و إتمامه لا يفوتني أن أتقدم بشكري الجزيل

إلى من شجعتني و انتظرت نجاحي بفارغ الصبر، لها مني أزكى تحية وتقدير والدتي أطال الله في عمرها بمزيد من الصحة و العافية.

إلى....روح والدي رحمه الله

إلى من ترعرعت بينهم إخوتي و أخواتي :قادة وزوجته وابنيهما عبد البارئ و إلياس ،قاد يرو، سمرة وابنها خليل ، نوال وابنيها يوسف و عبد الإله،إلى أختي العزيزة وسيلة .

إلى رفيق دربي الغالي زوجي تقديرا له على وقوفه إلى جانبي .

إلى كل زميلاتي و زملائي في العمل بمديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار الذين لم يبخلوا علي بمساعدتهم ومساندتهم وعلى رأسهم مديري السيد: خليفة عيسى و رئيس المصلحة السيد:بوبكري بوبكر .

إلى كل زميلاتي وزملائي في الدفعة وخاصة أم كلثوم وأسماء وفاطمة، وإلى عقيلة التي تقاسمنا معا عناء إعداد هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ: يزيد قادة و كل عائلته .

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من بعيد أو قريب في إتمام هذا العمل و تعذر علي ذكر اسمه.

قادرية

تشكرات

لا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وأسمى التقديــر والاحترام، إلى الأستاذ:يزيد قادة ،على قبول الإشراف على إعداد هذه المذكرة، وعلى توجيهاته وحرصه المستمر

كما نتقدم بشكر الخاص إلى الأستاذ طلحة على المساعدات والتوجيهات القيمة.
والشكر الجزيل لعمال شركة الأكياس بعين الحجر وبالأخص السيد :بلمخفي يحي،بومدين،ياسمينة

كما نشكر أسادتنا الكرام من الابتدائي إلى الجامعي والذين كان لهم الفضل الكبير في الوصول إلى ما نحن عليه

.وأخيرا نسد عبارات العرفان إلى كل من قدم لنا يد العون من القريب وبعيد

فنسال الله العون والسداد والخير الموصول والصواب المأمون فهو نعم الولي ونعم النصير

ملخص:

تعتبر حوكمة الشركات من أهم المفاهيم الادراية التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل معظم المؤسسات سواءا كانت عامة أو خاصة ، وذلك من خلال مبادئها والتي كان لها دور فعال في مكافحة الفساد و تحسين الأداء .

ويعتبر الإفصاح و الشفافية من أهم المبادئ التي يرتكز عليها نظام حوكمة الشركات ،والذي يلعب دورا هاما في خلق نظام شفاف وعادل بعيدا عن التضليل و التدليس في القوائم المالية وتحقيقا لمصالح جميع الأطراف المعنية وبالتالي المساهمة في تفعيل حوكمة الشركات .

ولمعرفة واقع الإفصاح و الشفافية في المؤسسات الجزائرية ،قمنا بدراسة تطبيقية بمؤسسة الأكياس بعين الحجر أفضت إلى نتيجة مفادها أن المؤسسة تلتزم بالإفصاح والشفافية وهذا ما يساعدها على تبني نظام الحوكمة وتفعيله .

الكلمات المفتاحية :حوكمة الشركات ،الإفصاح والشفافية ،مكافحة الفساد .

RESUME :

La gouvernance des entreprises considérée comme l'un des concepts administratifs important requiert un intérêt particulier de la part des entreprises qu'elles soit publiques ou privées ; du fait de son rôle efficace dans la lutte contre la corruption d'une part, et l'amélioration de son performance d'autre part.

Aussi la transparence et divulgation dans la gestion des affaires constituent les principes fondamentaux du système de gouvernance des entreprises dans l'établissement d'un système équitable s'agissant des intérêts de l'ensemble des partenaires de l'entreprise et partant leur implication directe à sa bonne gouvernance.

Afin de mettre en exergue la réalité de ce principe nous avons entamé une étude d'application au sein d'une entreprise de sacherie(SACAEH) sise dans la commune de Ain El-Hadjar Saida.

Cette étude nous a permis de constater une application plus ou moins correcte du principe de la bonne gouvernance de la part de cette entreprise ce qui lui assurera, a notre sens, un épanouissement certain de son développement

Les mots clés :gouvernance des entreprises ,transparence et divulgation, lutte contre la corruption .

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**I- II**
تشكرات	**III**
ملخص	**IV**
قائمة المحتويات	**V**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الملاحق	**IX**
المقدمة العامة	ا،ب،ت،ث،ج،ح
الفصل الأول:مدخل عام حول حوكمة الشركات	
تمهيد	**01**
المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات	**02**
المطلب الأول:الأسباب والدوافع الأساسية لظهور حوكمة الشركات	02
المطلب الثاني:مفهوم حوكمة الشركات و أهميتها	12
المطلب الثالث:خصائص حوكمة الشركات وركائزها	18
المبحث الثاني : أساسيات عن حوكمة الشركات	**21**
المطلب الأول:مبادئ حوكة الشركات	21
المطلب الثاني:أهداف حوكمة الشركات	27
المطلب الثالث:محددات حوكمة الشركات	29
المبحث الثالث: آليات حوكمة الشركات وأثار تطبيقها	**31**
المطلب الأول :الآليات الداخلية لحوكمة الشركات	31
المطلب الثاني:الآليات الخارجية لحوكمة الشركات	33
المطلب الثالث: أثار تطبيق حوكمة الشركات	36
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثاني: الإفصاح والشفافية وعلاقته بحوكمة الشركات	
تمهيد	**42**

المبحث الأول:ماهية الإفصاح.....**43**
المطلب الأول: نشأة الإفصاح ومفهومه.....43
المطلب الثاني:حدود وأنواع الإفصاح.....46
المطلب الثالث:شروط الإفصاح و العوامل المؤثرة فيه.....48
المبحث الثاني:ماهية الشفافية.....**52**
المطلب الأول:نشأة الشفافية، مفهومها، وأهميتها.....52
المطلب الثاني:أنواع الشفافية وشروطها.....56
المطلب الثالث:متطلبات الشفافية وحدود تطبيقها.....57
المبحث الثالث:مدى مساهمة الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات **61**
المطلب الأول:فعالية حوكمة الشركات.....61
المطلب الثاني:الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات.....62
المطلب الثالث:مكونات الإفصاح والشفافية وعلاقته بحوكمة الشركات 65
خلاصة الفصل **70**

الفصل الثالث:دراسة حالة شركة الأكياس بعين الحجر سعيدة SAC A.E.H

تمهيد.....**72**
المبحث الأول : عموميات حول وحدة الأكياس SAC A.E.H.....**73**
المطلب الأول:لمحة تاريخية عن الشركة ونشأتها..... 73
المطلب الثاني:تقديم المؤسسة SAC A.E.H 74
المبحث الثاني:الدراسة التطبيقية.....**76**
المطلب الأول:إجراءات الدراسة التطبيقية 76
المطلب الثاني: وصف وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية 78
خلاصة الفصل.....**103**
الخاتمة العامة.....**105**
المراجع
الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	15
02	نظام حوكمة الشركات	16
03	خصائص نظام حوكمة الشركات	19
04	ركائز حوكمة الشركات	20
05	مبادئ حوكمة الشركات	21
06	أهداف حوكمة الشركات	28
07	محددات حوكمة الشركات	30
08	جوهرة الشفافية	54
09	الهيكل التنظيمي لشركة الأكياس بعين الحجر سعيدة	75

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــــــوان	الصفحة
01	درجات مقياس ليكارت الخماسي	77
02	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	79
03	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	80
04	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	81
05	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	82
06	إجابات المستجوبين على عبارات المجال الأول	83
07	إجابات المستجوبين على عبارات المجال الثاني	84
08	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان	86
09	معاملات الارتباط بين محاور الدراسة و الإفصاح و الشفافية	89
10	يوضح Test de Kolmogorov-Smirnov	90
11	نتائج اختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن مدى الالتزام بالإفصاح و الشفافية	91
12	نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة و الالتزام بالإفصاح و الشفافية	92
13	تحليل التباين ANOVA بين مدى الالتزام بالإفصاح و الشفافية و الإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة	92
14	نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين و الالتزام بالإفصاح و الشفافية	93
15	نموذج تحليل التباين ANOVA بين مدى الالتزام بالإفصاح و الشفافية و الإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين	94
16	نتائج اختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة	95
17	اختبار T-Test للعينات المستقلة بين الإفصاح و الشفافية و الجنس	96
18	اختبار T-Test للعينات المستقلة بين أهمية الإفصاح و الشفافية و الجنس	97
19	اختبار T-Test للعينات المستقلة بين الإفصاح و الشفافية و المؤهل العلمي	98
20	اختبار T-Test للعينات المستقلة بين أهمية الإفصاح و الشفافية و المؤهل العلمي	99
21	نموذج تحليل التباين الأحاديANOVA بين الإفصاح و الشفافية و الخبرة المهنية	100
22	نموذج تحليل التباين الأحاديANOVA بين أهمية الإفصاح و الشفافية و الخبرة المهنية	101

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استبيان موجه إلى عمال و عاملات مؤسسة الأكياس SACAEH بعين الحجر - سعيدة

تعتبر حوكمة الشركات Corporate Governance من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في قطاع الأعمال العام و الخاص لما لها من أهمية كبيرة في إدارة الشركة و حماية حقوق المساهمين ،و التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة ، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا عام 1997م ،وأزمة شركة enronللطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م ،وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002م.

وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى انتشار الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة ،مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلى عملية التدليس التي يمارسها مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية . يضاف إلى ذلك وكما أشار البعض : بأن من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تستند على تطبيق مبدأ الشفافية وتحقق الإفصاح في إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة وغيرها من الممارسات الغير سليمة وقد ينتج عن حالة الانهيار افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها.

في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الشركات هو عدم تطبيق مبادئ الحوكمة و كذلك عدم التركيز على المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركات .

ونتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الشركات حيث أن من أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية ،وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق مع معايير الجودة ،وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب وبالتكلفة الملائمة.

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات ؟

من هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية :

-ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات ؟

-فيما تتمثل الآثار الناجمة عن تطبيق حوكمة الشركات ؟

-ما مدى تأثير الإفصاح والشفافية على تطبيق حوكمة الشركات ؟

فرضيات البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث و الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

– الفرضية الرئيسية الأولى :

– لا تلتزم المؤسسة بالإفصاح و الشفافية من منظور عمالها .

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيتين الفرعيتين التاليتين :

1 – الفرضية الفرعية الأولى :

-لا يوجد تأثير دال إحصائيا للإفصاح و الشفافية اتجاه المؤسسة على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية.

2- الفرضية الفرعية الثانية :

-لايوجد تأثير دال إحصائيا للإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية.

الفرضية الرئيسية الثانية :

- لا توجد أهمية لتطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة من منظور عمالها .

أهمية الدراسة :

- تعالج موضوع ذا أهمية بالغة خاصة في الآونة الأخيرة باعتباره يتعلق بالالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وبالأخص مبدأ الإفصاح والشفافية .

-كونها ذات صلة بواقع المؤسسات و هذا ما يساعد المؤسسات على تحسين سمعتها وصورتها لدى جميع الأطراف المعنية .

أهداف الدراسة :

-تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة .

-إبراز أهمية الإفصاح والشفافية في الشركة ومدى مساهمته في تفعيل حوكمة الشركات .

-التعرف على واقع حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية، وكذلك المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ومدى شفافيتها.

دوافع اختيار الموضوع :

توجد العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي :

-توافق طبيعة الموضوع مع التخصص .

- توالي الأزمات المالية في الوقت الراهن يدفعنا للاهتمام أكثر بتطبيق الحوكمة .

-الرغبة في توسيع المعارف فيما يخص الحوكمة و الإفصاح والشفافية .

-إثراء مكتبتنا الجامعية ومساعدة إخواننا الطلبة في استيعاب هذا الموضوع .

صعوبات الدراسة :

واجهتنا عدة صعوبات أثناء البحث نذكر منها :

- الافتقار إلى الكتب والمراجع التي تناولت الموضوع، مما جعلنا نستعين بالنصوص والمقالات الصادرة عن الملتقيات والمجلات.
- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة وعدم إلمام عمال المؤسسة بموضوع حوكمة المؤسسات.

حدود الدراسة :

من اجل الإحاطة بإشكالية البحث وجوانبها المختلفة حددنا مجال دراستنا كما يلي:

***الحدود المكانية** : لقد اقتصرت الدراسة التطبيقية لبحثنا هذا على مؤسسة الأكياس بعين الحجر- SACAEH- سعيدة .

***الحدود الزمانية** :حدد مجال دراستنا لواقع التزام المؤسسة بالإفصاح والشفافية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات خلال سنة 2014 حيث تم هذا التربص بداية من شهر افريل إلى شهر ماي من السنة الجارية

المنهجية المستخدمة :

للإجابة على إشكالية البحث واثبات صحة الفرضيات المتبناة اتبعنا المنهج الوصفي في الجزء النظري ،أما الجزء التطبيقي استعملنا منهجا تحليليا حسب المعلومات المتحصل عليها خلال الدراسة الميدانية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS طبعة 20.

أدوات الدراسة ومصادر البيانات : تتمثل هذة الأدوات والمصادر فيما يلي :

*الدراسة النظرية : وتتجسد في البحث المكتبي ،الهدف منها الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر العربية والأجنبية في هذا الموضوع إضافة إلى المذكرات والمقالات والمجلات .

*الدراسة الميدانية :

-المقابلة :حيث تم إجراء العديد من المقابلات ومع مختلف الأطراف المرتبطة بالموضوع .

-الاستبيان:تم فيه عملية جمع المعلومات والإحصائيات الخاصة بالموضوع ودراستها وتحليل مختلف النتائج المتحصل عليها .

الدراسات السابقة :

1- دراسة (حسين عبد الجليل آل غزوي. 2010) : **"حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات على المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- بيان عمق فهم حوكمة الشركات وأثرها على المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية.
- بيان مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية ويتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية والمسجلة في سوق الأوراق المالية، حيث بلغ عدد شركات العينة 89 شركة وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

2-دراسة (بن عيسى فايزة ، صبيعات خديجة. 2012-2013) **"دورحوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية دراسة بشركة نفطال مقاطعة سعيدة "**

تهدف هذه الدراسة إلى :

- محاولة إبراز دور حوكمة الشركات من خلال تحديد مختلف المبادئ و القواعد الجيدة لإدارة الشركات و زيادة كفاءتها و مصداقيتها .
- إبراز أهمية الإفصاح و الشفافية في الشركة .
- التعرف على مختلف متطلبات الإفصاح و الشفافية كآلية لتقليل الغموض و الضبابية في المعلومات المحاسبية وإضفاء الثقة بين الموظفين بما يضمن القرار الأمثل للمستثمر .
- التعرف على واقع حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية ،وكذلك المعلومات التي يجب الإفصاح عنها و مدى شفافيتها .

تقسيمات البحث :

لقد قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين والفصل الثالث تطبيقي ،حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مدخل عام حول حوكمة الشركات ،حيث سلطنا الضوء على نشأة ومفهوم حوكمة الشركات إضافة إلى أهمية نظام حوكمة الشركات وخصائصه و أهم الركائز التي يرتكز عليها ،كما تعرضنا إلى مبادئ وأهداف حوكمة الشركات بالإضافة إلى محدداتها،كما تطرقنا إلى بعض آليات الحوكمة والآثار الناجمة عن تطبيقها .

أما الفصل الثاني فاحتوى على سياسة الإفصاح والشفافية ومدى مساهمتها في تفعيل حوكمة الشركات ،حيث تطرقنا فيه إلى نشأة ومفهوم الإفصاح وأهدافه ،بالوقوف على حدود وأنواع الإفصاح ،وفي ضوء ذلك تعرضنا إلى شروط الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه،أما بالنسبة إلى سياسة الشفافية فتطرقنا إلى نشأتها ومفهومها إضافة إلى أنواعها وشروطها ،كما أضفنا متطلبات الشفافية وحدود تطبيقها .

أما فيما يتعلق بالفصل الثالث فقد خصصناه للجانب التطبيقي وذلك بدراسة حالة مؤسسة الأكياس بعين الحجر –سعيدة ،حيث قمنا بدراسة ميدانية حول مدى التزام المؤسسة بالإفصاح والشفافية وأهمية تطبيقه في المؤسسة بحيث قمنا بتوزيع استبيان على عمال و عاملات المؤسسة وتم معالجته وتحليله ثم استخلاص النتائج وتقديم بعض التوصيات.

تمهيد:

تعد حوكمة الشركات من أبرز الموضوعات الحديثة في كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية ، وقد تعاظم الاهتمام بهذا الموضوع خلال السنوات الماضية خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة وافتقار المؤسسات للرقابة، مما أدى إلى تكبد الكثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة، و فضائح مالية ابتدءا بإفلاس شركة انرون وورلدكوم وتعرض شركات أخرى لصعوبات مالية كبيرة ، إضافة إلى بعض النظريات التي ساهمت في ظهور أهمية تطبيق الحوكمة مثل نظرية الوكالة.

إن هذه الأهمية التي يحظى بها مصطلح الحوكمة يجب أن تترجم بتطبيق سليم لمبادئها، بعيدا عن الغش و التزوير، والمعالجات الشكلية لإظهار أرباح وهمية و الإهمال و القصور والتواطؤ.

كما تلعب حوكمة الشركات دورا مهما في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين الأطراف المعنية و بالتالي منع حدوث مثل هذه الانهيارات و التقلبات المالية في المستقبل ، وقد بات واضحا أن تطبيق هذا المفهوم يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات و اقتصاديات الدول كذلك.

وعليه سنتناول في هذا الفصل جوانب عامة حول حوكمة الشركات

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني:أساسيات عن حوكمة الشركات .

المبحث الثالث: آليات حوكمة الشركات و آثار تطبيقها.

المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شاهدتها دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات في القرن العشرين، وكذا ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية عام 2002م.

المطلب الأول:الأسباب و الدوافع الأساسية لظهور حوكمة الشركات .

أولا:نظرية الوكالة

تصف هذه النظرية المؤسسة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، و أن وجود المؤسسة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية. و يمكن تعريف عقد الوكالة بأنه عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر (الوكيل أو المسير) من اجل القيام بأعمال باسمه ، ما يؤدي إلى تفويض جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل ،و يمكننا أيضا تعريف الوكالة أو الإنابة بأنها :"عقد بمقتضاه يفوض شخص شخصا آخر للقيام بعمل شيء لحساب الموكل و باسمه ".

يعود ظهور هذه النظرية أولا للأمريكيين(Berls & Means) سنة 1932 م الذين لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة و عملية الرقابة و الإشراف داخل الشركات المسيرة، وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة.

ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد (Jensen & Meckling) سنة 1976محين قدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة :"نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص "الرئيس Principal" صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر "العامل Agent" لكي يقوم بدله ببعض المهام ، هذه المهمة (العلاقة)تستوجب نيابته في السلطة .

إن نظرية الوكالة أثارت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية الرأسمال التي تعود للمساهمين و مهمة اتخاذ القرار و التسيير الموكلة للمسيرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم و خلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها، غير أنه حسب فرضيات هذه النظرية فإن اختلاف الطبيعة السلوكية و التكوينية،

وكذا الأهداف بين المسيرين و المساهمين تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين هذين الاثنين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى .

إن عقد الوكالة يرتكز على قيام الوكيل بأعمال لصالح الموكل وليس لمنفعته الشخصية ،و هذا وفق العقد الموقع بينهما إلا انه في بعض الحالات قد يستغل المسير منصبه و الصلاحيات المخولة له من اجل القيام بمصالحه وهذه الحالة أو الوضعية تطرقت إليها نظرية الوكالة و سمتها بالتجذر.

يلجأ المسير حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه و تحفظ له حقوقه أو ما يعرف بتجذر المسيرين Enracinement عن طريق استغلال نفوذه، شبكة العلاقات بالموردين والعملاء ... ،وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره (و بذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه و أهدافه الشخصية أولا قبل مصالح المؤسسة) خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل .

لمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية إخلالا بشروط العقد الذي يربط المسير بالشركة ،يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي و للحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية ورقابية عن طريق إنشاء نظام حوكمة الشركات الذي يملك آليات و أدوات رقابية و إشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة ،الرقابة التبادلية بين المسيرين (رئيس ، مرؤوس) و كذا الرقابة المباشرة للمساهمين ، و خارجية ممارسة من طرف الأسواق (سوق رقابة المسيرين ،السوق المالي ،البنوك،...) ،إذا حوكمة الشركات جاءت كرد فعل واستجابة لنداء المساهمين من أجل الحد من التصرفات السلبية للمسيرين و لفرض رقابة تحمي المصالح المشتركة للجميع و تحافظ على استمرارية الشركة أيضا[1].

مما سبق يتبين أن مفهوم الوكالة ينتج عن علاقة توكيل تقع بين شخصين على الأقل حيث يمكن تقديم أطراف الوكالة كالآتي:

الطرف الأول: يسمى الموكل "الأصيل" Principal .

الطرف الثاني: يسمى الوكيل"العون"Agent الذي لديه التوكيل عن طريق الطرف الأول في إدارة شؤونه بما فيها سلطة الرقابة واتخاذ القرار.

ثانيا :الفضائح المالية

لقد ظهرت الحاجة إلى مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول المتقدمة و النامية خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي حدثت في العديد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية و روسيا و ايطاليا ،كذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية و محاسبية خلال عام 2002 م عن طريق العديد من الشركات و لعل من أبرزها أزمة شركتي Worldcom وEnron .

و عليه يمكن تلخيص دوافع أو أسباب ظهور حوكمة الشركات فيما يلي:

[1] غلاي نسيمة ، مذكرة ماجستير" **فعالية حوكمة الشركات دراسة ميدانية لمؤسسات تلمسان**" ، جامعة أبي بكر بلقايد ،جامعة تلمسان ، 2010م-2011م ،ص11-12-13 .

***الأزمة المالية :**

مع انفجار الأزمة المالية الأسيوية في عام 1997م،اخذ العا لم ينظر نظرة جديدة لحوكمة الشركات ،وهذه الأزمة يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات و التشريعات التي تنظم نشاط الأعمال و العلاقات فيما بين مؤسسات الأعمال و الحكومة .و قد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات و معاملات الموظفين الداخليين و الأقارب و الأصدقاء بين مؤسسات الأعمال و الحكومة ،و حصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور و إخفاء هذه الديون من خلال طرق و نظم محاسبية مبتكرة .

و لعل أهم مظاهر هذه الأزمة الاقتصادية العنيفة هو انهيار أسعار الأوراق المالية إلى أدنى مستوى ،انهيار أسعار صرف عملاتها بشكل غير مسبوق ،انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، تراجع أداء الصادرات ، زيادة معدلات البطالة بنسب مرتفعة ،انخفاض مستويات المعيشة بشكل ملموس، وكان لهذه المظاهر الاقتصادية السيئة تأثيرا على الأوضاع السياسية لهذه الدول، حيث زادت حدة التوتر بين الحكومة و الشعب في كثير من الدول ،و عدم قدرة بعض الحكومات على امتصاص أثار هذه الأزمة ،و بلغ الأمر ذروته حين أدى إلى الإطاحة بالرئيس الاندونيسي.و سرعان ما انتقلت تداعيات هذه الأزمة إلى دول أخرى في جميع مناطق العا لم، و يتوقف ذلك على درجة علاقة كل دولة مع النمور الأسيوية و عمقه من الناحية المالية و التجارية ،ما أن لهذه الأزمة تأثير سلبي على سعر النفط عالميا و على المنطقة العربية ونود أن نشير إلى أن دول النمور الأسيوية حققت نجاحات عظيمة خلال فترة زمنية قصيرة ،و قد استطاعت هذه الدول بلوغ هذه الدرجة من التقدم من خلال عدد من العوامل التي أحسنت استغلالها و هي ظروف الوفرة أو الندرة النسبية للموارد البشرية و الطبيعية ،و بعضها يرجع إلى السياسات الاقتصادية النقدية التي طبقتها الحكومات في هذه الدول .

وقد بدأت الأزمة على اثر اضطراب أسواق الصرف المالية ،فبعد اندفاع نسبة كبيرة من المتعاملين و معظمهم من الأجانب إلى بيع كميات هائلة من الأوراق المالية في بورصات هذه الدول ، بعد أن توقعوا تخفيض قيمة عملاتها ،ثم قاموا بشراء كميات هائلة من أسواق الصرف المحلية و نزحوا بها إلى الخارج ،فقد أدى هذا إلى انهيار أسعار الأوراق المالية ، و أيضا انهيار أسعار صرف عملات النمور الآسيوية .

لقد بدأت هذه الأحداث في الربع الأول من عام 1997م، ثم سرعان ما تسربت الأزمة إلى باقي النمور الأسيوية بسبب الطبيعة المتشابهة و المتنافسة لاقتصادياتها ، حيث كل دولة نمت و طورت الفروع و الصناعات نفسها التي نمتها و طورتها النمور الأخرى.

لقد حاولت حكومات هذه الدول معالجة الأزمة ،إلا أن الأمر ازداد سوءا حيث استنزفت البنوك المركزية احتياطاتها الدولية ،و عجزت هذه الدول عن دفع أعباء ديونها الخارجية و أصبحت في حاجة ملحة إلى مساندة صندوق النقد الدولي و ذلك من خلال تدخله ببرنامج عاجل يفرضه على الدول التي تقع في مأزق استدانتها

الخارجية مهما كانت ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و قد استجابت النمور الآسيوية إلى شروط هذا البرنامج باستثناء ماليزيا التي رفض رئيسها" مهاتير محمد "الخضوع لتلك الشروط و لتدخلات الصندوق في الشؤون الداخلية لبلاده[1] .

يبدو أن كثير من المفاهيم مثل الإفصاح والشفافية و الحوكمة كانت موجودة ولكن لا تلقى الاهتمام الكافي، و في أعقاب الأزمات المالية العالمية التي أصابت أسوق المال في كثير من دول العالم ،أدى إلى بروز مفهوم حوكمة ، وعلى اثر الفضائح المالية المتتالية في الشركات الأمريكية[2] شركة انرون للطاقة، وشركة الاتصالات وولد كوم وغيرها، كانت بمثابة جرس الإنذار لضرورة تطوير ممارسات حوكمة الشركات ،ظهور اقتراحات لجنة بورصة الأوراق المالية في أمريكا لتنظيم الإفصاح عن أنواع الرقابة المالية الداخلية[3].

***الشركات المتعثرة:**

أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم والتي كان لها الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك المؤسسات إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح [4]،والتي كانت بسبب عدم تطبيق حوكمة الشركات حيث تعد فضيحة شركة انرون للطاقة الأمريكية وشركة وورلد كوم السبب الذي أدى إلى إصدار قانون ساربانز اكسلي (sarbanes Oxley) ،كما أدت فضيحة Maxwell الانجليزية وبنك بارنج إلى إصدار قانون Cadbury .

1-بنك بارنج:

تم تعيين "**نيكولاس ليسون**" في بنك بارنج ليتولى مسؤولية تصميم وإدارة العقود وذلك في1992 م في فرع البنك في سنغافورة ،ولقد بدأ نشاطه بعمليات من المفترض أنها محدودة المخاطر ،وأنها عمليات المراجحة بين عقود مستقبلية على مؤشر نيكي 225 وعلى مؤشر اوساكا ،الذي يتداول في بورصة سنغافورة وهي مؤشرات لسوق طوكيو ،حيث تميز هذان المؤشران بارتباطهم مع بعضهم البعض ،فلقد كان نيكولاس يبيع عقود مستقبلية على مؤشر نيكي عندما ترتفع أسعارها ،ويقوم في نفس الوقت شراء عقود مؤشر اوساكا إذا ما انخفضت أسعارها أو

---

[1] غلاي نسيمة ،مرجع سبق ذكره ،52-53 .

[2] د. أحمد مخلوف ،الملتقى العلمي الدولي"**الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** " ،مداخلة "**الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**" ،جامعة فرحات عباس –سطيف ،20-21 أكتوبر2009م،ص7.

[3] د. بهاء الدين سمير علام ،بحث مقدم بعنوان:"**أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي الأداء المالي في الشركات المصرية** "،دراسة تطبيقية ،كلية التجارة ،القاهرة-مصر، 2009م ،ص7.

[4] د.عبد الوهاب نصر علي ، د.شحاتة السيد شحاتة ،" **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2006م-2007م ،ص128.

لم ترتفع بنفس قدر الارتفاع في أسعار العقود على مؤشر نيكي أو حتى إذا ما بقيت على ما كانت عليه،والعكس إذا كان يشتري عقود على مؤشر نيكي عندما تنخفض أسعارها ويبيع في المقابل عقود على مؤشر اوساكا إذا لم يطرأ عليه تغيير ،أو عندما تكون أسعارها مرتفعة أو لم تنخفض بنفس قدر انخفاض أسعار العقود على مؤشر نيكي ،ولما وقع زلزال في اليابان قد اشترى نيكولاس قدرا هائلا من العقود المستقبلية على مؤشر نيكي الذي انخفضت قيمته بنسبة 10% وأملا في سرعة تعويض الخسائر ،حيث قام بشراء المزيد من تلك العقود ولكن لم تسر الأمور بشكل مرضي فلقد استمر المؤشر في الانخفاض مسببا المزيد من الخسائر، فكل التصرفات التي قام بها نيكولاس كلها كانت محتملة ما زاد في الخسائر لأسباب خارجة عن إرادته ،إلا أن هناك جريمة قد وقعت تعرض بسببها البنك لمخاطر الإفلاس فضلا عن سمعته التي تأثرت ، فلقد تمكن نيكولاس من إخفاء خسائره على رؤسائه والتي أخذت في الزيادة حتى بلغت 610مليون دولار أمريكي ،فماذا كان سيحدث لو أن احد متطلبات الحوكمة المتمثلة في الإفصاح قد توفرت لعمليات البنك وأيضا للبنوك اليابانية التي قدمت له القروض لتغطية خسائره؟ لكان المركز الرئيس على معرفة بحجم الخسائر مما يؤدي إلى تدخله لحل الأزمة وتقليل حجم الخسائر ،وكذلك لما وصل حجم الخسائر إلى هذا الحد[1] .

2-شركة إنرون :

ظهرت شركة **إنرون** للوجود سنة 1985م من اتحاد كل من شركة (Houston natural) وشركة (Internorish gaz) ،وقد كانت في السابق شركة لتصليح أنابيب الغاز ،إضافة إلى امتلاكها لخطوط أنابيب الغاز بين الولايات داخل أمريكا فقد استفادت الشركة من إمكانية استغلال الاختلاف في الأسعار الحالية والمستقبلية ،وفي عام 1989م دخلت شركة **إنرون** مجال تداول العقود المستقبلية على الغاز الطبيعي ،فمن المعروف أن أسواق العقود المستقبلية تستخدم من جانب البائعين والمشترين لاعتقادهم أنه يمكن الحصول على عروض سعرية أفضل في تلك الأسواق عن الأسواق العادية ،ولقد حققت **إنرون** أرباحا طائلة نتيجة استخدام تلك الأسواق عن طريق تداول العقود المستقبلية للغاز الطبيعي بين الموردين والمستهلكين حيث استطاعت الشركة توقع التحركات السعرية المستقبلية للغاز الطبيعي في تلك الأسواق بكفاءة كبيرة . وفي1990م دخلت شركة **إنرون** مجال البضائع المتعلقة بالطاقة ،حيث كانت الشركة في تلك الفترة إحدى الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة حيث كانت تسيطر في ذلك الوقت على حوالي ربع سوق الغاز في أمريكا ،وكان هذا النجاح غير المسبوق للشركة في وقت قصير حافز أساسي لإدارة **إنرون** لخلق أسواق جديدة لعدد كبير من المنتجات المتعلقة بنشاط الطاقة .

---

[1] حسين عبد الجليل ال غزوي ، رسالة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير " **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية –دراسة اختباريه على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية** " ،في المحاسبة /التحليل المالي كلية الإدارة و الاقتصاد –قسم المحاسبة،الأكاديمية العربية في الدنمارك،2010م،ص12-13 .

وفي بداية 2000 ومع انتعاش قطاع شركات الانترنت (Bot.com boom) وضعت شركة **انرون** خطة طموحة لاستغلال هذا الانتعاش في تداول المنتجات والعقود المستقبلية السابق الإشارة إليها ،ونتيجة لتلك الأفكار الجديدة واستنادا إلى خلفية مالية قوية لإدارة الشركة بدأت أسعار أسهم الشركة في الارتفاع بشدة ، ويوضح التقرير السنوي لشركة **انرون** لعام 2000م أن إجمالي الإيرادات من جميع الأنشطة بما فيها الأنشطة الدولية قد بلغ 100مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها 40% عن 3 سنوات السابقة وعليه فقد ارتفع سعر سهم الشركة إلى أعلى معدلاته كنتيجة حتمية لذلك الازدياد الكبير في إيرادات الشركة وسجل في ذلك الوقت حوالي 90 دولار أمريكي.

وصل رقم أعمال شركة **انرون** سنة 2000 م إلى 100 مليار دولار وكانت إحدى النجوم المفضلة في Wall STREAT فقد انتقل سعر سهمها من 30 دولار سنة 1998 م إلى 90 دولار سنة 2001م ،كما أنها كانت تشغل ما يزيد عن 21000 مستخدم ومن أهم انجازات الشركة أثناء فترة التسعينات هي بيع وشراء الطاقة عبر الانترنت عبر العقود الآجلة لتسليم منتجات الطاقة مثل الغاز الطبيعي ، غاز، كهرباء، عالجت الشركة هذه العقود كسلع رائجة مقارنة بالسندات المالية أو الأسهم الحالية والمستقبلية .

في بداية 2001م جاء ترتيب **انرون** كسابع أكبر شركة من حيث الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت القيمة السوقية لشركة انرون ما يزيد عن 60 مليون دولار .

وقد بدأت أسعار أسهم الشركة في الانخفاض أثناء الشهور الأخيرة من أزمة الطاقة إلا أن انهارت تماما في شهر يونيو عام 2001م بعد ما تم وضع بعض الحدود السعرية على منتجات الكهرباء من جانب السلطات الرقابية مما ساعد على تهدئة حدة الأزمة وقد رفضت شركة **انرون** الاعتراف بالاتهامات التي وجهت إليها في ذلك الوقت بأنها قامت بالتلاعب في أسعار الطاقة واستغلال تحرير القطاع .

وفي 16 أكتوبر 2001 أعلنت شركة **انرون** بتخفيض أرباحها بمبلغ 544 مليون دولار والناتجة عن التعاملات مع شركات استثمارية LJM1 ,LJM2 مع العلم بأن تلك الشركات تعد شركات شراكة مع **انرون** والتي تم إنشاؤها وإدارتها من قبل Fastow (موظف في شركة **انرون**) وأعلنت كذلك عن تخفيض حقوق ملكية المساهمين بمبلغ 1.2 مليون دولار .

وفي ديسمبر 2001م قامت الشركة بتقديم طلب إلى السلطات لإشهار إفلاسها وفي جويلية 2002م صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على قانون Sarbanes Oxley [1] حيث تميز هذا القانون بمتطلبات تركز على الرقابة الداخلية و شهادة الإدارة و خاصة المدراء التنفيذيين و المحللين الماليين بالتوقيع و الشهادة على أن البيانات المالية

[1] بربار صفية ،بلخيري أحلام ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر " الحوكمة ودور التدقيق والمراجعة " –دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر– فرع سعيدة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير–تخصص حكامة المنظمات ،جامعة سعيدة،2012–2013م ،ص39– 40.

غير محرفة و أن الرقابة مطبقة بشكل كافي و أنهم مسؤولون قانونيا عن أي تحريف و تشويه للحقائق ،كما منع القانون تقديم قروض للشركة إلى مدراء الشركة كما تم استقلال المدققين الخارجيين حيث منع المدققين من تقديم استشارات لعملائهم[1] ،كما أنه يلزم المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة المؤسسات والذي أحدث تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص[2] .

يعد انهيار شركة **انرون** نهاية عام 2001م من ابرز وآخر الشركات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل لعل من أبرزها عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات المهنة والأعمال ،حيث سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها ب 63.4 مليار دولار الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم أجمع[3] .

كان من أهم أسباب انهيار الشركة ما يلي :

1-قيام الشركة بتقديم بيانات مضللة لتحقيق الأرباح وتضخيمها عن طريق تعديل بياناتها المالية بالاتفاق مع مكتب التدقيق وتقديم هذه البيانات المعدلة لهيئة الأوراق المالية .

2- عدم توفر السيولة الكافية لسداد الالتزامات المترتبة على الشركة .

3- استخدام مقاييس محاسبية قديمة التي لم يكن بإمكانها الإفصاح عن عقود آجلة أبرمتها الشركة في مجال المشتقات والمستقبليات المتعلقة بصناعة الطاقة .

4- عدم الكشف عن بعض الحسابات في الميزانية العامة تبين أنها مطلوبات على الشركة.

5- اتخاذ تدابير وإجراءات مالية تتسم بأنها معقدة للتهرب من الضرائب والتغطية على المركز المالي للشركة.

6- القيام بإنشاء وحدات خاصة لمكافأة المسؤولين التنفيذيين في الشركة التي تم تأسيسها لأغراض خاصة تدار من قبل هؤلاء المسؤولين التنفيذيين الذين يتقاضون المكافآت .

7- النمو الهائل والسريع في موجوداتها حيث أنها امتلكت أصولا في 15 دولة في مختلف بقاع المعمورة مخالفة بذلك المعايير الأمريكية العامة .

8- تركز اهتمام المسؤولين الماليين في الشركة في جهة واحدة وهي متطلبات الأسواق المالية وذلك للمحافظة على سعر السهم دون التركيز على المتطلبات الأخرى[4] .

---

[1] حسين عبد الجليل ال غزوي ، مرجع سبق ذكره ،ص 15.

[2] عمر على عبد الصمد ، رسالة ماجستير(غير منشورة)،" **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات– دراسة ميدانية** " ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية ومحاسبة ، جامعة المدية، 2009م ،ص5.

[3] إحسان بن صالح المعتاز ،" أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها –انهيار شركة انرون والدروس المستفادة " ،**مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة**، أم القرى مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، 1427/12/2هـ ،ص7.

[4] أ.م.د علي حسين الدوغجي ،م.د أسامة عبد المنعم سيد علي ،" **دور قانون ساربنز–أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي** " ، **مجلة الإدارة والاقتصاد** ، العدد 2011/86م ، ص 10.

3-شركة وورلد كوم:

عبارة عن مجموعة مؤسسات **الوورلد كوم** لإدارة المعلومات وتزويد خدمات الاتصالات والإنترنت ،وتعد من أضخم شركة الأعمال في التجارة الأمريكية والدولية ،والتي تمر عبرها نصف تعاملات الانترنت العالمية ، وهي ثاني أكبر شركة اتصالات في العالم ،بدأت الشركة نشاطها في مدينة جاكسون بولاية ميسيسيبي في عام 1983م اندمجت الشركة مع مؤسسة الشركات المتميزة وتحولت إلى شركة عامة وتم قيدها في البورصة وفي عام 1995م تحول اسم الشركة إلى **ا ل دي دي أس** للاتصالات العالمية LDDS Worldcom ولاحقا إلى شركة للاتصالات العالمية Worldcomوفي عام 1998م استحوذت الشركة على شركة ا مسي آي للاتصالات MCI Communication غير أنه قد صاحبها سوء حظ مع بوادر انفجار فقاعة أسعار أسهم شركات الاتصالات في عام 2002م فقد انهارت الأسعار بعد أن كانت قد ارتفعت إلى مستويات قياسية في ظل توقعات غير واقعية بشأن ربحيتها المستقبلية ،ومنذ بداية عام 1999م حتى ماي 2002م استخدمت الشركة حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي وإعطاء المميزات والمكافآت للمدير التنفيذي حينذاك بهدف رفع سعر السهم وهو ما حقق الثراء للمدير التنفيذي "**حينذاك بيرنارد أيبرس**" الذي كان قد اشترى حصة من أسهم الشركة بأسعار منخفضة وكما حدث مع شركة انرون فقد فشلت شركة آرثر أندرسون في الكشف عن تلك المخالفات وعندما حل مراقب حسابات آخر محل آرثر أندرسون ،اتضح وجود مخالفات بلغت قيمتها 803 مليون دولار، أعلن عنها في جوان من عام 2002م وبناء عليه تم سحب تقرير شركة آرثر أندرسون لعام 2001 م وبدأت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية في إجراء التحقيقات التي كشفت أن الشركة قد ضخمت أصولها بما قيمتها 11 مليون دولار .

وفي 21 جويلية من عام 2002م تقدمت شركة وورلد كوم بطلب الحماية مستفيدة في ذلك من الفصل 11 من قانون الإفلاس الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة بعدها غيرت الشركة اسمها إلى ا م سي آي ونقلت مقرها من ولاية ميسيسيبي إلى ولاية فرجينيا وذلك في 14 أفريل 2003 م ،وفي 15 مارس2005 م أدين "**بيرنارد أيبرس**" المدير التنفيذي السابق بتهمة الاحتيال والتآمر وتقديم وثائق غير صحيحة وحكم عليه بالسجن 25 عام كما وجه إلى مسؤولين آخرين بالشركة بتهمة التلاعب في الحسابات، ويعود سبب كل هذه المشاكل إلى عدم الإفصاح والشفافية والتي تعتبر من أهم الركائز التي تعتمد عليها حوكمة الشركات ولم يتم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل المطلوب لما حدث مثل هذا التلاعب والاحتيال من قبل المدير التنفيذي .

شركة وورلد كوم هي أيضا ثاني أكبر تفليسة في تاريخ الولايات المتحدة وذلك بعد أن اعترفت بأنها قامت بالتزوير وأخطأت في تحديد أرباحا مزورة وقد كلف انهيار الشركة المستثمرين أكثر من 175مليون دولار وكانت الدعوى القضائية التي رفعتها وكالة الأسهم والبورصة BEC بتهمة التزوير ضد شركة **وورلد كوم** هي الأكبر في تاريخ الوكالة .

وفي ماي 2003م توصلت الشركة إلى تسوية في هذه القضية وهي عبارة عن سداد 500 مليون دولار كغرامة وهي أكبر غرامة يتم سدادها للوكالة ،وهي ستدفع للمستثمرين وذكرت الوكالة أنها فكرت في تسوية قدرها 1.5 مليون دولار ولكنها قبلت بمبلغ 500 مليون دولار حيث أقرت الشركة بأن هذا المبلغ هو كل ما تمتلكه .

عوامل سقوط شركة وورلد كوم

تمثلت أهم العوامل التي أدت إلى سقوط هذه الشركة كالآتي :

1-الممارسات المحاسبية غير الصحيحة والتلاعب في حسابات التدفقات النقدية للشركة لكي تظهر بشكل يتماشى مع توقعات المستثمرين في البورصة فقد استخدمت الشركة خدعا محاسبية للتغطية على وضعها المالي المتدهور ومن أبرز ما قامت به لتضخيم بيانات الأرباح ما يلي :

أ-احتجاز الأرباح لأكثر من 10 سنوات .

ب-احتجاز احتياطات كبيرة .

ج-زيادة نسبة العلاوات والمكافآت للمدراء التنفيذيين بالشركة .

د-أكدت لجنة الأسواق المالية في الدعوى المقدمة ضد الشركة بأنها قد دخلت في خطة وجهتها وأقرتها إدارتها العليا ومكنتها مما يلي :

-إخفاء نفقات بمبلغ 8 مليار دولار .

-الإعلان عن تدفقات مالية غير حقيقية أقرتها إدارتها العليا بلغت قيمتها 2393 مليار دولار في عام 2001م بدلا من خسائرها الفعلية البالغة 662 مليون دولار .

-تسجيل حصص مملوكة في شركات أجنبية غير حقيقية .

2-استغلال فترة انتقال الحكم بين الرئيس الأمريكي " بل كلينتون وجورج بوش" وانشغال القضاء بها وغيابه عن مراقبة أعمال هذه الشركة وفي تداول أسعار أسهمها في البورصة .

3-إعلان الشركة عن تحقيق تدفقات مالية ضخمة غير حقيقية بدلا من الخسائر الفعلية التي تحققها الشركة .

4- تسريب بعض المعلومات والبيانات الخاصة عن الشركة بواسطة جهات لها سمعتها في السوق الأمريكي والتي تتضمن معلومات إدارية خاصة إلى المستثمرين الخارجيين، أدت إلى عقد صفقات وهمية مما رفع أسعار سهم الشركة في السوق المالي .

5- تقديم معلومات مضللة إلى لجنة الأوراق المالية .

4-شركة بارمالات:

أولا : نبذة تاريخية عن شركة Parmalat

هي ثامن أكبر شركة صناعية في ايطاليا المشهورة في الولايات المتحدة لمنتجاتها من اللبن المبستر وبسكويت **أرتشواي** وأجبان **بلاك ديامونـد،** كانت شركة **بارمالات** نموذجا لنجاح تحقق من معمل صغير لتوزيع الحليب المعقم في ضواحي مدينة بارما الايطالية في الستينات، توسعت بفضل دراية مؤسسها "**كارليستو تانزي**" والدعم السخي من الاتحاد الأوربي ابتداء من 1974م توسعت **بارمالات** لتفتح لها فروعا في البرازيل وثم في فنزويلا والإكوادور .

ضاعفت **بارمالات** من عدد فروعها، دخلت البورصة في عام 1990م لتؤكد حضورها كسابع مجموعة خاصة ايطالية وكالأولى عالميا في سوق الحليب المجفف، كانت تستخدم 37 ألف أجير في أكثر من 130 بلد ،بلغ رقم أعمالها في عام 2002م بـ 7.6 مليار يورو رفع هذا النجاح صاحب المجموعة السيد **تانزي** إلى درجة الوجوه الكبار في النخبة الايطالية وأصبح عضوا في قيادة غرفة الصناعة الايطالية وأصبحت أسهم **بارمالات** من أكثر الأسهم ثقة في بورصة ميلانو .

ثانيا : انهيار شركة بارمالات

تعرضت شركة **بارمالات** لعملية احتيال محاسبي بمبلغ 10 مليارات دولار وكان من ضمن أساليب الشركة الاحتيالية إقامة العديد من الشركات الوهمية لتوليد أرباح " **جرانت ثورنتون**" قد ساعد **بارمالات** في ارتكاب بعض احتيالها المحاسبي ،فوفقا للقانون الايطالي يجب على الشركة أن تغير مدققها الخارجي كل 9 سنوات . وعندما حان وقت تغيير **جرانت ثورنتون** اقترحت على **بارمالات** فصل العديد من وحدات أعمالها لكي تستطيع مواصلة الاحتفاظ بالعديد من مشروعات **بارمالات** كعملاء .

وسددت هذه الشركات التابعة مدفوعات وهمية إلى **بارمالات** في صورة دين مستحق .وفي الوقت نفسه أنشأت هذه الشركات التابعة حسابات وهمية لتجعل الأمر يبدو وكأنها تستطيع سداد الدين ،إلا أنه ليس كل إحتيالات **بارمالات** كانت بهذه الدرجة من التعقيد ،فقد زور مديرو **بارمالات** وثيقة باستخدام خطاب **مروس** خاص ببنك أمريكا للادعاء بأن بارمالات لديها وديعة مصرفية بمبلغ 5 مليارات دولار. ومررت هذه الوثيقة خلال جهاز الفاكس بضع مرات لتجعلها تبدو أصلية ،وقد أشهر إفلاس **بارمالات** في2003وتم إلقاء القبض على "**كارليستو تانزي**" مؤسس شركة **بارمالات** وابنه وابنته والعديد من مديري الشركة الآخرين بتهمة الاحتيال المالي.

وقد تقدمت شركة **بارمالات** بطلب قانوني لإعلان إفلاسها في محاولة لحمايتها من الدائنين وأدى إفلاس الشركة إلى إلحاق خسارة فادحة بالآلاف من حملة الأسهم، فضلا عن العمال الذين استثمروا أموال المعاشات في

الأسهم. ومن ناحية أخرى تواصل الجهات الرسمية التحقيق مع المدراء الماليين والمدققين السابقين الذين عملوا في شركة **بارمالات** وهم سبع مسؤولين من بينهم رئيس الشركة" **كارليستو تانزي**" واعترف بتحويل 620مليون دولار من حسابات الشركة إلى نشاط عائلته في مجال السياحة[1].

المطلب الثاني:مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات

يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي للكلمة (Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة ، الإدارة الجيدة ،الضبط المؤسسي ،التحكم المؤسسي ،الحاكمية المؤسسية ،حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى ،إلا أن الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الكتاب والباحثين هو **مصطلح حوكمة الشركات** .

ليس هناك تعريف موحد متفق عليه بين الباحثين لمصطلح حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تداخل حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية ،وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد ككل حيث أخذ الباحثون يعرفون هذا المفهوم كل حسب توجهاته.

وعليه فالحوكمة كمفهوم تتضمن العديد من الجوانب :

ا–الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد .

ب– الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك .

ج–الاحتكام : ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية والى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة .

د–التحاكم : طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين .

*ومن أوائل من اهتم بهذا المفهوم هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ،حيث قدمت أول تعريف لها عام 1999 م بأنها :"ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشات الأعمال المالية والرقابة عليها"[2] . وعرفتها أبضا بأنها :"النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة ،حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة ،الإدارة المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ

[1] بربار صفية ، مرجع سبق ذكره ، ص46-47.

[2] د.علاء فرحات طالب ،إيمان شيحان المشهداني ،" **الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م،ص 24.

القرارات الخاصة بشؤون الشركة ،كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء"[1] .

*في حين ذهب (Wolfensohn) في تعريف للحوكمة بأنها :"ذلك النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية " .

*ويعرف معهد المدققين الداخلين مفهوم الحوكمة بأنها :" العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح ،من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها و التأكيد على كفاءة الضوابط لانجاز الأهداف ،والمحافظة على قيم الشركة من خلال الحوكمة المؤسسية فيها "[2] .

*كما يشرح سير أدريان كادبورى في تقريره 1992م الشهير ب تقرير كادبورى الجوانب المالية لحوكمة الشركات أنها :" النظام الذي تدار وتراقب به الشركات " .

*عرفتها مؤسسة التمويل الدولية سنة 1998م حوكمة الشركات على أنها :" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات وتحكم في أعمالها " [3].

*تعرف حوكمة الشركات بأنها :" مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة ،في إطار من الشفافية والمساءلة ،والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة شركة في إدارة عملياتها ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق "[4] .

* تعتبر الحوكمة نظام يتم من خلاله تنفيذ الحكم الرشيد للمؤسسات من خلال تنفيذ وسائل الرقابة ،واعتماد الإفصاح و الشفافية للحفاظ على مصالح المؤسسة و المساهمين و ذوي المصالح الآخرين[5] .

* تعرف حوكمة الشركات بأنها : تطبيق ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة بالشركات، ويشير مفهوم حوكمة الشركات إلى القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة[6].

---

[1] *Organisation for* economic co-operation and development,using the OCED principles of corporate Gouvernance a boardroom perspective, paris, 2008, p15.

[2] ا.د.علاء فرحات طالب ،إيمان شيحان المشهداني ،امرجع سبق ذكره،ص25-24 .

[3] Karine le Joly & Bertrand Moingeon:Gouvernementd entre prise, débats théoriques et pratique sous S.A. Paris-France,2001,P19 la direction, ellipses édition marketing

[4] د.احمد على خضر ، " **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات** " دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ، الطبعة الأولى ، 2012م ،ص13 .

[5] فكري عبد الغني محمد جوده ، رسالة ماجستير " **مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية** " ،دراسة حالة بنك فلسطين ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،2008م ،ص 17.

[6] د. بريش عبد القادر،ا.حمو محمد ،الملتقى العلمي الدولي حول"**الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** " ،عنوان المداخلة" **البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من أثار الأزمة المالية العالمية**"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف ،أيام 20-21اكتوبر 2009م ،ص02.

ويتضح من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة أن الحوكمة تفرض تنسيق المصالح بين المساهمين ومجالس الإدارة والموظفين بالإضافة إلي أصحاب المصالح الأخر ى، وذلك للوصول إلي الأهداف والقيام بالرقابة على أداء العمل في الشركة .

1- المساهمون : وهم يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في الشركة ،وذلك في مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم وأيضًا تعظيم قيمة الصرف على المدى الطويل ،وهم من يملك الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم[1].

2- **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين والأطراف الأخرى كأصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وكذلك الرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين[2] .

3- **الإدارة :** وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلي مجلس الإدارة، كما تعتبر المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلي مسئوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشر للمساهمين[3] .

4- **أصحاب المصالح** : يقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة الأسهم والسندات والموردين والعملاء...الخ[4] ،وهم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع الشركة ،ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على سداد ،في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار[5]

---

[1] إبراهيم اسحق نسمان ،رسالة ماجستير" **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة–دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**"،الجامعة الإسلامية ،غزة ،2009م ،ص17.

[2] بلحمو خديجة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير" **أهمية أصحاب المصالح في حوكمة الشركات – دراسة حالة شركة الاسمنت بسعيدة** " ، 2010م،ص11.

[3] إبراهيم اسحق نسمان ،نفس المرجع والصفحة سابقا .

[4] ا شريفي عمر ، الملتقى العلمي الدولي حول" **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**"، مداخلة بعنوان " **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، أيام 20-21اكتوبر 2009م ،ص5 .

[5] إبراهيم اسحق نسمان ،نفس المرجع السابق ،نفس الصفحة .

الشكل رقم(01) يوضح الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

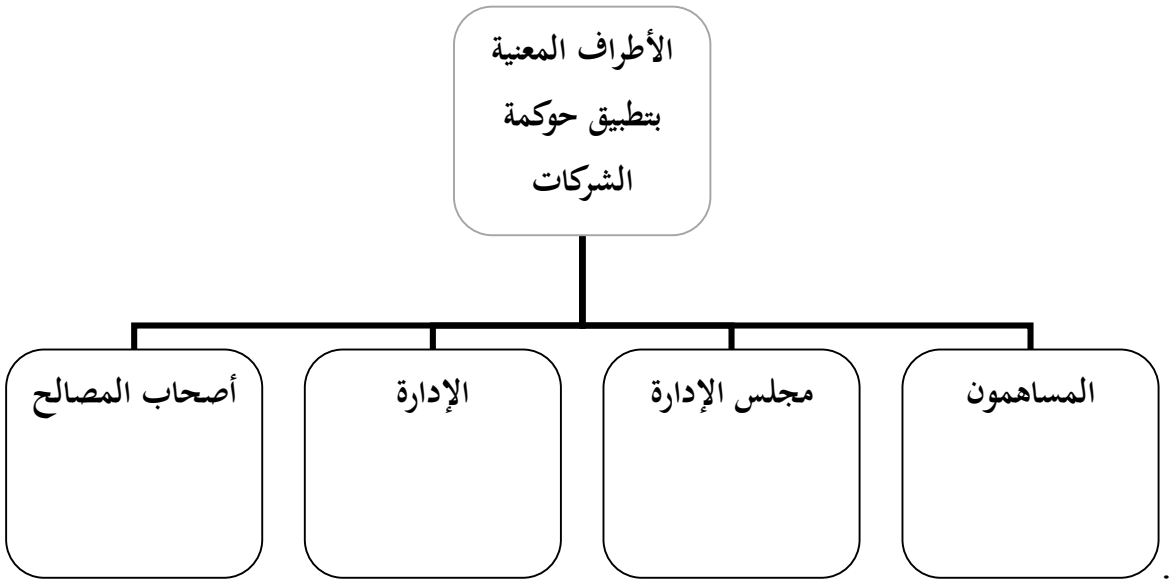

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة من المراجع

من خلال ما سبق يتبين لنا أن حوكمة الشركات بشكل عام هي نظام يتضمن :

ا–مدخلات النظام :حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات ،وما يتعين توفيره لها من متطلبات ، سواء كانت متطلبات قانونية ، تشريعية ، إدارية واقتصادية .

ب– نظام تشغيل الحوكمة: ويقصد بها الجهات المسئولة عن تطبيق الحوكمة ،وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، جهات الرقابة وكل أسلوب إداري داخل المؤسسة أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة ،وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير إحكامها والارتقاء بفاعليتها .

ج–مخرجات نظام الحوكمة : الحوكمة ليست هدًفا في حد ذاتها ولكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع ،فهي مجموعه من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للمؤسسات ،ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية [1].

ومنه يبنى **نظام حوكمة الشركات** وفق الشكل التالي :

[1] دراويش الطاهر ، مذكرة لنيل شهادة ماستر " **دور التدقيق في مكافحة الفساد ضمن اطار حوكمة الشركات –دراسة بعض المؤسسات الاقتصادية** "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير –تخصص حكامة المنظمات ،جامعة سعيدة ، 2012م ،ص10-11 .

الشكل رقم (02) يوضح نظام حوكمة الشركات

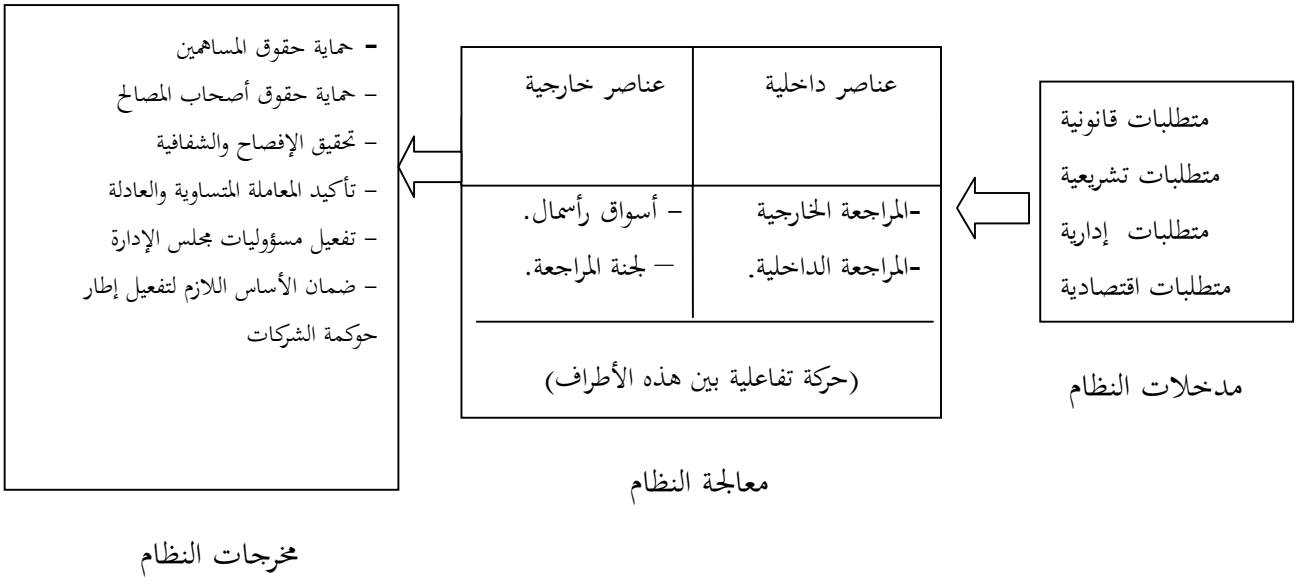

المصدر: عمر على عبد الصمد ، رسالة ماجستير(غير منشورة) " دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات –دراسة ميدانية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية ، 2009م ، ص12.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات

هناك أهمية للحكومة بالنسبة للشركات و بالنسبة للمساهمين وأيضا بالنسبة الى الجانب المحاسبي والرقابي وتتخلص هذه الأهمية في:

أولا:أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات

– تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين .

– تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين.

– تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين(بالأخص المستثمرين الأجانب) لتمويل المشاريع التوسعية ، فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية ،يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل .

– تحظى الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم،ولذلك نجد أن المستثمرين في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة جيدًا ،قد يقوموا بالتفكير جيدًا قبل بيع أسهمهم في تلك الشركات حتى عندما تتعرض لأزمات مؤقتة تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها لثقتهم في قدرة الشركة على التغلب على تلك الأزمات ،مما يجعل تلك الشركات قادرة على الصمود في فترة الأزمات[1] .

ثانيا :أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين

– تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل .

- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقدرات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات .

كما أن تطبيق أي شركة مساهمة لمفهوم وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات يحقق العدد من المزايا منها:

-تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفضائح المالية والإدارية التي تواجهها الشركة .

-زيادة درجة كفاءة أداء الشركة مما ينعكس على معدلات الربحية ودفع عجلة التنمية في المجتمع .

-زيادة الشفافية والدقة في القوائم المالية مما يترتب عليها زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادها عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

-يتيح تقدم الشركة وجذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمع ،و المساهمة في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم[2] .

ثالثا :أهمية حوكمة الشركات في الجانب المحاسبي والرقابي

1-محاربة الفساد المالي الإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده .

2-تحقيق قدر كافي من الإفصاح والشفافية قي الكشوفات المالية[1] .

[1] فكري عبد الغني محمد جوده ،مرجع سبق ذكره ،ص18-19 .

[2] غلاي نسيمة ،مرجع سبق ذكره ،ص60 .

المطلب الثالث:خصائص حوكمة الشركات وركائزها.

الفرع الأول :خصائص حوكمة الشركات.

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات، نستنتج أن هذا المفهوم يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال ، وبالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم[2] .

1. **الانضباط** :إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح .
2. **الشفافية** :تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث .
3. **الإستقلالية** :لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط .
4. **المساءلة** :إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .
5. **المسؤولية** :المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة .
6. **العدالة** :يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة .
7. **المسؤولية الاجتماعية** :النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد[3].

[1] بتول محمد نوري ،علي خلف سلمان ،" **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة** "،الملتقي الدولي " **الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة**"،**دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية** ،جامعة سعد –حلب ،18-19 مايو2011م ،ص8 .

[2] د.طارق عبد العال حماد ،" **حوكمة الشركات– المفاهيم– المبادئ–التجارب** " ، الدار الجامعية ، مصر ،2005م ،ص23 .

[3] ربيعة فاطمة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر " **دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة** " ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– تخصص حكامة المنظمات ،جامعة سعيدة ،2012م ،ص23 .

الشكل رقم(03) يوضح خصائص نظام حوكمة الشركات

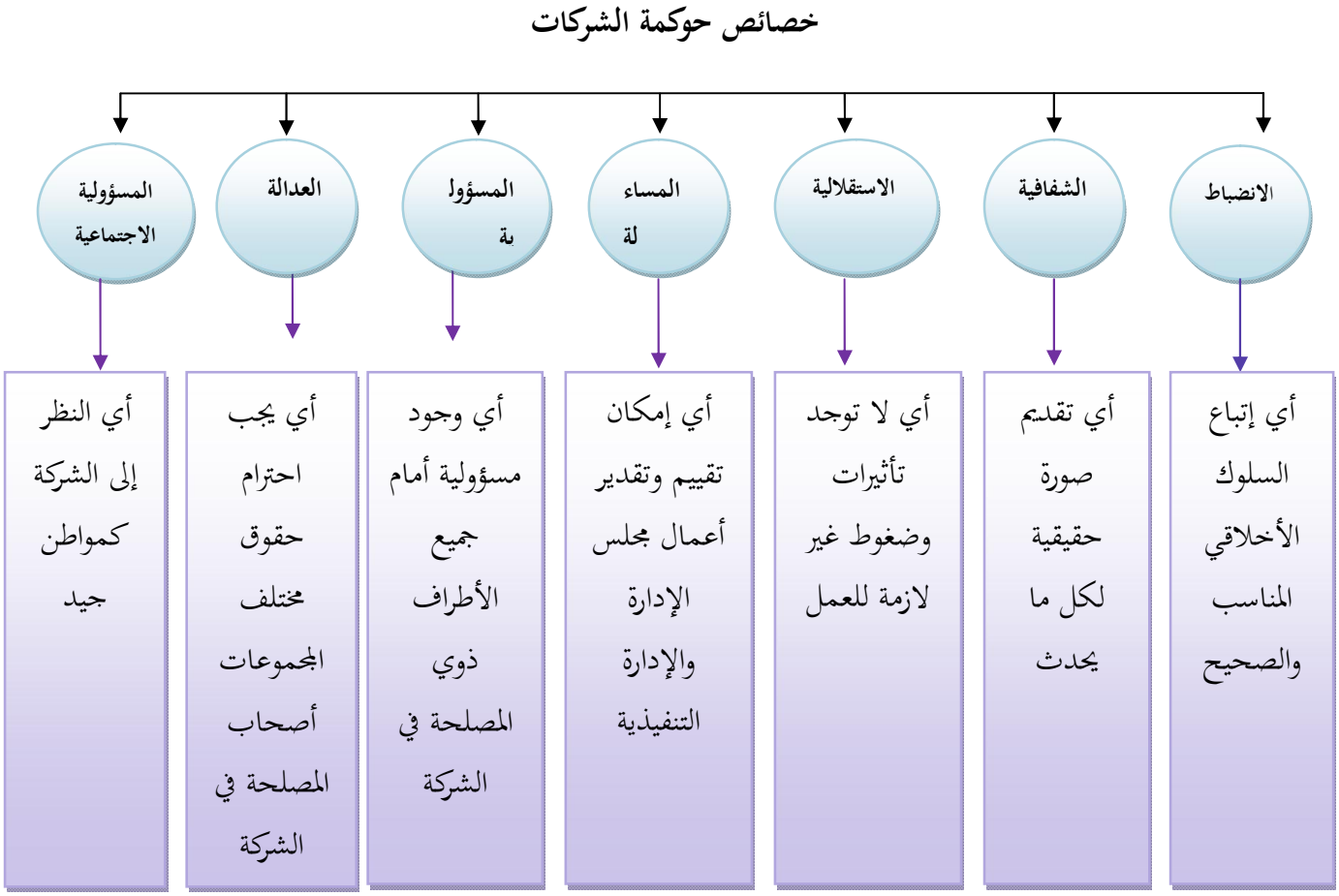

المصدر : طارق عبد العال حماد : حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ،التجارب ،تطبيقات الحوكمة في المصارف)الدار الجامعية ،مصر ، 2005م ، ص23.

الفرع الثاني : ركائز حوكمة الشركات.

تتمثل ركائز حوكمة الشركات في ثلاثة ركائز أساسية هي: السلوك الأخلاقي، الرقابة والمساءلة ، إدارة المخاطر، وتعتبر الركائز ذات أهمية شديدة لما لها من تدعيم لحوكمة الشركات حيث أن السلوك الأخلاقي يتم من خلال ضمان الالتزام السلوكي ،ويتم تفعيل الركيزة الثانية والهامة للحوكمة وهي الرقابة والمساءلة من خلال عدة أطراف رقابية خارجية وداخلية ،أما الركيزة الثالثة فهي إدارة المخاطر ونظام إدارة المخاطر وتتمثل في الكشف عن الخطر وتوصيلها للمساهمين وأصحاب المصالح بالمصرف في الوقت المناسب[1] .

[1] إبراهيم اسحق نسمان ،مرجع سبق ذكره ،ص24 .

الشكل رقم(04) يوضح ركائز حوكمة الشركات

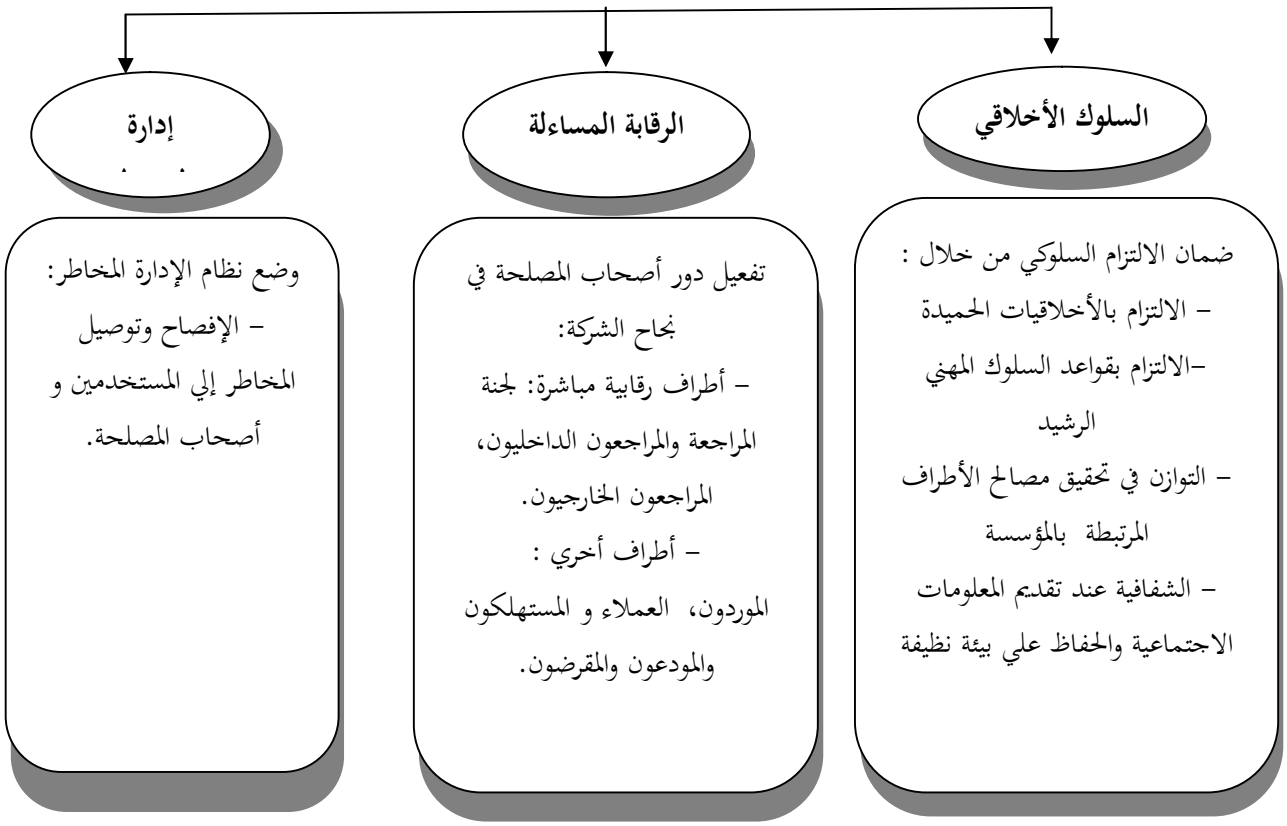

المصدر: Organisation For Economic Co-Operation And Development, «OECD Principles of Corporate Governance », Paris,2004, P:29

المبحث الثاني : أساسيات عن حوكمة الشركات

المطلب الأول : مبادئ حوكمة الشركات

لقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED بالمشاركة مع صندوق النقد IMF والبنكIB الدوليين والاتحادات المهنية دورا بارز في إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادية لتكون مرجعيات للاستعانة بها في منظمات الأعمال حول آلية الحوكمة ومدى فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والنامية .

وقد غطت هده المبادئ التي صدرت عن منظمة OCED عام1999م تحت عنوان " Governance Principles Of Corporate"خمسة مجالات ،إلا انه في عام 2004 م تم تعديل هده المبادئ وأصبحت تغطي ستة مجالات :

شكل رقم(05) يوضح مبادئ حوكمة الشركات

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجموعة من المراجع

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركـات

يؤكد هذا المبدأ على أن يعمل هيكل حومة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسـواق، و أن يتوافق مع دور القانون و يحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون[1]

– كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات ،فانه من ضروري وجود أساس قانوني تنظيمي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة[2] .

* ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات يهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهـة الأسواق،وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق ،وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية .

* ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما متوافقة مع حكم القانون ،وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ .

* ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات ،في نطاق اختصاص تشريعي ما محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة .

* ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية ،فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها .

– ينبغي أن يعهد بالمسؤوليات التنظيمية إلى أجهزة يمكنها القيام بوظائفها بدون تعارض في المصالح ،وتخضع للمراجعة القضائية .[3]

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

"ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم "

*** ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين، الحق في:**

[1] د.علاء فرحات طالب ،إيمان شيحان المشهداني ،مرجع سبق ذكره ،ص35 .

[2] فريد عبة ،مريم طبني ، الملتقى الوطني حول "**حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** " ،" **دور مبادئ حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2012م ،ص 13 .

[3] محمد مصطفي سليمان ،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** "، الدار الجامعية ،مصر الطبعة الأولى، 2006م ،ص42-43 .

1) طرق مضمونة لتسجيل الملكية .

2) الحصول على معلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم .

3) المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين .

4) انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة[1] .

* ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة، وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغيرات أساسية في الشركة مثل:

1) تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلهما من المستندات .

2) الترخيص بإصدار أسهم إضافية .

3) العمليات الاستثنائية كتحويل كل ،أو ما يكاد أن يكون كل الأصول بما يؤدي في الواقع إلي بيع الشركة[2].

* ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة ،والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين ،كما ينبغي أن يحاط المساهمون علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت :

1) ينبغي تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة وفي الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيتم اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.

2) ينبغي أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلي مجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية .

3) ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات مثل ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

4) ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصيا أو غيابيا ، مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضوريا أو غيابيا[3] .

* ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم :

1) ينبغي أن يتم بوضوح تحديد والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية .

2) ينبغي عدم استخدام الوسائل المضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلس الإدارة من المسألة .

---

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة ،منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** " ، 2004م ،ص11.

[2] إبراهيم اسحق نسمان ،مرجع سبق ذكره ،ص29 .

[3] فكري عبد الغني محمد جوده ،مرجع سبق ذكره ،ص27 .

* ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرين المؤسسيين.
* ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرين المؤسسين، أن يتشاورا مع بعضهم بعضا فيما يتعلق بالموضوعات بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقا للتعريف الوارد في المبادئ مع بعض الاستثمارات لمنع إساءة الاستغلال.[1]

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين

تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في معاملة المساهمين من فئة ذاتها ،بما في دلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما ينبغي ان تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم

-توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة ،ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم .
-أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقتهم .
-أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم .
-أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين ، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت.
-منع تداول الأسهم بصورة بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية ويحظر الاتجار أو الاطلاع لحساب المطلعين .
-على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة[2] .

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة ،مرجع سبق ذكره ،ص57 .

[2] د.علاء فرحات طالب،إيمان شيحان المشهداني ،مرجع سبق ذكره ،ص38.

المبدأ الرابع : دور أصحاب مصالح

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشا نتيجة لاتفاقيات متبادلة ،وان تعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشراكات السليمة ماليا[1] وتضمن ما يأتي:

-أن يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون

-إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم .

-أن يسمح إطار الحوكمة المؤسسية بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء .

-توفير المعلومات لأصحاب وفرص النفاد لها بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب .

-السماح لأصحاب المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم الاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة ، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم .

-أن يزود إطار القواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية بهيكل فاعل كفء للحماية من الإعسار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين[1].

-يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء[1].

المبدأ الخامس : الإفصاح والشفافية

يعد هذا المعيار من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنها تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية المتعلقة بالشركة ، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة .ومن خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة يتم التطرق إلى دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والمتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، ويتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون أي تأخير وأي تكلفة أو أقل تكلفة ممكنة[3].

[1] محمد مصطفى سليمان ،مرجع سبق ذكره ،ص45 .

[2] د علاء فرحان طالب ،إيمان شيحان المشهداني ،مرجع سبق ذكره ،ص 38- 39 .

[3] د.هوام جمعة، لعشوري نوال ، الملتقى الوطني حول "**الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع ،رهانات و آفاق)** " ،مداخلة بعنوان " **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** " ، ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي ،ص08 .

المبدأ السادس : مسؤوليات مجلس الإدارة

يجسد هدا المبدأ إطار قواعد حوكمة الشركات على إستراتيجية الشركة والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على الشركة، ومسؤولية الإدارة أمام الشركة والمساهمين[1] من حيث:

1- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة ، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين .

2- ينبغي أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين .

3- يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح[2].

4-يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الرئيسية من بينها :

- مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية وخطط النشاط،وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول.

- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقدير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم أيضاً حينما يقتضي الأمر ذلك وإحلالهم ومتابعة خطط التناوب الوظيفي .

- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة[3].

– رقابة وإدارة أي تعارض محتمل قي مصالح إدارة الشركة ،وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين .

– ضمان نزاهة حسابات الشركة ،ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة ، ع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة ،وعلي وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر ،والرقابة المالية ،ورقابة العمليات ،والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة .

– الإشراف علي عمليات الإفصاح والاتصالات[4].

– عقد اجتماعات منظمة لمراجعة أداء الشركة وعملياتها وإدارتها، وان يتأكد من وجود التقارير المالية الدقيقة والمراجعة الموضوعية[5].

---

[1] د.علاء فرحات طالب ،إيمان شحان المشهداني ، مرجع سبق ذكره ،ص41 .

[2] عمر على عبد الصمد ، ،ص13-14 .

[3] د.عدنان بن حيدر بن درويش ،مرجع سبق ذكره ،2007،ص 34 .

[4] *OECD Principles of Corporate Governance 2004 For this Arabic edition © 2004, Center for International Private Enterprise Published by arrangement with the OECD, Paris. Page 17.*

[5] كنيث ا.كيم ،جون نوفسنجر ، ديرك ج.موهر ،" **حوكمة الشركات الأطراف الراصدة والمشاركة** " ، تعريب ومراجعة د.ا.محمد عبد الفتاح العشماوي ،د.غريب جبر غنام، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية- الرياض ،1434هـ-2012م ،ص71.

المطلب الثاني :أهداف حوكمة الشركات

يسهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق مجموعة من الأهداف ،ويمكن تلخيص أهم تلك الأهداف فيما يلي :

– تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة ،وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري .

– تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني إستراتيجية سليمة .

– تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني .

– إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة بما يؤدي إلى تقليل المخاطر إلى ادني حد ممكن[1] .

– حماية حقوق المساهمين وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات لتثبيت ملكيتهم بالأسهم والشفافية بالمعلومات وتقديمها في الوقت المناسب ،فضلا عن ضمان حقوق المساهم بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية .

– تحقيق العدالة وتعني الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا داخل أو خارج الشركة[2] .

– الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء .

– تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات .

– إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأهداف .

– عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه .

– تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة .

– تشجيع تدفق الأموال وجذب الاستثمارات[3] .

– تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب[4].

– الحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية .

– فتح السبل لانفتاح الشركات على أسواق المال العالمية والوصول إلى على المراتب لدى مؤسسات التقييم الدولية.

---

[1] cherry." **defining moment for good gouvernance,"…**Financial Executive , vol.10.8, Nov. 2003.P 48,50.

[2] بلحمو خديجة ،مرجع سبق ذكره ،ص10 .

[3] د.عدنان بن حيدر بن درويش ، مرجع سبق ذكره، ص23-24 .

[4] عهد علي سعيد ،رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير المحاسبة " **الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا دراسة ميدانية** "، 2009 م، ص43 .

– التزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية[1] .

- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصخصة ، ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها ،وبالتالي من فرصة العمل ،وزيادة التنمية الاقتصادية[2] .

الشكل رقم(06) يوضح أهداف حوكمة الشركات

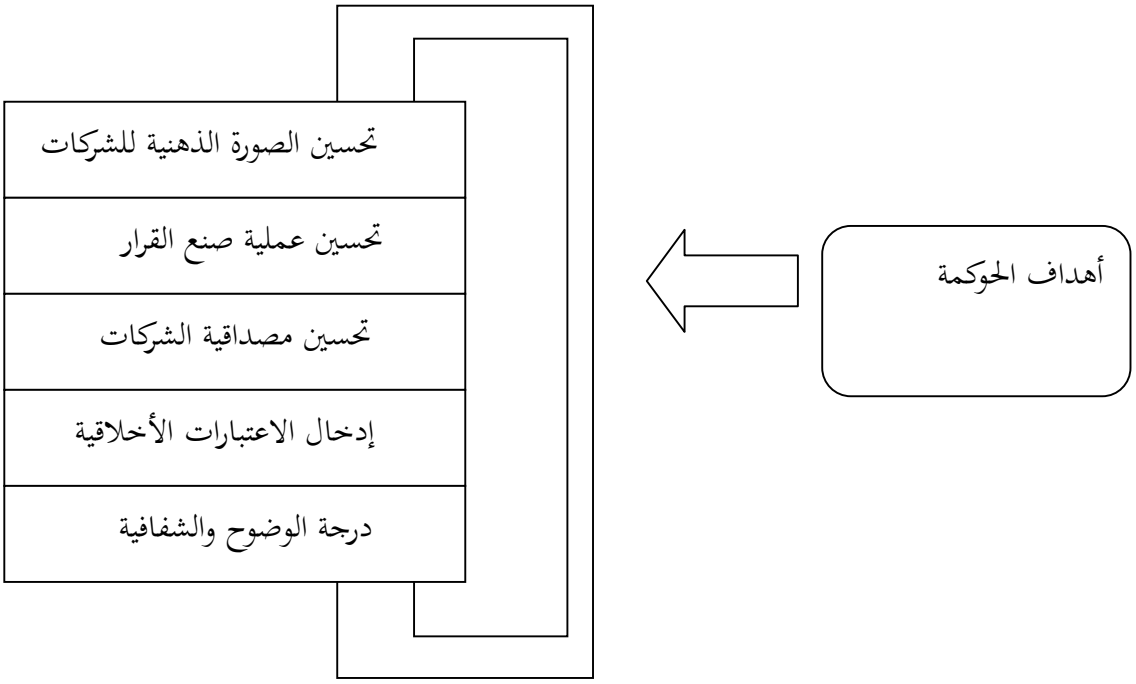

المصدر:محسن أحمد الخضيري ،" حوكمة الشركات " ،مجموعة النيل العربية، 2005م،ص21.

[1] أ.د علاء فرحان طالب ،إيمان شيحان المشهداني ،مرجع سبق ذكره ،ص 44 .

[2] ا. عبد الرحمان العايب ،د.بالرقي تيجاني ، الملتقى الدولي حول "**الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات** " ، مداخلة بعنوان "**إشكالية حوكمة الشركات و إلزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة** "، قسم العلوم التجارية، جامعة باجي مختار– عنابة،18-2009/11/19م ،ص04.

المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات.

تقوم الحوكمة على مجموعتين من المحددات خارجية وداخلية هما:

أولا: المحددات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة مثل:

-القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي(قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) .

-كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات .

-درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج .

-كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة)في أحكام الرقابة على الشركات .

وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها). بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل: مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية[1].

وترجع أهمية المحددات الخارجية لكون وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة ،والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص[2].

ثانيا: المحددات الداخلية

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة[3] .

وتؤدي الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي ،وتعميق سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار،والحفاظ على نمو القطاع الخاص ودعم قدرته التنافسية ،وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح[4] .

---

[1] فكري عبد الغني محمد جوده ،مرجع سبق ذكره ،ص21 .

[2] ا. شريفي اعمر ،مرجع سبق ذكره ،ص02 .

[3] إبراهيم اسحق نسمان ،مرجع سبق ذكره ،ص23 .

[4] إبراهيم سيد احمد ،" **حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال** " ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص163.

الشكل رقم(07) يوضح المحدادات الخارجية والداخلية لحوكمة الشركات

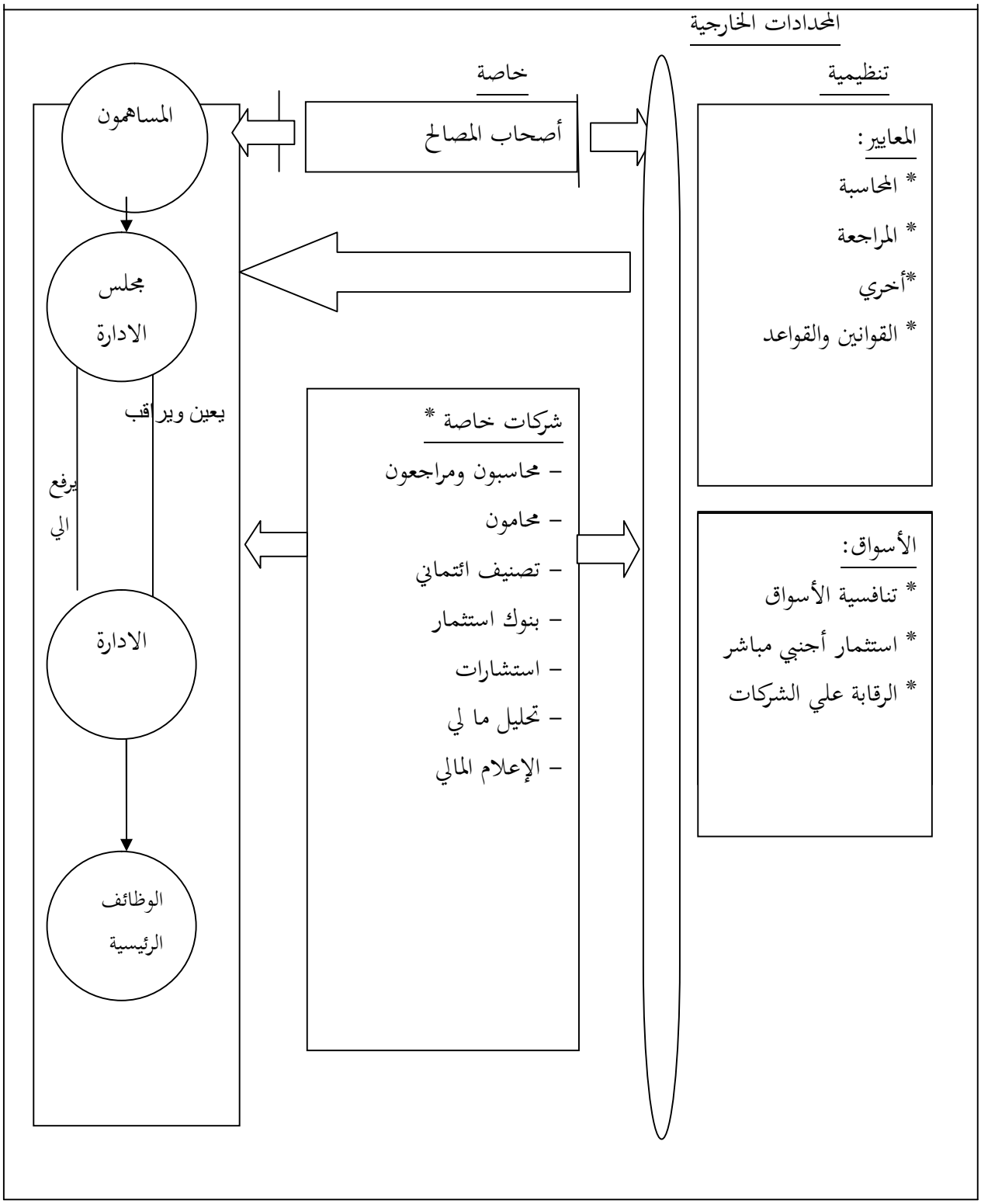

المصدر: محمد حسين يوسف ،بحث مقدم بعنوان" محدادات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"،كلية التجارة ،القاهرة – مصر ،2007م ،ص07.

المبحث الثالث :آليات حوكمة الشركات وآثار تطبيقها

المطلب الأول :الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب الآليات الداخلية على الأنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يلي:

1-مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة،إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوييشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي[1]:

***لجنة المراجعة:**

- بعد الانهيارات المالية في كبري الشركات العالم بالولايات المتحدة الأمريكية، تم إصدار قانون Sarbanse (Oxley ACT) في سنة2002م، والذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة المراجعة، هذه اللجنة هي[2] :

لجنة منبثقة من مجلس الإدارة و تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين و يحضر هذه اللجنة المراجعين الخارجيين إذا اقتضى الأمر و تفوض للجنة سلطات العمل طبقا للأحكام المقررة بواسطة مجلس الإدارة و ترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة[3].

---

[1] أ.د حاكم محسن الربيعي، أ.د محمد عبد الحسين راضي، " **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** "،الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان 2011م، ص 71 .

[2] د. بروش زين الدين ،أ. دهيمي جابر ،الملتقي الوطني حول " **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة بعنوان"**دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري** " ،جامعة فرحات عباس –سطيف- (الجزائر) ،06-07 ماي 2012م ، ص14.

[3] د .اشرف حنا ميخائيل ،"**تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات -بحوث و أوراق عمل المنظمة العربية للتنمية الإدارية -الإمارات العربية المتحدة**" ، في سبتمبر 2009م، ص97.

إن إنشاء لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين من تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة و المرجع الخارجي ، وذلك من خلال الاجتماع بالمرجع الخارجي أثناء و في نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع مع إدارة الشركة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية[1].

* **لجنة المكافآت** :

توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشمل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس الإدارة تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة ، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جدب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية ، وهنا يكمن الدور الفعال لهذه اللجنة[2] .

* **لجنة التعيينات:**

تسعى إلى تعيين أفضل المرشحين لشغل الوظائف الحالية لمقاعد مجلس الإدارة، وباقي الوظائف القيادية بالشركة[3] يبمعنى جب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها: تعيين أفضل المترشحين المؤهلين وتقوية مهاراتهم باستمرار، تاخد الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب اشغالها... [4].

[1] فكري عبد الغني محمد جوده ، مرجع سبق ذكره ، ص39.

[2] د. بروش زين الدين ،أ. دهيمي جابر ،مرجع سبق ذكره ،ص14.

[3] كينيث.ا.كيم ،جون نوفسنجر، ديرك ج.موهر، مرجع سبق ذكره، ص71.

[4] حساني رقية ،مروة كرامة، حمزة فاطمة ، الملتقى الوطني حول " **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** "،مداخلة بعنوان"**آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**" ، جامعة بسكرة ،2012م، ص 19.

2- المراجع الداخلي:

إن وظيفة المراجعة الداخلية يمكن أن تتم من داخل الشركة أو يتم الاعتماد على مصدر خارجي في أدائها من خلال شركات المراجعة .وتشير التوجهات المعاصرة في هذا الصدد إلى اتجاه معظم دول العالم نحو الاعتماد على المصدر الخارجي في أداء وظيفة المراجعة الداخلية للتغلب على ما قد يحتمل من نقص في الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة

ولكي يكون المراجع الداخلي مستقلا يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية :

- رفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي بأن يتبع الإدارة العليا، وأن يتحرر من أية رقابة إشرافية، أو من أي تأثير من الإدارة في أي مجال يخضع للمراجعة.

-أن يحظى المراجع الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات ويتضمن ذلك وضع دستور وظيفة المراجعة الداخلية الذي يتضمن تحديدًا واضحًا ورسميًا لأهداف وظيفة المراجعة الداخلية وسلطاتها ومسئولياتها والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي، ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية.

-أن يكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية وعزله من اختصاص المدير العام أو لجنة المراجعة.

- أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال الذهني، وأن يكون قادرًا على صنع الأحكام وإبداء الرأي دون تحيز.

-أن يتحرر المراجعون الداخليين من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهريًا على نطاق عملهم و الأحكام أو الأداء التي يتم إصدارها في تقرير المراجعة[1].

المطلب الثاني : الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة ، حيث تشكل أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يلي:

أ-المراجع الخارجي :

يتم أداء المراجعة الخارجية من خلال محاسب معتمد و مستقل عن الوحدة الاقتصادية التي يراجع تأكيداتها أو بياناتها، وتشكل استقلالية مراجع الحسابات الخارجي الأساس في أداء عملية المراجعة، فوظيفة المراجعة

[1] إبراهيم اسحق نسمان، مرجع سبق ذكره، ص40-45.

الخارجية قامت على أساس وجود إشراف خارجي ويكون المراجع مستقلا بحيث يبدي رأيا محايدًا في القوائم المالية.

و يكون دور المراجع الخارجي في إضفاء الثقة و المصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده مرفقًا بالقوائم المالية .

إن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري و فعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك و إدارة الوحدة الاقتصادية كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات و يحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية ، أما مسؤوليات المراجع الخارجي فتتلخص في فحص القوائم المالية والدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية وإبداء الرأي الفني المهني المحايد في البيانات المقدمة له،كذلك فالمراجع الخارجي يفحص اعمال المراجعين الداخليين كجزء من فحصه وتقويمه لانظمة الرقابة الداخلية كما يجب على المراجع الخارجي إبلاغ إدارة المنشأة بنواحي الضعف أو القصور في نظام الرقابة الداخلية[1].

2-الأسواق المالية:

السوق هو المكان الذي تقوم فيه المبادلات ما بين البائعين والمشترين ، أما السوق المالي هو الذي تتداول فيه الأدوات المالية .

إن الأسواق هي الآلية التي يتم بواسطتها بيع و شراء و مبادلة السلع أو الخدمات أو الأصول المالية (الأسهم و السندات و ما شابهه) .

و تنبع أهمية الأسواق المالية بشكل عام من الدور الأساسي الذي تلعبه في حياة الأفراد و جميع نواحي الحياة الاقتصادية في الاستثمار و الادخار و المدفوعات و السياسات النقدية بشكل خاص ،فهي تساعد على نقل مدخرات الأفراد و المؤسسات إلى من يحتاجونها من المستثمرين.

***كفاءة الأسواق المالية :**

لقد أثارت فكرة كفاءة أسواق المال خلافا بين المهتمين بتلك الأسواق ،فوفقا لمفهوم الكفاءة يتوقع أن تستجيب الأسهم في السوق على وجه السرعة، لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه، يكون من شأنها تغيير نظرتهم في المؤسسة المصدرة للسهم .

و حيث أن المعلومات تأتي إلى السوق في أي وقت و مستقلة عن بعضها البعض، فانه يصبح من المتوقع أن تكون حركة الأسعار عشوائية حيث تتجه صعودا مع الأنباء السارة وهبوطا مع الأنباء الغير السارة ،التي تصل إلى السوق و

[1] فكري عبد الغني محمد جوده، مرجع سبق ذكره ، ص47-48.

بدون سابق إنذار، و في ظل المنافسة الشديدة المتوقعة بين المتعاملين للحصول على تلك المعلومات فلن يتمكن أي منهم من تحقيق السبق في الحصول على تلك المعلومات أو في تحليلها، و من ثم فلن تتاح له فرصة تحقيق أرباح غير عادية على حساب الآخرين .

***سمات السوق المالي الكفء :**

يتميز بمجموعة من الخصائص منها:

- كافة المعلومات الضرورية متاحة لجميع المستثمرين بتكلفة زهيدة أو بدون تكلفة على الإطلاق، كما يجب أن تكون هذه المعلومات منتشرة بحيث لا يمكن لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أن يعرف بها قبل الآخرين.
- وجود عدد كاف من المستثمرين الذين يقومون بتحليل هذه المعلومات و يتخذون قراراتهم بناء على نتائج هذا التحليل ، و بحيث ينعكس ذلك على أسعار الأوراق المالية.

3-عقد النجاعة:

و هنا نحاول الوصول دائما إلى ما هو أفضل للمؤسسة ، حيث نختار المسير الذي يمكنه أن يحسن من مردوديتها و تقوم المؤسسة بتوقيع عقد معه .

بالإضافة إلى هذا العقد هناك شرط إضافي يسمى les parachute d'oreille أي المضلات الذهبية وهذا الشرط يعتبر نقطة الأمان للمسير و يعني انه حتى و لو لم تحقق المؤسسة أرباح و خسرت فان المسير سيحصل على أموال كبيرة بموجب هذا الشرط ، وهذا يعتبر حاليا نقطة اختلاف.

4- نظم التعويض عن طريق الأسهم :Les stock option

أحد أفضل الطرق لتقليل المشاكل الناجمة عن الوكالة هو تطوير نظام للحوافز يدفع الوكيل إلى العمل لتحقيق أفضل عائد على الموكل في الأجل الطويل .

وأكثر طرق ربط تعويضات المديرين بأداء الشركات شيوعا ،هو إعطاء المديرين الحق في شراء عدد من أسهم الشركة بأسعار محددة سلفا خلال فترة محددة في المستقبل و عادة ما تكون 10 سنوات من تاريخ منح حق الشراء للمديرين .

والفكرة من وراء إعطاء المديرين خيار شراء الأسهم هي تحفيزهم على تبني استراتيجيات تعظيم قيمة الأسهم في الأجل الطويل ،لأن في ذلك تعظيم لثرواتهم الشخصية أيضا أي تحقيق مصلحة المساهمين و الإدارة .

ويذكر المعارضون لهذا الأسلوب ،انه يؤدي إلى أن يحصل المديرون على زيادات كبيرة في ثرواتهم نتيجة لسخاء

المستثمرين ،و ليس نتيجة لجهودهم التي بذلوها ،لأن حق شراء الأسهم عادة ما يمنح لهم بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى زيادة ثرواتهم بسرعة .

إن منح حق الشراء بأسعار منخفضة يساعد المديرين على تحقيق أرباح ضخمة خاصة و لو كانت أسعار الشركة اقل من أسعار السوق بفارق كبير.

5-سوق المسيرين :

وهو السوق الذي يضم جميع المسيرين و مختلف السير الذاتية لهم ،و ذلك لمعرفة أيهم الشخص المناسب الذي يمكنه أن تضع المؤسسة ثقتها به و تسلمه قيادة مؤسستها.

6- الاستدانة l'endentement :

تختار المؤسسة الإستراتيجية المناسبة لها وذلك لأنه توجد منافسة و ترغب في البقاء حيث نجد أن أقوى المؤسسات هي التي تعيش في الأوساط التنافسية ،و من أجل القيام باستثماراتها تحتاج هذه المؤسسات إلى موارد مالية و تأتي من:

- أصحاب المؤسسة ونعني هنا أن المساهمين يتخلون عن نسبة من الأرباح من اجل القيام بهذه الاستثمارات.
-الاستدانة في المدى المتوسط و الطويل(الديون) و تقوم المؤسسة بتسديدها على شكل أقساط سنوية[1].

المطلب الثالث :الآثار الناجمة عن تطبيق حوكمة الشركات

أولا: مكافحة الفساد

يقصد بالفساد في المجال الاقتصادي استعمال السلطة لتحقيق منافع خاصة ، هو بذلك يعبر عن انحراف في الواجبات الرسمية لمنصب عام لأجل الحصول على مكاسب تتعلق بالثروة أو المكانة .

ولعل أهم صور الفساد ما يتعلق بالرشوة ،الابتزاز، لمحسوبية ، استعمال مال الغير للتعجيل بقضاء أمر معين و استغلال النفوذ ،و لعل من أهم أسبابه عدم احترام القانون ، و غياب الشفافية و المسائلة و يمكن تقديم بعض تعاريف الفساد كما يلي:

*تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية بأنه :" كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعية "،وبشكل عام وبالنتيجة فان الفساد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة[2].

[1] غلاي نسيمة ،مرجع سبق ذكره ،ص95-96 .

[2] بلال خلف السكارنة ،"**الفساد الإداري** " ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن- عمان ، الطبعة الأولى ،2001 م ،ص19 .

*تعريف صندوق النقد الدولي هو إساءة استعمال الوظبفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة[1].

***أسباب الفساد:**

تتمثل أسباب تفاقم ظاهرة الفساد فيما يلي:

-تعقد التنظيم الإداري وغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية وعدم فاعلية الجهاز الرقابي .

– أسباب مرتبط بشخصية الموظف أو القائد ورغباته الذاتية ، ومستواه الثقافي والتعليمي[2].

-ضعف القوانين التشريعية وغياب قوانين ردع جريمة الفساد .

-الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين والقياديين الإداريين من الدرجة العليا، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة، وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد[3] .

-انخفاض معدل الأجور مع انتشار الفقر يؤديان إلى الفساد .

-ضعف معدلات التنمية .

-السرية في بعض الصفقات الكبرى و ما ينجم عنها من تلاعب في نتائجها.

-ضعف جهود مكافحة الفساد بالإمساك بالمخالف و معاقبته .

-عوامل اجتماعية و ثقافية مثل غياب الوعي الأخلاقي و الديني .

-ضعف دور وسائل الإعلام و محدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد ، وتعرض الإعلاميين للعقوبات التي تصل إلى حد السجن .

رغم تعدد أسباب الفساد إلا انه يترك أثارا اقتصادية و أخلاقية ،كما انه يسبب انتشار الفقر و غيرها من الآثار الوخيمة على المجتمع و الاقتصاد ككل .

***الإستراتيجية الشاملة لمواجهة الفساد**

إن بناء استراتيجيات لمواجهة الفساد يقتضي خلق بيئة للنزاهة بما فيها الشفافية و المسائلة ،و بصفة عامة من اجل مكافحة الفساد يجب تعزيز ما يلي :

[1] عبد القادر خليل،" **الحوكمة و ثنائية التحول نحو اقتصاد السوق و تفشي الفساد -بحوث اقتصادية عربية** " ،بيروت ،لبنان ،العدد 46، لبنان،2009 م ،ص90 .

[2] دراويش الطاهر ،مر جع سبق ذكره ،ص45-46 .

[3] بوزيد سايح ،" **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية** " ، مجلة الباحث قاصدي مرباح ، ورقلة- الجزائر ،العدد 2012 / 10 ،ص57 .

1-المحاسبة:و هي خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمسائلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم و أعمالهم .

2-المسائلة:و هي من واجب الموظفين العاملين ، سواء أكانوا منتجين أم إداريين وتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم و مدى نجاعتهم في تنفيذها حتى يتم التأكد من أن عملهم يتفق مع القيم الديمقراطية و أحكام القانون .

3-النزاهة: و تتعلق بالصدق و الأمانة و الإخلاص في العمل ،كما يرتبط بمفهوم النزاهة كذلك مفهوم الشفافية الذي يتعلق بوضوح الأنظمة و الإجراءات داخل المؤسسة .

4-**الإفصاح :**عن المعلومات وتعزيز حق المساهم في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال المؤسسة[1].

ثانيا : جدب الاستثمارات الأجنبية والمحلية

*يعرف الاستثمار على انه تعليق استخدام النقود أو الأموال المتاحة بغرض الحصول على عائد مالي لاستخدامه في منافع مستقبلية[2].

*كما قد يعنى بالاستثمار: "هو أي توظيف للنقود لأي اجل في أي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة "[3] .

إن محددات الاستثمار تدور حول ثلاثة متغيرات هي :سعر الفائدة و توقعات رجال الأعمال ،بالإضافة إلى مستوى الأرباح ،أي أن كلما انخفضت المخاطرة و ارتفع مستوى الأرباح المتوقع فان هذا سيؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات سواء المحيلة أو الأجنبية .

ويقصد **بالاستثمار الأجنبي** هو انتقال رؤوس الأموال ،أو رؤوس الأموال و الخبرات الفنية و الإدارية عبر الحدود من اجل تحقيق مصلحة المستثمر التي تتمثل في تحقيق اكبر ربح ممكن. أما الاستثمارات المحلية فهي حث المواطنين على توظيف أموالهم المدخرة في مشاريع و مؤسسات تضمن لهم تحقيق الأرباح .

ومما سبق يمكن القول بان المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة فإنها ستحقق أرباح بمعدلات اكبر من المؤسسات الأخرى ،بالتالي فإنها ستجذب مختلف المستثمرين الذين يرغبون في تعظيم أموالهم ،ذلك لأن الحوكمة تقوم على أساس المراقبة و المسائلة اللتان تعتبران عنصران جاذبان للمستثمرين[4].

[1] غلاي نسيمة ،مرجع سبق ذكره ،ص108-109 .

[2] د .هوشيار معروف ،" **الاستثمارات و الأسواق المالية** " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان –الأردن ، الطبعة الأولى ، 2003م ،ص 16.

[3] د .صفوت احمد عبد الحفيظ ،" **دور الاستثمارات الأجنبي** " ، دار المطبوعات الجامعية ،الإسكندرية ،2005م ،ص20 .

[4] عبد السلام أبو قحف ،" **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** " ،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،مصر، 2003 م ،ص364-365 .

ثالثا: الحوكمة والقدرة التنافسية

للحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد ،حيث تعمل على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب أهمها :

-التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة ،وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية ،حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد الشركة وتآكل قدرتها التنافسية ،بالتالي انصراف المستثمرين عنها.

-إجراءات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين إدارة الشركة ،مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء الشركة .

-تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات .

. إن تطبيق حوكمة الشركات يقوي ثقة الجمهور في عملية الخوصصة ويساعد على ضمان تحقيق الشركة لأفضل عائد على استثماراتها ،وهذا بدوره يعزز من القدرة التنافسية[1].

[1] غلاي نسيمة ،مرجع سبق ذكره ، ص112 .

خلاصة الفصل:

في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات على اثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات ،بسبب انتشار الفساد الإداري بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة المحاسبي الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية و عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركة مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه المهمة إلى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية.

لذلك أصبحت حوكمة الشركات الترياق المضاد للفساد ،وهي تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية ، وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية .

كل هذا يؤكد وجود علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية و الحوكمة .

تمهيد:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة وما تحتويها من إفصاح وشفافية تؤدي إلى إظهار الشفافية في المعلومات المفصح عنها و الأسعار الحقيقية للأسهم والسندات في أسواق المال مما يتيح الفرصة للمستثمرين في اقتناء هذه الأوراق بعد التأكد من أسعارها.

لذلك تبرز علاقة الإفصاح والشفافية بحوكمة الشركات باعتباره من أهم مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة أن يهتم بها، من خلال القوائم والتقارير المالية حيث تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، مما يساعد على تحقيق الأرباح عالية، الأمر الذي يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى توسع الشركات ونموها.

وفي هذا الفصل سنتناول مختلف الجوانب الأساسية المتعلقة بالإفصاح والشفافية ومدى مساهمتهم في تفعيل حوكمة الشركات.

المبحث الأول :ماهية الإفصاح

المبحث الثاني: ماهية الشفافية

المبحث الثالث : مدى مساهمة الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات

المبحث الأول:ماهية الإفصـــاح

يعتبر هذا المعيار من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنه يعمل على ضمان الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة .

المطلب الأول: نشأة الإفصـاح ومفهومه

الفرع الأول:نشـأة الإفصاح

أدي انهيار وتعرض منشآت كبيرة على مستوى العالم لمشاكل تتعلق بالقوائم الماليـة والممارسات المحاسبية، وما رافق ذلك من تعرض سمعة مهنة المحاسبية والمراجعة إلي المساءلة في ضوء الدور الذي لعبته مكاتب ومنشآت مراجعة العالمية إلي إحداث فجوة ثقة بالمعلومات المحاسبية ومصداقيتها في معظم أسواق المال العالمية، وتسجيل بعض المنشآت خسائر كبيرة وصلت إلي عشرات الملايين من الدولارات خلال السنوات الأخيرة[1].

ولم تكن هناك ممارسات موحدة في معالجة حسابات الشركات أو الإفصاح من خلال ميزانيتها وتقاريرها المالية الأخرى فكانت كل شركة تختار ما تراه مناسبا من الطرائق المحاسبية التي تمكنها من الإعلان عن نتائج أعمالها وفق ما تراه الإدارة العليا مناسبا وكان المحاسب يضطر إلي قبول أية سياسة تمليها عليه الإدارة لكونه موظفا لديها كما كان مدقق الحسابات مضطر للموافقة على بيانات تلك الإدارة طالما أنها لا تنطوي على الإخلال بالتوازن المحاسبي[2].

وازدادت أهمية الإفصاح بعد أزمة الكساد الكبير الذي حل بالولايات المتحدة عام 1929م ، وكاد أن ينهي النظام الرأسمالي ،حيث قامت كثير من الشركات المساهمة في تلك الفترة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها بهدف اجتذاب رؤوس أموال المستثمرين ،مما أدى هذا التلاعب إلى إظهار قوائمها المالية بصورة غير حقيقية ،وكذلك إلى ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات بصورة كبيرة ،إلا أن تم

---

[1] عبير بيومي محمود محمد أمين ،رسالة ماجستير بعنوان" **أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات علي جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية** " ،كلية التجارة-تخصص المحاسبة ،جامعة قاهرة-مصر ،غير منشورة ،2011م،ص84.

[2] عثمان زياد عاشور ،رسالة ماجستير تحث عنوان " **مدي التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم1** "،تخصص المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية -غزة -فلسطين ،2008م ،ص34.

اكتشاف حقيقة هذه الشركات فهبطت قيمة أسهمها بشكل كبير ،مما أدى إلى إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين وانهيار هذه الشركات .

الأمر الذي استدعى إنشاء هيئة تداول أوراق مالية(Sec) لتتولى مراقبة تداول الأوراق المالية، وتم إصدار قانون الأوراق المالية عام 1932 م، والذي يعتبر قانونًا متعلقًا بالإفصاح.[1]

واثر تفاقم أزمة الكساد الكبير سعت الهيئات المحاسبية المهنية خلال الفترة 1933م -1973م إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما تكون أساسا للإفصاح المحاسبي مع التركيز خصوصا على مبدأ الإفصاح الكامل ،فمند عام 1933م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين مبدأ الإفصاح الشامل أو الكامل ومبدأ الثبات في إتباع النسق الواحد ،ومازال هذان المبدآن يمثلان حتى اليوم مركزا محوريا ضمن مجموعة المبادئ المحاسبة.[2]

وتعتبر جودة الإفصاح نتيجة طبيعة لجودة المعلومات المحاسبية في الشركات ويمكن للمحاسب أن يقوم بتقييم جودة الإفصاح في القوائم المالية عن طريق:

- كفاية الإفصاح الذي توفره الشركة عند التقرير عن إستراتيجية الأعمال وأثارها الاقتصادية.
- كفاية الإفصاح عن نتائج أعمال الأنشطة القطاعية المختلفة.
- كفاية شرح الأداء الحاضر للشركة في تقاريرها المالية.
- كفاية المعلومات الواردة في خطاب مجلس الإدارة.
- وضوح الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية،والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من التقارير المالية،وشرح السياسات المحاسبية،والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.[3]

الفرع الثاني: تعريف الإفصاح وأهدافه

أولا: تعريف الإفصاح

تعددت التعاريف التي تناولت الإفصاح، حيث أشارت بعض التعاريف إلى أن الإفصاح يقوم بتوضيح وعرض المعلومات في صلب القوائم المالية بطريقة صادقة وعادلة.

الإفصاح في اللغة العربية هو (الفصاحة) والبيان ، ويقال رجل فصيح وكلام فصيح أي بليغ ،ولسان فسيح أي طليق، (فصاحة الرجل) انطلاق اللسان بكلام صحيح واضح، ويقال أفصح الأمر أي وضح وبدء في الظهور وتعنيDISCLOSURE إفشاء، وكل ما يكشف عنه[1] .

[1] د.عبد الله ، خالد أمين ، **" الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية "** ، المحاسب القانوني العربي ، العدد 92 ، تشرين أول 1995م،ص38.

[2] د.حنان ،رضوان حلوة، **" النموذج محاسبي المعاصر"** ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ، الطبعة أولي ، ص446 .

[3] د.سعادة ، علي العبد خليل ، **" مجلة المدقق الأردنية "**،الأردن ،العدد75 /76مارس 2008م ،ص20 .

***تعرف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين** :الإفصاح الأمثل يعني " زيادة منفعة المعلومات التي توفرها المحاسبة المالية، ومن ثم فان القوائم المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات التي تجعلها غير مظللة، وهناك جانبان للإفصاح الأمثل هما :

أ- التجميع الأمثل للبنود .

ب- إضفاء الشرح الأمثل للبيانات.[2]

***كما تم الإشارة إلى مفهوم الإفصاح من قبل الهيئة السعودية المحاسبين القانونيين بأنه:** "يقصد بالإفصاح العام إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة"[3]

***يعرف مجلس المبادئ** ووضوح (APB) عام 1970م **الإفصاح بأنه يعني:** "تضمن القوائم المالية بعدالة المعلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد الحكم عليها من وجهة نظر المستثمر ".[4]

* **يعرف مجلس المعايير المحاسبية** (FASB) عام 1978م الإفصاح يعني:"أن تمد القوائم المالية كل **المالية**

من المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم بالمعلومات المفيدة التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ".

و"عرفه خالد أمين": بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة[5].

"عرفه مطر": بأنه متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفق لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشان جميع الأمور المادية (الجوهرية) وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوي القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبماذا فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم[6].

---

[1] د.احمد علي خضر ،مرجع سبق ذكره ،ص 52.

[2] عبير بيومي محمود محمد أمين ،مرجع سبق ذكره ،ص 85 .

[3] حسين عبد الجليل ال غزوي ،مرجع سبق ذكره ،ص49 .

[4] عبير بيومي محمود محمد أمين ، نفس المرجع السابق ،نفس الصفحة .

[5] د.عبد الله خالد أمين ، مرجع سبق ذكره ،ص 44 .

[6] د.محمد مطر ، " **تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية** " ،**مجلة الدراسات الجامعة الأردنية** ،1990/10/28 ،ص 139 .

ثانيا:أهداف الإفصاح

يهدف الإفصاح إلي تقديم معلومات إلي المستخدمين من أجل[1]:

1- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية .

2- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي علي المنشأة مقابل الديون .

3- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر و الاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها .

4- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.

5- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية لمساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم .

المطلب الثاني :حدود وأنواع الإفصاح

إن تعدد مصالح الأطراف المختلفة و تعدد مستخدمي القوائم المالية من الإدارة و مجلس الإدارة، المساهمين أو الشركاء و المستثمرين ،الزبائن و الموردين و جهات الائتمان و الحكومات...، فرض ضرورة الإفصاح الشامل و إنهاء السرية الكاملة و إخفاء المعلومات عن مستخدميها في عصر تطورت فيه تكنولوجيا المعلومات و أصبح على الشركات أن تكون أكثر إفصاحا أي أن يكون الإفصاح شامل و كافي و مقدم بأسلوب دقيق و سريع في إطار إيجاد التوازن بين مصالح الأطراف المتنافسة .

و لتحقيق الإفصاح المطلوب من الضروري وجود حدود للإفصاح بما يمكن من حماية الشركات من الإفصاح غير اللازم و على ضوء هذه الحدود يمكن تصنيف الإفصاح إلى:

1-الإفصاح القانوني /الإلزامي:

تفرض بعض التشريعات و القوانين بما فيا معايير المحاسبة الدولية شروطا لازمة للإفصاح عن المعلومات من خلال وضع أنظمة و معايير للإفصاح في إطار إلزامي لأجل تقديم القدر الكافي و المناسب من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية و

المالية الرشيدة و من ثم حماية استثماراتهم و يمكن من الحفاظ على سلامة السوق.

[1] عثمان زياد عاشور ،مرجع سبق ذكره ،ص25- 26 .

فمن جهة يشمل الإفصاح القانوني مايلي:

1-الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم اختيارها و تطبيقها عند إعداد و عرض القوائم الختامية.

2-الإفصاح عن التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية فيما يخص تغيير طرق التقييم أو تغيير التقديرات المحاسبية لمعدل الاهتلاك، المخصصات...الخ

3-الإفصاح عن التغيرات التي طرأت نتيجة اكتشاف أخطاء سابقة حيث يتم شرح و توضيح الخطأ و أثره على القوائم المالية.

4-الإفصاح عن التغيرات التي طرأت على الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية و التي من شأنها أن تؤثر على طبيعة المعلومات المقدمة بالقوائم المالية و بالتالي قابلية مقارنة البيانات للفترات المالية.

5-الإفصاح عن الارتباطات المالية للشركة المتعلقة بالعقود المستقبلية، حيث يتوجب شرح طبيعة العقود و شروطها و تأثيرها المالي و ذلك ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

6-الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية و تاريخ إصدارها.

و من جهة أخرى يشمل الإفصاح الإلزامي بالنسبة للشركات المسجلة بالبورصة الإفصاح عن معلومات معينة حول نشاطها و مركزها المالي و أدائها التشغيلي..الخ ما يضمن الحق المتساوي في توفير حد أدنى من المعلومات للمستثمرين لحمايتهم ،و الحفاظ على سلامة السوق خاصة فيما يتعلق بعمليات البيع الأولية لأسهم الشركات المسجلة حديثا بالبورصة ،حيث تفرض القواعد المنظمة لسوق البورصة على الشركات وضع إطار للإفصاح الدوري لعامة الجمهور عن المعلومات غير المتاحة في الوقت الراهن قبل القيام بالمتاجرة في الأوراق المالية للشركة، و ذلك حتى يتمكن أصحاب المصالح من تقييم استثماراتهم ،كما يتوجب على الشركة إذا ما أصدرت بيانات غير دقيقة في حينها أن تصححها فور اكتشافها بأن المعلومة المفصح عنها غير صحيحة .

و تشمل قواعد الإفصاح التي تخص البورصة مايلي:

1-التزام الشركة بالإفصاح الفوري عن أية أحداث هامة قد تؤثر في نشاطها أو مركزها المالي و بالتالي تداول أسهمها ،حيث يتم ذلك بالتنسيق بين الشركة و إدارة البورصة .

2-التزام الشركة باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان سرية البيانات المالية و منع تسرب أية معلومات قبل إعلانها بشكل رسمي للمتعاملين في السوق .

وعموما يكون إطار الإفصاح القانوني فعال بوجود آلية لالتزام الشركات بالإفصاح توافقا مع إدارة البورصة ما يضمن إتاحة الفرصة بالتساوي لجميع المستثمرين للحصول على المعلومات التي تم الإفصاح عنها و يضمن التوقف عن المتاجرة.

2-الإفصاح الاختياري /الطوعي:

مقابل الإفصاح الإلزامي الذي يفرض الإفصاح عن حد أدنى من المعلومات التي تعتبر تاريخية ،فان الإفصاح الاختياري الذي تنص عليه التشريعات و المعايير المحاسبية تهدف إلى الإفصاح عن معلومات أكبر و أوسع من التي يتطلبها الإفصاح الإلزامي حيث بشمل الإفصاح الاختياري كل من المعلومات التالية:

-التوقعات المالية و التقديرات المستقبلية .

-تحليلات الأصول طويلة الأجل و المخزون .

-خطط الإنفاق الاستثماري .

-ربحية الأسهم .

-خطط الإدارة بشأن توزيعات الأرباح...الخ .

إن المعلومات المفصح عنها حول التوقعات و التقديرات المستقبلية قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى التضليل لذلك يوفر المشرعين في الولايات المتحدة الأمريكية إطارا امن للتصريحات و البيانات حول المستقبل من خلال ضرورة تحديد بعض العناصر الهامة التي من شأنها تغيير النتائج الفعلية بالنسبة للنتائج المتوقعة دون مخالفة القوانين و ذلك لأجل تشجيع الشركات على الإفصاح الاختياري عن المعلومات التي كثير من الأحيان قد تكون أهم من معلومات الإفصاح الإلزامي التاريخية .

وإن بتعدد حدود الإفصاح بين الإفصاح القانوني الإجباري و الإفصاح الاختياري يجب تحقيق التوازن في الإفصاح المحاسبي بين احتياجات مستخدمي المعلومات المفصح عنها بما يتلاءم مع ثقافة مستخدميها و احتياجاتهم [1].

المطلب الثالث :شروط الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: شروط الإفصاح

ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح فأنها يجب أن تتمتع بالصفات التالية:

1- الشمولية:

تشير هذه الخاصية إلى شمولية القوائم المالية على المعلومات حيث تستعمل المعلومات الشاملة للإجابة عن كل استفهام لأن عدم القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة والسليمة يدل على عدم شمولية هذه المعلومات.

[1] ا. عبد الرحمان العايب ،د.بالرقي تيجاني ،مرجع سبق ذكره ص،193-194- 195 .

2- الدقة:

من أهم خصائص المعلومات الجيدة الدقة في وصف وتصوير المركز المالي للمنشأ ة، موضوع الدراسة وتحديد مصادر التدفقات النقدية الداخلة وأوجه تصريف التدفقات النقدية الخارجة.

3- الملائمة:

ما يميز هذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها والمعلومات المحاسبية هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في قرارات المستثمرين والدائنين وتتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها.

4- التوقيت:

يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذة، لذلك لا بد من مراعاة التوقيت في إعداد وعرض القوائم المالية .

5- الوضوح:

الوضوح هو خلو المعلومات المعروضة في القوائم المالية من الغموض والالتباس بحيث يسهل على مستخدمي القوائم المالية فهمها بسهولة وبسرعة لتكون أكثر فائدة[1].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الإفصاح

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية وهي كالتالي :

1- عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لآخري لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسة وعوامل أخري ناتجة عن حاجة المستفيدين إلي مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، فعندما نقارن بين التقارير المالية التي تعد في كل من انجليزا و(و.م.أ) نجد الفرق بين الدولتين ،حيث حدد قانون الشركات في انجليزا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى بتقرير الإدارة وقد أشار قانون الشركات الانجليزي إلي ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقراراها بينما لا يوجد في (و م أ) قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء مبادئ المحاسبة المقبولة ،وقد يرجع سبب هذا الاختلاف إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركات وتراقبها ومدى حاجة المستفيدين لها .

[1] السعيد خلف ،رسالة ماستر " **دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات** "،كلية علوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة الجزائر،2011م-2012م ،ص57- 58 .

2-عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتها للتحقق والمقارنة .

3-عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

وهذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل: حجم المشروع ،عدد المساهمين ، صافي ،الربح... إلي غير ذلك من العوامل .

وقد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة ويبدو ذلك فيما يلي :

أ:حجم المشروع (مجموع الأصول)

يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستخدمين منها إلي تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية ،وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين[1].

وقد تبين وجود علاقة موجبه بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلي أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم[2].

ب: عدد المساهمين

وتبين وجود علاقة موجبه أيضا بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلي المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية .

ج: تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية

وقد يكون لهذا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي التعامل فيها بالأسهم والسندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها، ونتائج أعمالها وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

---

[1] حسين عبد الجليل ال غزوي ،مرجع سبق ذكره ،ص65 .

[2] بن عيسى فايزة ، صبيعات خديجة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر "**دورحوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية دراسة بشركة نفطال مقاطعة سعيدة** "،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،تخصص حكامة المنظمات ،جامعة سعيدة ، 2012-2013 ،ص60 .

د: المراجع الخارجي

يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها .

وتوجد عوامل أخري قد تؤثر على درجة الإفصاح،أهمها صافي الربح ،ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات ،و أجهزة الإشراف والرقابة علي أعمال المؤسسات المساهمة .[1]

[1] د.عبد الله، خالد أمين ، مرجع سبق ذكره ،ص44 .

المبحث الثاني:ماهية الشفافيــة

لقد أصبحت المنظمات تعتمد بشكل كبير على المعلومات ودرجة تدفقها بين الأفراد ،لهذا اهتم العديد من الاقتصاديين والباحثين بموضوع مبدأ الشفافية وممارساتها بعناية خاصة في المؤسسات من خلال وضع الإجراءات والقوانين تتميز بشفافية عالية في اتخاذ القرارات، فالشفافية مهمة لرفع مستوى الثقة والتعرف على الانحرافات ووضع حدود لها مما يوفر للمستثمرين الحرية في كشف الحسابات بشكل واضح ودقيق وتقييم أداء الشركات .

المطلب الأول:نشأة الشفافية، مفهومها وأهميتها

الفرع الأول:نشأة الشفافية

بعد الحرب العالمية الثانية وبعد التوسع في البيروقراطية الحكومية في كثير من الأقطار ،ومع ظهور الشركات والمنظمات الحكومية الدولية الكبيرة جاءت تجمعات جديدة من القوة التي كانت قادرة على حجب المعلومات عن المجتمع والمؤسسات مما اثر ذلك في حياتهم ومصالحهم .

وفي نفس الوقت أدت الحرب الباردة إلي ظهور وارتفاع درجة تعقد السرية في المجال الأمن القومي الذي أثر على الوضع التقليدي للشفافية في الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من كل ذلك بقيت بعض الممارسات التي تتسم بالسرية لدي بعض الإدارات ،ومن تم جاء نصر بارز للشفافية على شكل قانون حرية المعلومات الأمريكي في عام 1966م.

لكن الانفجار الحقيقي للمطالبة العالمية للشفافية جاء في التسعينات من القرن الماضي ،وظهور أجهزة الإعلام المستقلة من اجل العمل كقوة ضغط على الحكومات لنشر المعلومات إلي مواطنيها ،وفي الوقت نفسه قاد التكامل الاقتصادي العالمي للمستثمرين الدوليين لطلب الكشف الحسابات المتعلقة بالشركات الوطنية خصوصا في أعقاب الأزمة الأسيوية عام 1997م.

لقد تباينت وجهات النظر بين العديد من السياسيين ورجال الإدارة ،ورجال الاقتصاد وآخرون حول درجة الشفافية ،والمقدار الذي يجب أن تكون عليه ومدى الانفتاح وتدفق المعلومات في المؤسسات على اختلاف الإجراءات .

الفرع الثاني: مفهوم الشفافية وأهميتها

أولا:مفهوم الشفافية

تعرف الشفافية في اللغة العربية إلى ذلك الشيء الذي **"ما لا يحجب من وراءه"** فهي النقاء و الوضوح في مختلف أشكال و أنماط العمليات الإدارية المختلفة[1] .

وتعرف الشفافية بأنها :" الإفصاح العام عن المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب بما يمكن مستخدمي تلك المعلومات من وضع تقييمات دقيقة عن الأداء"، وهدا يعني: ان الشفافية ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات و التصرف بها بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شان ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم[2].

كما يقصد بالشفافية توفير الشركة للبيانات المالية وغير المالية بصورة حقيقية عن المركز المالي للشركة ، كذلك العمليات الأخرى الشركة حتى يمكن توقع النشاط الحالي والمستقبلي للشركة، فالشفافية في الشركات وسوق المال تعني :

-عدم حجب المعلومات.

-توصيل المعلومات للكافة وبدقة في الوقت المناسب وبالقدر الكافي[3].

ولقد استحوذ مفهوم الشفافية اهتمام العديد من السياسيين والاقتصاديين والإداريين بسبب التطورات الفكرية والإدارية والتقنية ،ونتيجة لذلك تعددت تعريفات الشفافية ومضامينها ،إلا أن جميع التعريفات تدعو إلى جوهر واحد يرتبط بكلمات أربعة هي: المصداقية ، الإفصاح ،الوضوح ،المشاركة[4].

[1] د.أحمد فتحي أبو كريم ،" **الشفافية والقيادة في الإدارة** " ،دار الحامد ،عمان ،الطبعة الأولى ،2009 ،ص65 .

[2] أ.د حاكم محسن الربيعي ، أ.د محمد عبد الحسين راضي ، مرجع سبق ذكره،ص 93 .

[3] د.احمد علي خضر ،مرجع سبق ذكره ،ص53 .

[4] د.أحمد فتحي أبو كريم ،نفس المرجع السابق ،نفس الصفحة .

الشكل رقم(08) يوضح جوهر الشفافية

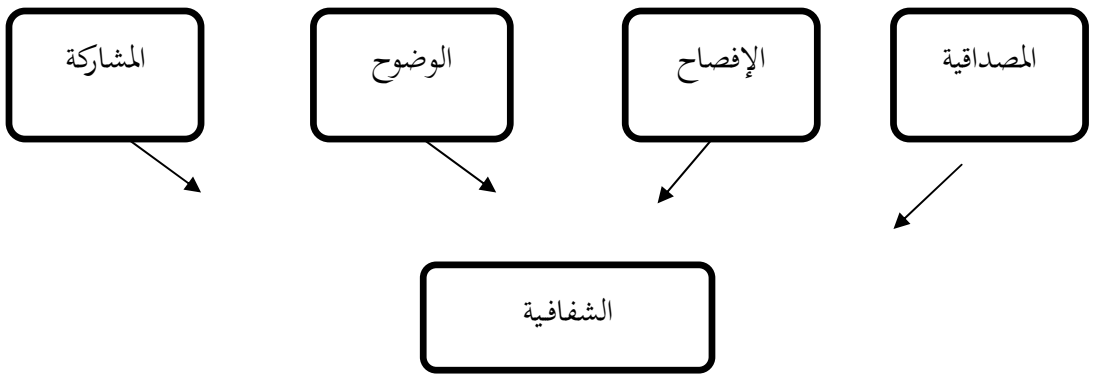

المصدر:د.أحمد فتحي أبو كريم ،"الشفافية والقيادة في الإدارة "، ،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان–الأردن، الطبعة الأولى ،2009م،ص65.

ثانيا:أهمية الشفافية

للوقوف على أغراض وأهمية الشفافية وما توفره من مزايا نستعرض ما يأتي:

– تعمل الشفافية على تقليل الغموض والضبابية وتساهم في القضاء على الفساد، وانعدام الشفافية يؤدي إلي غموض التشريعات.

– تعمل على تمكين المعنيين للتأثير على القرارات الصادرة من المعنيين الداخليين والخارجيين في المؤسسة.

– تعمل على تمكين المعنيين للتأثير على القرارات المتعلقة بهم و بها أثر على حياتهم.

– تعمل على تلبية حقوق العامة في الفهم والمعرفة من خلال مشاركتهم في المعلومات .

– تقدم المساعدة في فهم إدارة عمليات البيانات الداخلية وتسمح بتوعية المواطن واطلاعه على الخيارات

– الشفافية هي المسالة المحورية في عملية التنمية[1].

[1] د. الناصر ،ناصر عبيد ،" **ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجي اقتصادية**" ،دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق–سوريا ،الطبعة الأولى ،2002م ،ص97 .

– تعمل على تسهيل عمليات تقييم الأداء.

– تعمل الشفافية على تحقيق ترابط المنظمة حيث تتم مخاطبة جميع المستويات الإدارية والتنفيذية وإحداث التكامل بين أهدافها .

– تعمل الشفافية على إشاعة النظام وتصميم الانضباط بطريقة غي المباشرة،كذلك تعمل الشفافية على امتداد التأثير إلي جوانب أخرى مثل الحرص والدقة والانجاز والحسم[1].

–تعمل الشفافية على توفير الوقت والتكاليف وتجنب الإرباك والفوضى في العمل.

–تعمل الشفافية على ترسيخ قيم التعاون والعمل الجماعي[2].

ثالثا: قوة الشفافية

إن قوة الشفافية كما يراها "**كتشم**" تظهر في ثلاث قضايا في حسن الحكم: الشفافية في اتخاذ القرارات،المشاركة المجتمعية والمساءلة .

*الشفافية في الحكم تتضمن الاتصال الفعال في الأفعال والعمليات والتي يمكن أن تفهم بوضوح ضمن وخارج المؤسسة .

*الشفافية في اتخاذ القرارات تتطلب الوضوح التام في الأدوار والمسؤوليات.

*و عندما تصبح الشراكة قوية ومتينة يصبح أمر أساسي وجود اتفاق مؤسس على المعلومات المشتركة ووسائل الوصول إليها ،ومعايير اتخاذ القرارات والمساءلة مكون أساسي وضروري للحكم الجيد .

[1] د. اللوزي موسى ،" **التنمية الإدارية** "،دار وائل للنشر ، عمان–الأردن ، الطبعة الأولى ، 2002م ،ص100 .

[2] د.أحمد فتحي أبو كريم ،مرجع سبق ذكره ،ص104 .

المطلب الثاني:أنواع الشفافية وشروطها

الفرع الأول:أنواع الشفافية

أشارت الأدبيات التي بحثت في مجال الشفافية إلى أن هناك نوعين من الشفافية (الشفافية الداخلية والشفافية الخارجية .

1- الشفافية الداخلية:

يمكن تعريف الشفافية الداخلية على أنها نتاج طبيعي لسلوكيات الاتصال المتسمة بالفاعلية التدفق الحر للمعلومات داخل المؤسسة، تعكس الدرجة التي توصل لها العاملون في الحصول على المعلومات الضرورية للقيام بمسؤولياتهم،ومن المنطلق فان المؤسسات التي تتصف بالشفافية الداخلية تتواصل بشكل مستمر مع كافة أفرادها ولا تتعامل معهم بسرية، و تشاركهم في صناعة القرارات ورسم السياسات، وتدار بأسلوب لا مركزي يتبني مبدأ الديمقراطية والتعامل بنزاهة على كافة المستويات الإدارية، وكل ذلك يعتمد بشكل كبير على حجم ودقة المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمل، والتي يحصل عليها المستفيدين داخل المؤسسة، والالتزام
بالشفافية الداخلية لا يتم فقط من خلال مناقشة الأفكار، بل أيضا من خلال توضيح الصورة الكلية وبشك صريح لجميع منسوبي المؤسسة، وهو ما يحقق النتائج المرجوة، ويخلق مشاعر الثقة والتمكين.

2- الشفافية الخارجية:

تعد الشفافية الخارجية أداة تنظيمية مهمة، حيث تحرس حكومات العالم المتقدم على تصميم أنظمة وقوانين لقياس جودة أنظمة الشفافية، بهدف تقليل مخاطر الفساد في المؤسسات المجتمع، وحماية الحقوق المدنية، وتحسين الخدمات الحكومية،وتتطلب الشفافية الخارجية الوصول المعلومات إلي لعامة ،حيث يعتبر تدفق المعلومات وتبادلها بين الأفراد وأصحاب العلاقة نوع من الشفافية الخارجية، وهو ما يحتم تغير الأدوار القيادية لتصبح أكثر اتفاقا مع المجتمع الخارجي بما يحقق تدفق المعلومات بدقة وموضوعية ومصداقية.

ويشير الأدب المتعلق بالشفافية إلي إمكانية الربط بين الشفافية والحكمانية والاستقرار الاقتصادي،حيث الانفتاح الكبير المشاركة الواسعة في المعلومات تمكن العامة من المشاركة في صناعة القرارات، والرفع من سوية المسألة الحكومة، وتخفيف التركيز على الفساد.

*فكلا الشقين الشفافية الداخلية والخارجية لا يمكن فصلهما فكلاهما مكمل للأخر، فالشفافية الداخلية تعني بالبيئة الداخلية للشركة، أما الشفافية الخارجية فتعني بالبيئة الخارجية التي تتعامل معها الشركة ،وهناك علاقة ارتباط بين هذين الشقين وكل منهما يؤثر في الأخر، وبالتالي ينعكس على تحقيق رسالة وأهدف الشركة[1].

[1] د.أحمد فتحي أبو كريم ،مرجع سبق ذكره،ص99-102.

الفرع الثاني:شروط الشفافية

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:

1/ أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها .

2/ أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت .

3/ أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة ،فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود،على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل

4/ أن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء[1].

المطلب الثالث:متطلبات الشفافية وحدود تطبيقها

الفرع الأول:متطلبات الشفافية:

لقد أصبح مفهوم الشفافة لازم التطبيق ولكن هناك متطلبات أساسية لتعزيز هذا المفهم ومساندة تطبيقه وجب أخدها بعين الاعتبار ليتسنى الاستفادة منها بالشكل الصحيح و من هده المتطلبات ما يلي:

– توافر الديمقراطية في المجتمع ،فالشفافية تتطلب وجود ديمقراطية في الممارسات العملية ،فالممارسات الديمقراطية تضمن قانون الوصول إلي المعلومات من خلال قوانين لحرية المعلومات والحصول عليها من قبل المواطنين المعنيين ومن خلال توافر الشفافية في القوانين والإجراءات .

– انتهاج الشفافية في القوانين والأنظمة والإجراءات من خلال مراجعتها ومعالجة نصوصها وفقراتها الغامضة ، وتوضيحها وإعلانها للمواطنين والموظفين .

– نشر الوعي لدي الموظفين والمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم في مجال طبيعة ،ونتائج توفر الشفافية في مختلف مناحي الحياة .

– التفاعل مع المعنيين وذوى العلاقة والسماح للمواطنين أن يلاحظوا ويفهموا ويقيموا قرارات وتصرفات الموظفين .

– التنسيق المستمر بين الأجهزة المعنية بالقوى البشرية والتطوير الإداري.

– التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة المطلقة ،مع احترام ذوي الاحتياجات الخاصة والمناطق النائية.

– تطوير شبكة المعلومات بين كافة الدوائر والمؤسسات وداخل المؤسسة نفسها .

---

[1] بن عيسى فايزة ، صبعات خديجة ،مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

– تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية .

– تسهيل تدفق المعلومات إلي المستويات المختلفة وجمع معلومات تتعلق بالمؤسسات العالمية والمحلية التي تتعلق بالخدمة العامة ،وأن تكون المعلومات كافية وصحيحة[1].

الفرع الثاني:حدود تطبيق الشفافية

إن تحرك اقتصاديات الأسواق العالمية نحو زيادة درجة الشفافية المطلوبة من الشركات فرض إلزاما وضع حدود للشفافية من أجل:

1-توفير الإفصاح الضروري الذي يرغب فيه مختلف الأطراف ما يحول دون المساهمة في الفشل و الضعف المالي على مستوى الشركات ،و ما يسمح بتفادي تفاقم الأزمات المالية و الاقتصادية الإقليمية ،كما حدث في الآونة الأخيرة .

2-حماية الشركة من الإفصاح غير اللازم الذي قد يسلب قدرتها التنافسية من خلال التكلفة الإضافية ،حيث على الشركة الموازنة بين تلبية مصالح مختلف الأطراف و بين التكلفة المترتبة عن الإفصاح على مستوى الشركة،و على مستوى الاقتصاد الكلي في إطار التماشي مع اقتصاد السوق الحر .

إن حدود مبدأ الشفافية لا تتوقف عند الشفافية المالية فيما يخص المعلومات و البيانات المالية ، لموقف والأداء المالي للشركة ،الملكية وأسلوب ممارسة السلطة...الخ .بل تمتد حدود الشفافية لتشمل كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية .

أولا:الجوانب الاجتماعية

و تشمل المعايير المتعلقة بتوزيع المساكن و معايير ترسيه المقاولات على بعض المقاولين دون غيرهم و توزيع الأراضي و السياسات التعليمية.. الخ.

ثانيا:الجوانب الاقتصادية

و تشمل عدة مؤشرات اقتصادية المفصح عنها دوريا و التي تؤثر في توجيه السياسات المالية و النقدية للدولة فيما يخص إعادة توزيع موردها بأقصى كفاءة ممكنة ،حيث تعد بذلك الشفافية مطلوبة بشأن العديد من المؤشرات ذات الصلة بالاقتصاد الكلي و الجزئي ،و المتداخلة في التأثير على الأداء المالي و الاقتصادي للشركات وبالتالي التأثير على درجة ثقة المستثمرين المحلين و الأجانب فيما يخص أداء الشركات و قدرتها على تحقيق الأرباح على المدى المتوسط و الطويل .

[1] د.أحمد فتحي أبو ،كريم ،مرجع سبق ذكره ،ص 106-105.

و من بين هذه المؤشرات الواجب مراعاة الشفافية عند إعدادها و الإفصاح عنها نذكر ما يلي:

1-الشفافية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي:

تمثل مؤشرات الاقتصاد الكلي مؤشرات مهمة لقياس الأداء الاقتصادي الدولي حيث يتوجب مراعاة الشفافية عند الإفصاح عنها و منها نذكر:

-معدل النمو في الناتج القومي ،يعكس هذا المعدل في حدود مدى نمو مستوى المعيشة للمواطنين ،انتشار ظواهر الإفلاس و الركود الاقتصادي و البطالة و كساد السوق .

-حجم التضخم السنوي : يعتبر هذا المؤشر هاما لتقدير أسعار الفائدة الحقيقية التي تشجع على الادخار بالقدر الذي لا يؤثر سلبا على تشجيع الاستثمار .

-حجم الديون المعدومة في القطاع المصرفي من منح القروض و خطة تحصيلها ، والإستراتيجية المتبعة لتفادي حدوث ذلك مستقبلا بما لا يؤثر على كفاءة منح القروض .

وغير ذلك من المؤشرات ذات الأهمية مثل ثقة المستهلكين ،الأرقام القياسية للاستهلاك و الإنتاج..الخ،والتي تهدف أساسا إلى توزيع الموارد الإنتاجية بغرض التشغيل الاقتصادي الكفء .

2-الشفافية على مستوى الاقتصاد الجزئي:

و تتعلق بالشفافية المطلوبة في البيانات و المعلومات التي تفصح عنها الشركات لكل من الأطراف التالية:

حملة الأسهم :

تتعلق الشفافية الواجبة للمعلومات بضمان حقوق الأقلية من حملة الأسهم من حيث تمثيلهم لمجلس الإدارة ، وعدم تضارب و تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة و الشركة ،فضلا عن شفافية المعلومات المتضمنة بتقرير مراقب الحسابات فيما يخص الموقف الضريبي للشركة ،كفاية المخصصات ، مقدار الديون المشكوك في تحصيلها ،طرق تقييم الاستثمارات و المخزونات...الخ .

المنافسون :

ترتبط الشفافية المطلوبة للمعلومات بالأساليب المستخدمة للتسعير بما لا يؤدي إلى الاحتكار و تفعيل مبادئ المنافسة الحرة.

هيئات الدولة :

مثل مصالح الضرائب و الجمارك حيث تتعلق شفافية المعلومات بمدى مراعاة القوانين السائدة و المنظمة لعمل الشركات .

بالإضافة إلى المؤشرات المذكورة سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، هناك مؤشر لا يقل أهمية عما سبق يتمثل في المشاكل و الأضرار البيئية المحتملة ،حيث تتعلق الشفافية المطلوبة من قبل الأطراف المهتمين بمصالح المجتمع بشفافية المعلومات عن مجال أنشطة الشركات المؤثرة على البيئة مثل: الأراضي الملوثة و استخدام المواد و

النفايات السامة..الخ ،حيث غالبا ما تعزم الشركات من الإفصاح بشفافية عن المشاكل البيئية المحتملة خوفا من التكلفة القانونية المرتفعة و اضطراب المجتمع .

لما سبق عرضه من مفهوم الشفافيه و شروطها و حدودها فان أمر تحقق الشفافية المطلوبة من خلال الإفصاح أمر يرتبط بإيجاد التوازن بين المستوى المقبول لدى الشركة من الشفافية و بين المستوى الذي يرغب فيه الأطراف ذوي المصالح المختلفة ،مع الاحتفاظ بإطار اقتصاد السوق الحر و فعاليات زيادة درجة ثقة مختلف الأطراف ،و تشجيع الاستثمارات المحلية و الدولية بتوفير عناصر جذبها ،و من ثم تحسين أداء الشركات المالي و الاقتصادي .
غير أنه يبقى أمر تحقيق الشفافية أمر تعوقه عدة عوامل منها:

-الفساد :الذي يسود خاصة مجتمعات الدول النامية نتيجة النظام الاقتصادي المخطط و سوء التسيير المالي و الاقتصادي و غياب الإدارة الرشيدة ما يعني ضعف أسلوب حوكمة الشركات إن لم نقل غيابه تماما.
-ضعف الإطار اللازم لحماية مصالح الأطراف العديدة من غياب الشفافية[1].

[1] ا. عبد الرحمان العايب ،د.بالرقي تيجاني ،مرجع سبق ذكره ،ص191-192-193 .

المبحث الثالث:مدى مساهمة الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات

لقد ارتبط الإفصاح والشفافية في القوائم المالية ارتباطا وثيقا مع حوكمة الشركات وذلك بسبب ظهور شركات المساهمة العامة مما أدى لطلب المستثمرين والمقرضين بزيادة مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي .

المطلب الأول: فعالية حوكمة الشركات

تتحقق فعالية حوكمة الشركات من خلال قابلية الشركة للاستمرار والبقاء والذي يمكن الحكم عليه من خلال أساليب تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية والمؤسساتية التي تضمن حماية استثماراته. من هنا تأتي فعالية حوكمة الشركات للتعامل مع الطرق التي يتم من خلالها تحقيق الأتي:

1-طمأنة الممولين بالحصول على عائد استثماراتهم.

2-يتمكن الممولين من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الإرباح.

3-يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه في الشركة.

4-التأكد من أن الشركة لا تستثمر في مشاريع فاشلة.

وعليه يمكن القول أن فعالية الحوكمة هي عبارة عن مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تعظيم الثروة التي يتم الحصول عليها من العمليات الحقيقية للشركة، وتوزيعها بشكل عادل بين المساهمين حسب فئاتهم.

كذلك يمكن تحقيق فعالية الحوكمة من خلال تطبيق المبادئ التي نصت عليها مختلف الهيئات و المنظمات الدولية و التي نذكر من أهمها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية التي صاغت مختلف القوانين لتجعل كل طرف في الشركة يتحصل على حقوقه و التي يجب التذكير بأنه هذه القوانين لم تكن جديدة و إنما هي قوانين كانت موجودة في الشركات من قبل أن تصيغها المنظمة في شكل مبادئ و تصبح ملزمة في التعامل بها[1].

[1] غلاي نسيمة ،مرجع سبق ذكره ،ص77-78 .

المطلب الثاني: الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظرا لما يمثله من استقرار و شفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين مع الشركات و الأسواق المالية، ولم تقلل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لحوكمة الشركات في الاهتمام بالإفصاح والشفافية .

حيث اهتمت المبادئ بضمان توافر الإفصاح المتساوي وفي الوقت المناسب عن المعلومات المادية وغير المادية ،واهتمت بمسؤولية المراجع الداخلي والخارجي عن المعلومات المفصح عنها ،وقابلية المساءلة والمحاسبة للمراجعين الخارجيين والداخليين مع الإشارة لواجباتهم اتجاه الشركة ،وأنهم يقومون بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول في عملية المراجعة .

فنصت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام2004مبدا Disclosure and Transparencyالإفصاح والشفافية وقد أشارت في ذلك إلى انه:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح فى الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما فى ذلك المركز المالي ،الأداء،حقوق الملكية و حوكمة الشركات[1].

*ينبغي أن يتضمن الإفصاح ،ولا يقتصر على معلومات التالية :

1)النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة .

2) أهداف الشركة .

3) الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت .

4) سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين ،والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار ،والمديرين الآخرين في الشركة .

5) العمليات المتصلة بأطراف من الشركة أو أقاربهم .

6)عوامل المخاطرة المتوقعة[2].

7) الأمور المادية والجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من دوي العلاقة [3].

[1] د.احمد علي خضر ،مرجع سبق ذكره ،ص22-23 .

[2] ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، مرجع سبق ذكره ،ص15.

[3] ا. د.علاء فرحات طالب،إيمان شيحان المشهداني ، مرجع سبق ذكره ،ص40 .

8) هياكل الحوكمة وسياساتها ،وبصفة خاصة ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة ،والعمليات التي تم تنفيذها.

وقد كان واضحا التطور في ضمان المبادئ لتوفير الإفصاح المتساوي عن المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب ،كذلك مسؤولية وواجبات المراجع لداخلي والخارجي عن المعلومات المفصح عنها ، والتزامهم بان يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة ،وذلك من خلال إشارة المبادئ إلى ما يلي :

* ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي[1].

* القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل وكفئ و مؤهل حتى يمكنه أن يقدم لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي، و أداء الشركة في كافة النواحي المالية و المادية والهامة[2].

*توفير قنوات نشر المعلومات لتمكين الجهات المستفيدة من الوصول إليها بشكل عادل وبكلفة منخفضة في الوقت لمحدد[3].

* ينبغي على المراجعين الخارجين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين ،كما أن عليهم واجبا تجاه للشركة ،وهو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة .

* ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين ،والسماسرة ،ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها ،والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون ،بعيدًا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدى إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة[4].

*ويجب أن يتناول النموذج الجيد للإفصاح و الشفافية في الشركات ما يلي :

أولا– في نطاق الكشف عن البيانات المالية فيتم الكشف عن :

– يجب أن تكشف الشركات عن نتائجها المالية و التشغيلية .

–يجب الكشف عن مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالإبلاغ المالي .

– يجب على الشركات أن تكشف بالكامل عن الصفقات الهامة مع الأطراف التي تنتمي إلى نفس المجموعة .

ثانيا– في نطاق الكشف عن البيانات غير المالية يتم الكشف عن :

[1] د.احمد علي خضر،مرجع سبق ذكره ،ص 24 .

[2] إبراهيم اسحق نسمان ، مرجع سبق ذكره ،ص 34 .

[3] د.علاء فرحات طالب،إيمان شيحان المشهداني ،مرجع سبق ذكره ،ص40.

[4] مركز المشروعات الدولية الخاصة ،مرجع سبق ذكره ، ص16.

- أهداف مشتركة .
- حقوق الملكية و حقوق حملة الأسهم .
- التغييرات في هيكل السيطرة و الصفقات التي تنطوي على أصول هامة .
- هياكل الإدارة و سياستها.
- أعضاء المجلس و كبار المسؤولين التنفيذيين.
-الوجبات و المؤهلات .
-آلية التقييم .
-مرتبات و مكافآت المديرين .
-التخطيط لتعاقب الموظفين على المناصب .
-تنازع المصالح .
- المسائل المادية المتصلة بأصحاب المصلحة و المسؤولية البيئية و الاجتماعية.
- عوامل الخطر المادية التي يمكن التنبؤ بها .
- وظيفة المراجعة الداخلية .
- استقلالية مراجعي لحسابات الخارجية .

ثالثا– الاجتماعات العامة .

رابعا– توقيف الكشف ووسائله[1].

***مجالات الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات**

أولا:الإفصاح المتعلق بمجلس الإدارة

* تقرير مجلس الإدارة .
* المكافآت والتعويضات التي يحصل عليها أعضاء المجلس وكبار التنفيذيين .
* المصالح أو المعاملات أو أمور الخاصة بالأعضاء ذات الأثر علي مصالح المنظمة .
* تشكيل لجان المجلس ومسؤولياتها وفعالياتها .
* كافة القرارات والتصرفات ذات الصلة بحقوق المساهمين .
* كافة النظم والإجراءات ذات الصلة بممارسة المساهمين لحقوقهم .

ثانيا:الإفصاح المتعلق بالمساهمين

[1] د.احمد علي خضر ،مرجع سبق ذكره ،ص62- 63 .

* الإفصاح عن هيكل المساهمين .
* الإفصاح عن تحالفات المساهمين إن وجدت .
* الإفصاح عن إجراءات استخدام حقوق التصويت .

ثالثا:الإفصاح المتعلق بالإدارة التنفيذية

* تكوين مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية .
* أهداف المنظمة والهيكل التنظيمي واستراتيجيات والسياسات كسياسة الموارد البشرية وبرامج العمل الرئيسية الموجهة لإيجاد قيمة مضافة للمساهمين .
* القوائم المالية ونتائج أعمال المنظمة .
* المشاريع والخطط الاستثمارية وبرامج التوسع ذات التأثير علي أصحاب المصالح .
* التعديلات التي تدخلها المنظمة على النظام الأساسي[1].

المطلب الثالث: مكونات الإفصاح والشفافية وعلاقته بحوكمة الشركات

ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ،ومن بينها الموقف المالي و الأداء وأسلوب ممارسة سلطات الإدارة.

الفرع الأول : مكونات الإفصاح والشفافية

أولا : النتائج المالية والتشغيلية للشركة

التقارير المالية المعتمدة من مراقب الحسابات والتي تبين الأداء المالي والموقف المالي للشركة وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية ،وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية وتلك المصادر الأكثر استخداما لتقديم المعلومات المطلوبة من الشركات ،والهدفان الأساسيان لقوائم المالية في شكلها الراهن حيث يتمثلان في التمكين من المتابعة الملائمة وتقديم الأسس اللازمة لتقييم أسهم وسندات الشركة ،كما تتضمن التقارير السنوية بيانا بمناقشات إدارة الشركة وتحليلها لنتائج التشغيلية ،وتمثل ذلك المناقشات فائدة كبيرة إذا ما قرأت جنبا إلى جنب مع القوائم المالية وعادة ما يهتم المستثمرون بصفة خاصة بالمعلومات التي قد تلقي الضوء على أداء الشركة ككل في المستقبل .

[1] بيومي محمود محمد أمين ، مرجع سبق ذكره ،ص93 .

ثانيا: أهداف الشركة

علاوة على الأهداف التجارية تحث الشركات على الإفصاح عن سياستها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة وما يمثلها من التزامات في نطاق السياسة العامة ،وقد تنطوي مثل تلك المعلومات على أهمية بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات بهدف تحسين عمليات تقييم العلاقات فيما بين الشركات والمجتمعات التي تعمل خلالها ،كذا تقييم الخطوات التي تتخطاها الشركة للاضطلاع بتنفيذ أهدافها.

ثالثا : ملكية الأغلبية وحقوق التصويت

يتمثل احد الأساسية للمستثمرين في الحصول على المعلومات المتصلة بهيكل ملكية الشركة وحقوقهم مقارنة بحقوق من عداهم من المساهمين مغالبا ما تلتزم الشركة بالإفصاح عن بيانات الملكية في حالة تجاوز إجمالي حقوق الملكية حدا معينا ،وقد يشمل الإفصاح عن بيانات تتصل بكبار المساهمين وغيرهم ممن لديهم حق السيطرة ،وتتضمن المعلومات عن حقوق التصويت الخاصة واتفاقيات المساهمين وملكية حصة معينة بين المساهمين ،كذلك فمن المتوقع أن توفر الشركات المعلومات المفصلة بالتعاملات التي تتم بين الشركة والأطراف ذوي الصلة بها .

رابعا :أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم

يطلب المستثمرين معلومات عن أعضاء مجالس الإدارة كل على حدى وأيضا عن كبار المديرين لكي يتسنى لهم تقييم خبراتهم وكفاءتهم ،وكذا تقييم أية احتمالات لتعارض المصالح ، قد يكون من شانها التأثير على أحكامهم كما تمثل مرتبات وحوافز أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين اهتمام لدى المساهمين ،ولهذا فمن المتوقع عادة أن تفصح الشركات عن القدر الكافي من المعلومات المتصلة بمكافئات وحوافز أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين[1] .

خامسا: عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القصير

تبدو الحاجة لدى مستخدمي المعلومات المالية والأطراف المشاركة في السوق للحصول على المعلومات المتصلة بالمخاطر الملموسة في المستقبل المنظور ،والتي قد تشتمل ما يلي :المخاطرة المترتبة بالصناعة أو منطقة معينة والاعتماد على السلع الأولية والمخاطرة المالية في أسواق متضمنة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار العملات ،وكذا المخاطر بالمشتقات المالية وبالتعاملات المالية التي لا تظهر في الميزانية وأخيرا المخاطرة المرتبطة بالالتزامات البيئية،كذلك من المعلومات التي يفيد الإفصاح عنها تلك المتعلقة ما إذا كانت الشركات لديهم نظام لمتابعة المخاطر أم لا.

[1] د.أمين السيد احمد لطفي ،" **المراجعة وحوكمة الشركات** " ،الدار الجامعية –الإسكندرية ،طبعة الأولى ،2010م ،ص227-226 .

سادسا :المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح

تحث الشركات على توفير المعلومات المتصلة بالمسائل الرئيسية ذات الصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح ،والتي قد تؤثر بصورة ملموسة على أداء الشركة ،وقد يشمل الإفصاح على علاقات الإدارة والعاملين وأيضا علاقاتهم مع باقي أصحاب المصالح مثل: المقرضين والموردين ...

سابعا :هيكل وسياسات وأساليب ممارسات سلطات الإدارة

تشجيع "المبادئ" على قيام الشركات بإتاحة تقارير عن كيفية تطبيقها في الممارسة لمبادئ أساليب ممارسة حوكمة إدارة الشركات ،وواقع الأمر إن الإفصاح عن سياسات وهياكل أساليب ممارسة السلطة في الشركات وبصفة خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة فيما بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين تعد عنصر هام لتقييم أساليب ممارسة حوكمة إدارة الشركات[1].

الفرع الثاني: الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات

تهدف الحوكمة إلي توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات لزيادة قدرة السوق علي ضبط حركة التعامل،وتتوقف قدرة الأسواق المالية في ذلك علي قدرة الحوكمة في تحقيق الشفافية في تقارير الأعمال المنشورة ،وللتعرف علي كيفية تحقيق الشفافية التي تعد أحد ركائز ومبادئ حوكمة الشركات ولذلك لابد من إتباع الآليات التالية :

1- الاهتمام بالمعلومات المالية و غير المالية .
2- التحول من الإفصاح الاختياري إلي الإفصاح الإلزامي .
3- الإفصاح الالكتروني[2] .

أولا:الاهتمام بالمعلومات المالية و غير المالية

إن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنه ،فتطبيق هذه المبادئ يؤثر على درجة ومستوي الإفصاح ، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يتم الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية

[1] غريبي خيرة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر " **الحوكمة ونظم التكلفة** " ،دراسة حالة مجمع الورق والسيليلوز بعين الحجر –سعيدة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و وعلوم التسيير–تخصص حكامة المنظمات ،جامعة سعيدة، 2012م-2113م ،ص77-78.

[2] أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن ، دراسة بعنوان :"**قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي**"، جامعة الملك فيصل ، الرياض، ص 13.

والمحاسبية،كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف ،فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ باعتبارها مدخلاً أيضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي ،ومعدل التوزيعات ، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية ،كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار [1].

*كما تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها ،كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال ،الحصة التسويقية ،إحصائيات التشغيل ... أو وصفية مثل:مستوى المنافسة ، الحالة الاقتصادية العامة ، قديم المنافسين لمنتجات جديدة ،الكفاءة الإدارية... وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار ،تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية ،كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من المجالات .

حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفء، وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

ثانيا:التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة و

[1] هوام جمعة، لعروشي نوال ،مرجع سبق ذكره ،ص20-21 .

حتى نصل إلى سوق كفء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد و أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي[1].

ثالثا: تدعيم الإفصاح الإلكتروني

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار أن الإفصاح الالكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب.
- تحقيق التغذية العكسية.
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري.
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.
- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

[1] بن عيشي عمار ،عمري سامي ، بحث مقدم بعنوان ،" **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** " ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خضير ،بسكرة-الجزائر ،ص 8 .

خلاصة الفصل :

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض البيانات المالية وغير المالية احد المبادئ والأركان الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات ،وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة،ويمثلان احد المؤشرات المهمة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة .

ومما سبق نستنتج أن الإفصاح والشفافية أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح والشفافية ،حيث أن وجود نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات المحاسبية يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين،

حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال و الحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال كما يعد الإفصاح أيضا واحدا من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي، وعلى النقيض من ذلك فإن ضعف الإفصاح والممارسات غير الشفافة يمكن أن يسهم في سلوك غير أخلاقي وفي ضياع النزاهة وزيادة الفساد ،ومن خلال دراسة إطار الإفصاح وحدوده يجب إتاحة جميع المعلومات المتعلقة بأداء الشركة والتي تتميز بدرجة عالية من الشفافية ، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة في الأسواق وبالتالي يدعم المركز التنافسي للشركة وهذا ما سوف نقوم بإسقاطه على الجانب التطبيقي في الفصل الثالث.

تمهيد :

بعد التطرق لأهم المفاهيم النظرية لحوكمة الشركات و مدى مساهمتها في تحقيق مبدأ الإفصاح و الشفافية في المؤسسات ، يأتي هذا الفصل لتناول الدراسة الميدانية لموضوع البحث و تحديد مدى الالتزام بالإفصاح و الشفافية في المؤسسة الجزائرية ،و ما مدى التوافق بين ما تم تقديمه في الفصول النظرية و الممارسة على أرض الواقع و لتحقيق ذلك سوف نتناول في هذا الفصل النقاط الرئيسية التالية:

المبحث الأول: **عموميات حول وحدة الأكياس - SACAEH -**

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الشركة ونشأتها

المطلب الثاني: تقديم المؤسسة SACAEH

المبحث الثاني : **الدراسة التطبيقية**

المطلب الأول :إجراءات الدراسة التطبيقية

المطلب الثاني :وصف و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

شركة الأكياس عين الحجر

Société de sacherie Ain El Hadjar- Spa-

Filial du GIPEC

Au capital social de : *267.600.000 DA*

المبحث الأول : عموميات حول وحدة الأكياس SAC A.E.H

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن الشركة و نشأتها

في عهد الاستعمار الفرنسي قام أحد المعمرين بإنشاء معمل سنة 1919م لإنتاج الورق من المواد الأولية المتمثلة في الحلفاء والتبن وبعد الاستقلال ،وفي إطار استرجاع الدولة الجزائرية لممتلكاتها تم تأميم الشركة في 1963/04/16م فأصبحت إحدى وحدات الشركة الوطنية لصناعة السليلوز (SONIC).

وفي سنة 1976م ونظرا للطلب المتزايد على الأكياس في السوق المحلية خاصة في الغرب الجزائري ظهرت فكرة إنشاء معمل خاص بصناعة الأكياس بدلا من المعمل القديم الذي احتكت آلاته وأصبح لا يتساير مع التكنولوجيا الجديدة ،وفي هذا الإطار قام المعنيون بالشركة الوطنية لصناعة السليلوز بإجراء دورة للمستخدمين في المركبات الكبرى وتم استيراد آلات لصناعة الأكياس ذات تكنولوجيا ألمانية HOOULMAN-GARTMAN ،وتم تركيب الآلات من طرف مبعوثين عن الشركة الألمانية وفتحت الوحدة أبوابها رسميا في 1982/04/01م ،ومن ذلك التاريخ ما زالت تعمل في إنتاج الأكياس الخاصة بتعبئة الإسمنت الصناعي وبعض المواد الغذائية النشاوية.

وقد عرفت الشركة عدة تغيرات فيما يخص اسمها التجاري فمن وحدة تابعة ل SONIC، أصبحت إحدى وحدات الشركة الوطنية ENPAC التي حلت محل هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات.

وفي نهاية التسعينات وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة للمؤسسة الوطنية أصبحت هذه الوحدة إحدى فروع المجمع الصناعي للورق والسليلوز GIPEC وهذه الأخيرة إحدى المجمعات HOLDING المؤسسة القابضة للصناعات الكيماوية والصيدلية.

وفي2000/06/01م تم إنشاء شركة أكياس رسميا وهي شركة ذات أسهم سميت ب: SACAEH كطابع اجتماعي برأسمال اجتماعي قدره: 25000.000.00 مختصة في تحويل الورق إلى أكياس لتعبئة الاسمنت،الجبس و الدقيق....الخ.

وفي 2001م رفعت رأسمالها الاجتماعي إلى: 84000.000.00 وهي شركة ذات أسهم SPA كفرع مستقل عن GIPEC مقرها الاجتماعي بعين الحجر ولاية سعيدة.

أما في سنة 2002م تم إعادة رفع رأسمالها الاجتماعي إلى: 150.000.000.00.

المطلب الثاني : تقديم المؤسسة SACAEH

شركة وحدة الأكياس هي وحدة تابعة للمجمع الصناعي للورق و السيليلوز مقرها الاجتماعي بعين الحجر سعيدة ص ب رقم 05،و تتربع على مساحة قدرها 39300 متر مربع منها 5655 متر مربع مغطاة(مبنية) ،و يتوفر المصنع حاليا على عمالة مقدرة بـ 52 عامل بالإضافة إلى العمال غير المباشرين و تعتمد المؤسسة في إيصال منتجاتها إلى الزبائن عبر الناقلون الخواص.

وهناك ثلاثة وحدات أخرى تابعة لنفس المجمع و هي:

- شركة الأكياس و الصناديق بواد السمار،الجزائر SACAR
- شركة الأكياس و الصناديق ببرج بوعريريج EMBS
- شركة الأكياس بوهران ORAN SACS

للمؤسسة هدف استراتيجي إنتاجي متمثل في تخفيض التكاليف الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن و التخلص من كل الاضطرابات ،و اكتساب الخبرة و الكفاءة في العمل و إنتاج نوعية ممتازة من الأكياس كهدف استراتيجي تجاري للحصول على حصة مهمة في السوق المتوفرة على المستوى الوطني ،يكون التوزيع مباشر من المؤسسة على نقاط البيع و ذلك حسب الطلبيات.

لتحقيق تسيير جيد يجب توفر التنظيم المحكم بين الموارد المادية والبشرية للوصول إلى تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية ،ولذلك يجب على الوحدة أن تقوم بتحديد مسؤولياتها وتوضيح نشاطها وتوزيعها على وحداتها وأفرادها والقيام بتحسين الاتصال والعلاقة بينهما ،لتوضيح ذلك سنتطرق إلى الهيكل التنظيمي للوحدة وفيه نعرض كل فروع ومصالح الوحدة ،وهذا من خلال المخطط الآتي:

شكل رقم(09) يوضح الهيكل التنظيمي للوحدة

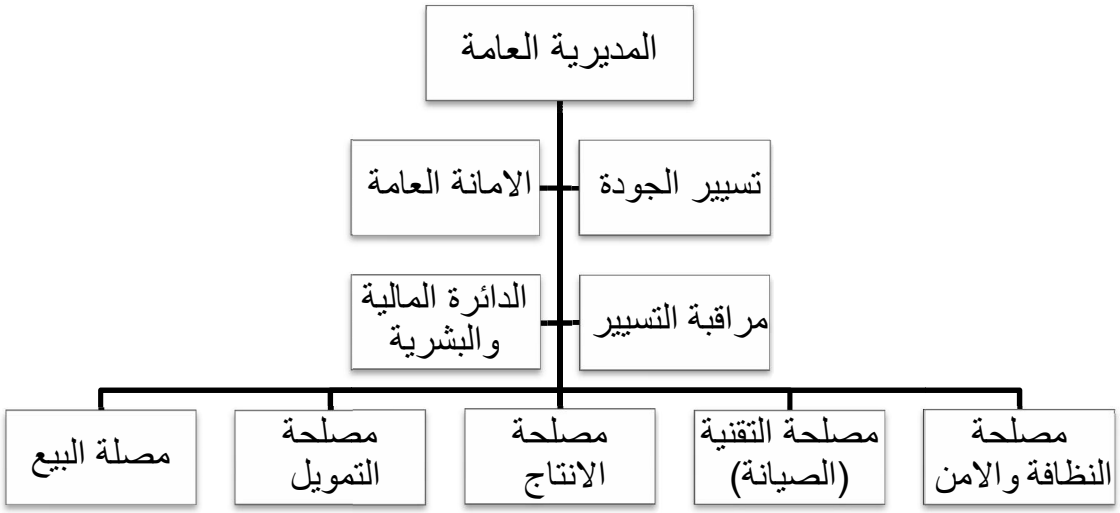

المصدر: من شركة الأكياس عين الحجر سعيدة

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

المطلب الأول :إجراءات الدراسة التطبيقية

من أجل تسليط الضوء على الإفصاح و الشفافية في المؤسسات الجزائرية و لمعرفة مدى تطبيق هذا المبدأ قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى المجمع الصناعي للورق و السيليلوز وقد اخترنا وحدة الأكياس بعين الحجر (SACAEH) و ذلك للوقوف على مدى التزام و تطبيق هذه الشركة لمعايير ومبادئ الحوكمة و خاصة مبدأ الإفصاح و الشفافية باعتباره موضوع البحث وبالتالي أهمية تطبيق هذا المبدأ على مستوى هذه الأخيرة ، و قد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب و طبيعة الموضوع.

الفرع الأول :مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من عمال وعاملات شركة الأكياس بعين الحجر باعتبارهم العنصر الأساسي و الفعال في التعبير على مدى الالتزام بسياسة الإفصاح والشفافية على مستوى شركتهم وبالتالي معرفة الأهمية المنتظرة جراء تطبيق هذه السياسة .

الفرع الثاني :عينة الدراسة

أجريت هذه الدراسة على عينة عددها 44 عامل من بين 52 عامل أي بنسبة قدرها 84.61 % من مجتمع الدراسة وقد اختيرت بالطريقة العشوائية ،وذلك حتى تكون الدراسة شاملة وذات مصداقية ،حيث أخذ بعين الاعتبار كافة الموظفين و العمال من جميع المصالح .

الفرع الثالث: أداة الدراسة

اقتصرت الدراسة على الاستبيان الذي يعتبر كأداة لجمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من خلال الملاحظة و المقابلة لبعض الموظفين في الإدارة التنفيذية . لتحقيق أهداف الدراسة و معرفة دور الإفصاح و الشفافية في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على شركة الأكياس بعين الحجر حيث استهدفت الدراسة عمال و عاملات الشركة باعتبارهم الركيزة الأساسية لنجاح أو فشل تطبيق سياسة الإفصاح و الشفافية و لهذا ينبغي الأخذ بآرائهم واقتراحاتهم لأنهم في واقع الأمر هم الأعلم و الأدرى بواقع الشركة،ولعلمنا بهذه الحقيقة قمنا بصياغة استبيان وجه لكل عمال وعاملات الشركة،و ذلك بالتركيز على محورين أساسيين هما : مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية و أهمية تطبيقهما في المؤسسة .

لقد تم توزيع 45 استمارة على عمال الشركة المعنية بالدراسة , حيث تم استرداد 44 منها أي بنسبة 97.77 %و هي مكونة من جزأين:

الجزء الأول :يشمل على المتغيرات الشخصية للفئة المبحوثة و تتمثل في الجنس , المؤهل العلمي و الخبرة المهنية.

الجزء الثاني يحتوي على مجالين :

المجال الأول :مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يحتوي على محورين: المحور الأول: الالتزام بالإفصاح والشفافية اتجاه الشركة،و المحور الثاني:الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين ويتضمن 14 عبارة.

المجال الثاني : أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية يتكون من جزء واحد يتضمن 14 عبارة .

وقد قامت الطالبتين بتطوير هذا الاستبيان و بناء فقراته من خلال الخطوات التالية:

1-الإطلاع على البحوث و الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

2-الإطلاع على مفهوم الإفصاح و الشفافية ومعايير تطبيقها.

3-استشارة بعض الأساتذة من أصحاب التخصص في هذا المجال.

ولقد تم استخدام مقياس ليكارت لقياس درجة إجابات المستجوبين على عبارات الاستبيان حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعا بحيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة ،هذا المقياس مكون غالبا من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها وهي خمسة خيارات موضحة كما يلي:

جدول رقم : (01) يبين درجات مقياس ليكارت الخماسي:

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

الفرع الرابع :صدق و ثبات أداة الدراسة

1 – صدق الاستبيان :

يقصد به مقدرة أداة الدراسة على قياس ما وضعت من أجله أو السمة المراد قياسها و للتأكد من صدق الاستبيان المستخدم تم استشارة الأستاذ المشرف و أستاذ متخصص في صياغة الاستبيان لتحديد مجالاته و لمعرفة مدى ملائمة عباراته لأهداف الدراسة , و في ضوء الاقتراحات و التوجيهات تم إعادة النظر في بعض العبارات من خلال تعديل بعضها و حذف البعض الآخر إلى أن خرجت في صورتها النهائية كما هو موجود في الملاحق.

2- ثبات أداة الدراسة :

يقصد به أن يعطينا الاستبيان النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقه على نفس أفراد العينة في فترتين مختلفتين و في الظروف نفسها و قد تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha للتأكد من الثبات الكلي للاستبيان و درجة الاتساق الداخلي بين عباراته.

المطلب الثاني :وصف و تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

بعد قيامنا بجمع المعلومات من الاستبيان الموزع قمنا بتفريغها و معالجتها من خلال البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS طبعة 20 و الذي يعتبر من أهم البرامج الإحصائية المستعملة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها .

وقد تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

-النسب المئوية و التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية.

-معامل ألفا كرونباخ .

-معامل الارتباط بيرسون .

-اختبار الفرو قات بين المتوسطات باستخدام T-Test .

-تحليل الانحدار الخطي البسيط REGRESSION و تحليل التباين الأحادي ANOVA .

الفرع الأول : وصف و تحليل الاستبيان

أولا : الدراسة الوصفية

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الشخصية

أ- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم (02) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

sexe du travailleur

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	h	38	86,4	86,4	86,4
	f	6	13,6	13,6	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

مدرج تكراري يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

من الجدول أعلاه يتضح لنا بأن فئة الذكور المستجوبين أكبر من فئة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 86.4% بينما بلغت نسبة الإناث 13.6% و هذا يدل على أن جل مصالح الشركة مسيرة من طرف الذكور.

ب–توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم(03) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

niveau du travailleur

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
جامعي	11	25,0	25,0	25,0
أخرى	33	75,0	75,0	100,0
Total	44	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

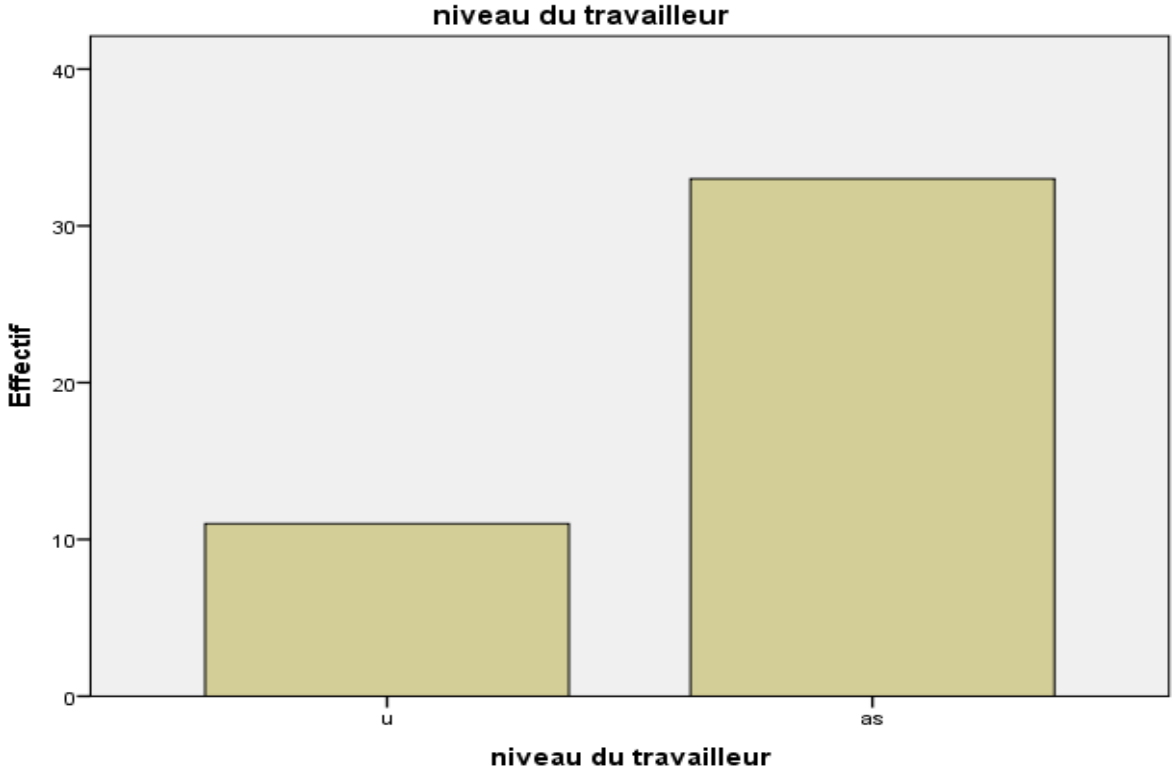

مدرج تكراري يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا بأن غالبية المستجوبين من الموظفين هم غير جامعيين ،بحيث بلغت نسبتهم 75 %في حين نجد أن بقية المستجوبين هم من خريجي الجامعات حيث بلغت نسبتهم 25 %،وهذا ما يدل على أن معظم عمال الشركة ليست لهم شهادات جامعية وبالتالي لم يكملوا دراساتهم العليا.

ج–توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

جدول رقم(04) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

EXPERIENCE DU TRAVAILLEURE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moins du 5 ans	23	52,3	52,3	52,3
	entre 6 et 10 ans	5	11,4	11,4	63,6
	plus du 10 ans	16	36,4	36,4	100,0
	Total	44	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

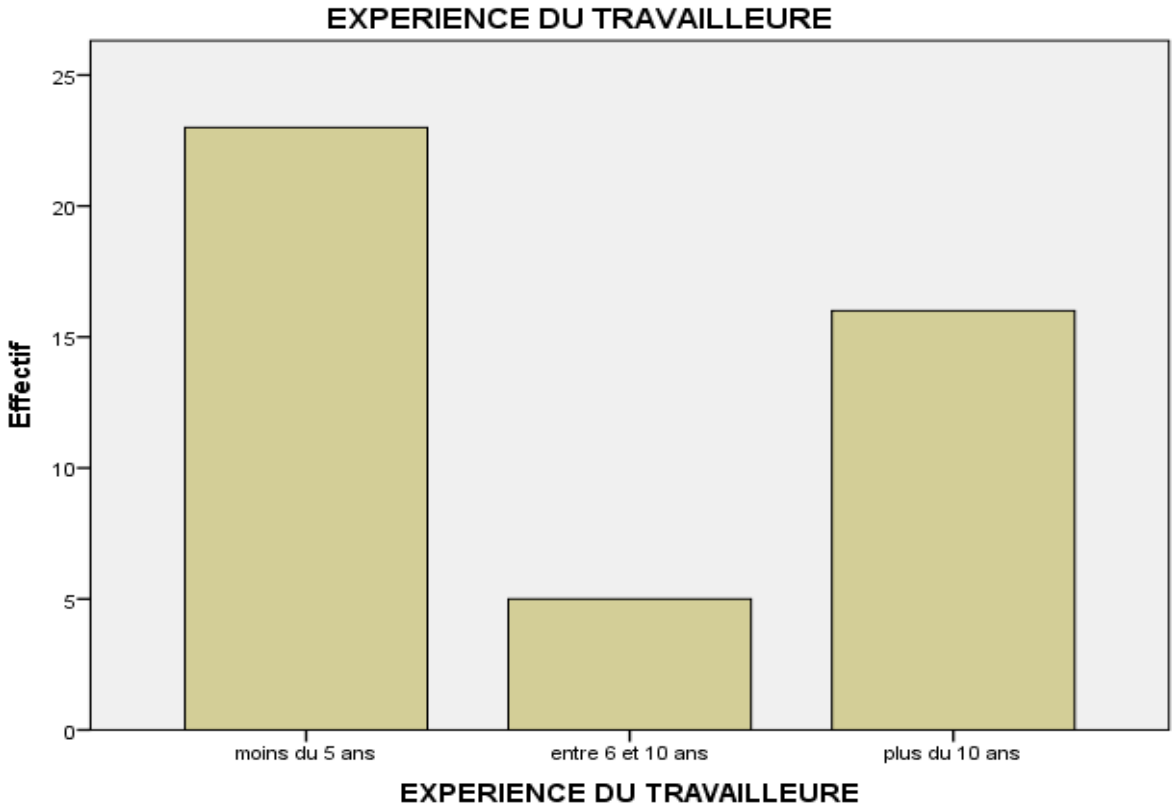

مدرج تكراري يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة المستجوبين الذين لديهم خبرة مهنية تقل عن10 سنوات 63.6% في حين بلغت نسبة المستجوبين الذين لديهم خبرة مهنية أكثرمن 10 سنوات 36.4 % و هذا ما يدل على أن معظم المستجوبين خبرتهم المهنية تقل عن 10 سنوات.

ثانيا :تحليل و تفسير محاور الدراسة

1- **قياس ثبات الإستبيان :** لقد تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لقياس الثبات الكلي للاستبيان و الاتساق الداخلي لعباراته , فكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان كما في الجدول الموالي:

جدول رقم (05) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المجـــــال	معامل ألفا كرونباخ
01 – المجال الأول: (14عبارة) **أ – المحور الأول: (6عبارات)** **ب– المحور الثاني:** **(8عبارات)**	**0.791** **0.615** **0.766**
02 – المجال الثاني: (14عبارة)	**0.876**
جميع عبارات الاستبيان: (28 عبارة)	**0.83**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى النتائج المسجلة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للمجال الأول و الثاني كانت على التوالي : 0.791 و 0.876 أما قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان فقد بلغت0.83 و هي نسبة ثبات عالية مما يدل على أن عبارات الاستبيان تتسم بالتناسق الداخلي و بالموثوقية و هذا ما يجعلها صالحة للدراسة و التحليل و استخلاص النتائج.

المجال الأول :العبارات الخاصة بمدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية :

جدول رقم (06) يوضح إجابات المستجوبين على عبارات المجال الأول

أرقام عبارات المجال الأول		العبارة 1	العبارة 2	العبارة 3	العبارة 4	العبارة 5	العبارة 6	العبارة 7	العبارة 8	العبارة 9	العبارة 10	العبارة 11	العبارة 1 2	العبارة 13	العبارة 14	تكرار المجال	النسبة المئوية %
1	موافق بشدة	8	1	1	7	11	1	4	8	9	13	8	9	5	6	6	14,77
2	موافق	16	16	6	14	13	10	29	24	13	20	15	14	9	11	15	34,09
3	محايد	19	23	21	20	20	29	10	9	13	7	16	15	21	12	17	38,14
4	غير موافق	1	4	14	3	0	2	1	3	6	4	5	6	6	14	5	11,36
5	غير موافق بشدة	0	0	2	0	0	2	0	0	3	0	0	0	3	1	1	1,78
																44	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

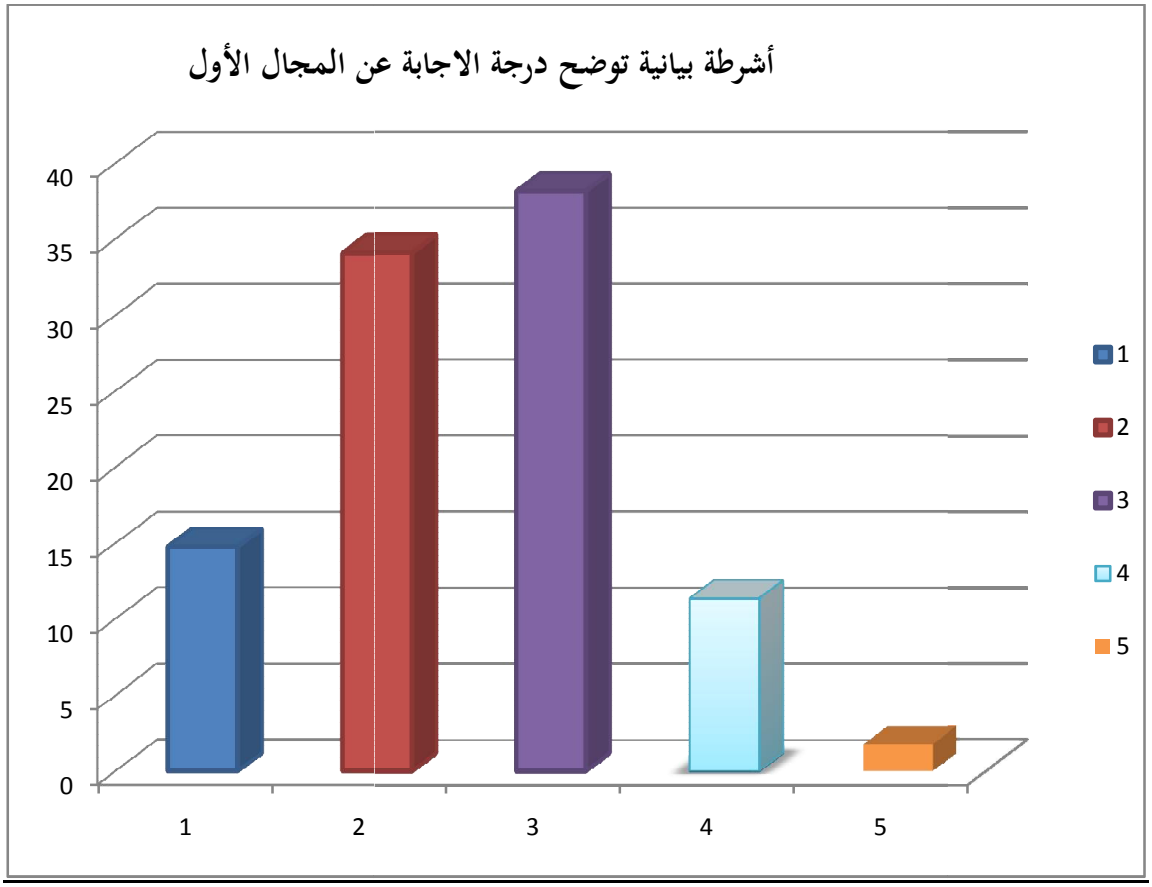

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن نسبة 48,86% من العمال المستقصين كانت إجاباتهم بدرجة موافق وموافق بشدة مما يدل على أن حوالي نصف المستجوبين يرون بأن هناك التزام بالإفصاح و الشفافية من طرف الشركة بينما كانت نسبة 51,28 %من الإجابات بين الحياد و عدم الموافقة خاصة فيما يتعلق بأن المعلومات المالية للمؤسسة غير متاحة لجميع الأطراف المعنية .

المجال الثاني :العبارات الخاصة بأهمية تطبيق المؤسسة للإفصاح و الشفافية :

جدول رقم(07) يوضح إجابات المستجوبين على عبارات المجال الثاني

أرقام عبارات المجال االثاني		العبارة 15	العبارة 16	العبارة 17	العبارة 18	العبارة 19	العبارة 20	العبارة 21	العبارة 22	العبارة 23	العبارة 24	25العبارة	العبارة 26	العبارة 27	العبارة 28	تكرار المجال	النسبة المئوية %
1	موافق بشدة	30	27	24	25	7	12	13	4	10	13	7	19	13	15	16	35.55
2	موافق	10	11	17	15	21	25	25	17	20	23	24	20	24	15	19	43.34
3	محايد	3	4	2	2	12	3	4	14	11	5	13	2	6	11	6	14.93
4	غير موافق	1	2	1	2	2	4	2	8	3	3	0	2	1	3	2	5.51
5	غير موافق بشدة	0	0	0	0	2	0	0	1	0	0	0	1	0	0	1	0.64
																44	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

أشرطة بيانية توضح درجة الإجابة عن المجال الثاني

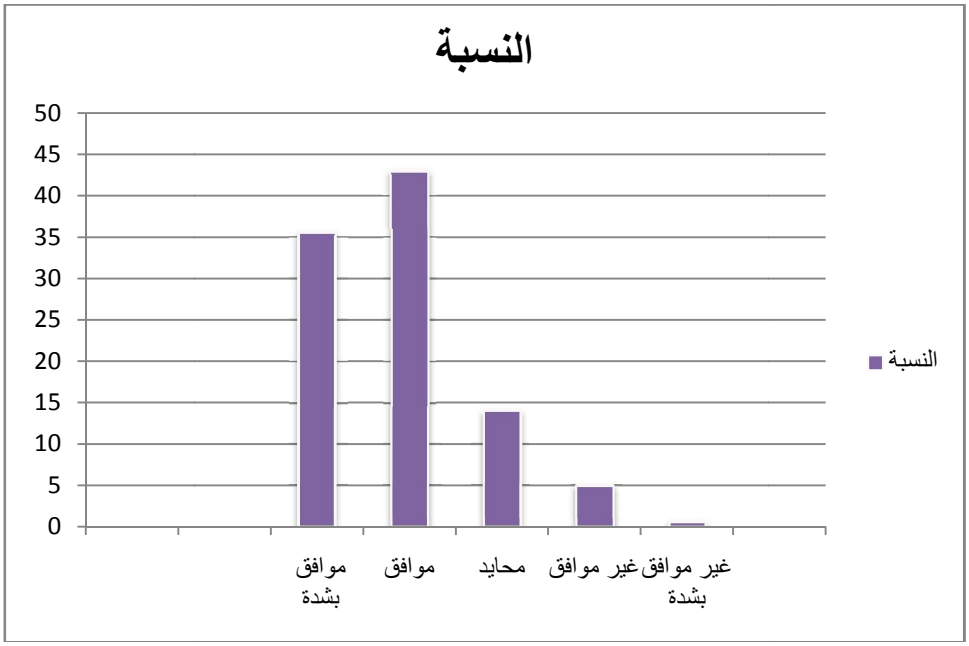

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن نسبة 78.89% من العمال المستقصين كانت إجابتهم بدرجة موافق وموافق بشدة مما يدل على أن معظم المستجوبين يرون هناك أهمية كبيرة لتطبيق الإفصاح والشفافية في الشركة بينما كانت نسبة 21.08% من الإجابات بين الحياد و عدم الموافقة خاصة فيما يتعلق بأن الإفصاح والشفافية يشجع على تقوية العلاقات غير الرسمية في المؤسسة.

2- حساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري:

جدول رقم(08) يوضح المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان

الرقم	عبـــارات الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
01	– تعلن الشركة عن سياستها و إستراتيجيتها المستقبلية	2,2955	0,79474	موافق
02	– تفصح الشركة عن جميع المعلومات المالية و غير المالية في وقتها المناسب	2,6818	0,67420	محايد
03	– تقارير التدقيق الداخلي و الخارجي متاحة لجميع العاملين	3,2273	0,83146	محايد
04	– المؤسسة حريصة على نشر ميزانيتها الختامية	2,4318	0,84627	موافق
05	– المؤسسة تفصح عن المخاطر المتوقعة و التي قد تهدد نشاطها	2,2045	0,82348	موافق
06	– المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة متاحة لجميع الأطراف المعنية	2,8636	0,73424	محايد
المحور الأول : الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة		**2,6174**	**0,45972**	**محايد**
07	– هناك شفافية في الإعلان عن الترقيات و الوظائف الجديدة	2,1818	0,62030	موافق
08	– هناك نزاهة و عدالة في تعيين الموظفين في الوظائف العليا	2,1591	0,80531	موافق
09	– نظام الأجور المتبع يتميز بالعدالة و الموضوعية	2,5682	1,16933	موافق
10	– التحفيزات و المكافآت ترتبط بالأداء الجيد والإنتاجية	2,0455	0,91384	موافق

11	– تقييم أداء العاملين مبني على أسس و معايير معروفة للجميع	2,4091	0,92304	موافق
12	– تقلد المناصب العليا مرهون بكفاءة العامل و خبرته	2,4091	0,97213	موافق
13	– هناك نزاهة و شفافية في تعيين و انتخاب أعضاء اللجان المختلفة	2,8409	1,03302	محايد
14	– الجميع داخل المؤسسة يحضون بمعاملة عادلة و متكافئة	2,8409	1,09848	محايد
المحور الثاني : الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين		**2,4318**	**0,58844**	**موافق**
الدرجة الكلية للمجال الأول: مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية		**2,5114**	**0,46007**	**موافق**

15	–الإفصاح عن جميع المعلومات بشفافية يعطيك الثقة في مؤسستك	1,4318	0,72810	موافق بشدة
16	– الالتزام بالإفصاح و الشفافية ينمي فيك روح الانتماء و الولاء لمؤسستك	1,5682	0,84627	موافق بشدة
17	– الالتزام بالإفصاح و الشفافية يحسن من سمعة المؤسسة و صورتها لدى جميع الأطراف المعنية	1,5455	0,69732	موافق بشدة
18	– المعاملة العادلة بين جميع العاملين داخل المؤسسة تحقق الرضا الوظيفي	1,5682	0,78940	موافق بشدة
19	– إفصاح المؤسسة عن معلوماتها المالية و غير المالية يكسبها ميزة تنافسية	2,3409	0,96311	موافق
20	– الالتزام بالإفصاح والشفافية يقلل من الفساد المالي و الإداري في المؤسسة	1,9773	0,84876	موافق
21	– الإفصاح و الشفافية يحد من التواطؤ بين المسؤولين و المدققين	1,886	0,7538	موافق
22	– الإفصاح والشفافية يشجع على تقوية العلاقات غير الرسمية في المؤسسة	2,6591	0,96311	محايد

23	-الإفصاح والشفافية يساهم في تحقيق مصالح جميع الأطراف المعنية	2,1591	0,86113	موافق
24	- الإفصاح و الشفافية يحد من انحرافات و تجاوزات المسيرين	1,9545	0,83400	موافق
25	- الإفصاح و الشفافية يجعل المؤسسة تلتزم وتفي بعلاقاتها التعاقدية	2,1364	0,66790	موافق
26	- الإفصاح و الشفافية يحسن علاقات الاتصال الداخلي بين الأقسام	1,7727	0,91152	موافق بشدة
27	- الإفصاح و الشفافية يفعّل عملية الرقابة و المساءلة	1,8864	0,72227	موافق
28	- الإفصاح و الشفافية يجنب المؤسسة الانهيارات المالية	2,0455	0,93894	موافق
الدرجة الكلية للمجال الثاني :أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة		**1,9237**	**0,51263**	**موافق**
الدرجة الكلية لجميع عبارات الاستبيان		**2.5114**	**0.46007**	**موافق**

يبين الجدول السابق رقم (08) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لعبارات دور الإفصاح و الشفافية في تفعيل حوكمة الشركات في شركة الأكياس بعين الحجر من منظور العمال ،حيث بلغت القيمة الكلية للمتوسط الحسابي **للمجال الأول** والذي هو **مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية** 2,5114 و بانحراف معياري قدره 0,46007 ،و هذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات المجال الأول كانت بدرجة **موافق** بحيث جاءت العبارة العاشرة وهي "التحفيزات و المكافآت ترتبط بالأداء الجيد والإنتاجية " في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 2,0455 في حين جاءت العبارة الثالثة في المرتبة الأخيرة وهي " تقارير التدقيق الداخلي و الخارجي متاحة لجميع العاملين "بمتوسط حسابي قدره 3,2273 ،هذا يعني أن مجمل أفراد العينة أجابوا **بالحياد** على هذه العبارة مما يدل بأن معظم العاملين ليسوا على دراية بتقارير التدقيق الداخلي و الخارجي ،كما أن العبارة السادسة و التي تخص كذلك "المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة " كانت درجة الموافقة عليها ضعيفة بحيث أن أغلب المستجوبين أشاروا إلى أنها غير متاحة لجميع الأطراف المعنية .

كما أن المحور الأول من هذا المجال و الذي هو الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة فبلغت قيمة المتوسط الحسابي له 2,6174 بانحراف معياري قدره 0,45972 مما يدل على أن درجة الإفصاح اتجاه الشركة قليلة بالمقارنة مع درجة الإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين والذي يمثل المحور الثاني من المجال الأول وذلك بمتوسط حسابي قدره 2,4318 وانحراف معياري قدره0,58844 مما يدل على أن أغلبية المستجوبين كانت إجابتهم بالموافقة .

أما **المجال الثاني** و الذي هو **" أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة "** فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلية له1,9237 وبانحراف معياري قدره51263, 0 ،هذا يعني أن درجة الموافقة الكلية لأفراد العينة على عبارات المجال الثاني كانت بدرجة **موافق** حيث جاءت العبارة الخامسة عشر و هي **"**الإفصاح عن جميع المعلومات بشفافية يعطيك الثقة في مؤسستك **"** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 1,4318 في حين جاءت العبارة الثانية و العشرون و التي هي "الإفصاح والشفافية يشجع على تقوية العلاقات غير الرسمية في المؤسسة" بمتوسط حسابي قدره2,6591 ، هذا يعني أن مجمل أفراد العينة أجابوا **بالحياد** على هذه العبارة مما يدل على أن الإفصاح و الشفافية من وجهة نظر العمال لا يؤدي إلى تقوية العلاقات غير الرسمية .

أما قيمة المتوسط الحسابي لجميع عبارات الاستبيان فقد بلغت 2.5114 و بانحراف معياري قدره 0.46007 وهذا يعني أن معظم المستجوبين من أفراد العينة قد أجابوا بالموافقة على عبارات الاستبيان مما يدل على أن الشركة تلتزم بالإفصاح و الشفافية من منظور العمال بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي يرونها من جراء تطبيق هذه السياسة .

3- الارتباط بين مدى الالتزام بالإفصاح و الشفافية ومحاور الدراسة:

جدول رقم(09) يبين معاملات الارتباط بين محاور الدراسة و الإفصاح و الشفافية :

	الالتزام بالإفصاح والشفافية اتجاه الشركة	الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين	مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية
-الالتزام بالإفصاح والشفافية اتجاه الشركة	1	**0.451	**0.758
معامل بيرسون		0.002	0.000
الدلالة المعنوية	44	44	44
حجم العينة			
-الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين	**0.451	1	**0.924
معامل بيرسون	0.002		0.000
الدلالة المعنوية	44	44	44
حجم العينة			
-مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية	**0.758	**0.924	1
معامل بيرسون	0.000	0.000	
الدلالة المعنوية	44	44	44
حجم العينة			

**** الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0.01**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ بأنه هناك ارتباط قوي بين محور الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة ومدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية حيث قدر معامل الارتباط بيرسون بـ0.758 ،كما أنه هناك ارتباط قوي جدا بين الالتزام بالإفصاح والشفافية اتجاه العاملين و مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون بـ 0.924 وهذا ما يدل على أن الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة واتجاه العاملين له تأثير كبير على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية إلا أنه للالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين تأثير أكبر من تأثيره اتجاه الشركة ، هذا راجع لأن العمال و الموظفون هم الجهة المسؤولة عن تسيير و إدارة الشركة و بالتالي هم المسؤولون عن تطبيق اللوائح و القوانين الخاصة بالإفصاح والشفافية و المنظمة لسير الشركة . لهذا فإن التزام العمال بالإفصاح و الشفافية سوف يمهد و يسهل الطريق لتطبيقه في المؤسسة ،مع العلم أن كل معاملات الارتباط في الجدول ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0,01 .

ثالثا : اختبار الفرضيات :

1- **الاختبارات المعلمية و الاختبارات اللامعلمية** : باستخدام اختبارات Kolmogorov-Smirnov

جدول رقم (10) يوضح Test de Kolmogorov–Smirnov

Test de Kolmogorov-Smirnov à un échantillon

		axetotal	axe3
N		44	44
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,5114	1,9237
	Ecart-type	0,46007	0,51263
Différences les plus extrêmes	Absolue	0,094	0,114
	Positive	0,094	0,114
	Négative	-0,090	-0,091
Z de Kolmogorov-Smirnov		0,621	0,755
Signification asymptotique (bilatérale)		0,835	0,618

a. La distribution à tester est gaussienne.

b. Calculée à partir des données.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة الدلالة المعنوية بالنسبة للمجال الأول sig=0,83 و بالنسبة للمجال الثاني sig= 0,61 وهما قيمتان أكبر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة 0,05 مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي .

الفرضية الرئيسية الأولى :

H0: لا تلتزم المؤسسة بالإفصاح و الشفافية من منظور عمالها

H1: تلتزم المؤسسة بالإفصاح و الشفافية من منظور عمالها

تم اختبار هذه الفرضية بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على جميع عبارات الاستبيان حول مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية مع المتوسط الحسابي للأداة و هو (3) على مقياس سلم ريكارت الخماسي.

جدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار T–Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن مدى الالتزام بالإفصاح و الشفافية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig
مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية	2.5114	0.46007	- 7.045	43	0.000

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارات الاستبيان حول مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية قدر بـ 2.5114 و بانحراف معياري قدره 0.46007 و هذا ما يقابل

درجة **موافق** مما يعني أن هناك إلتزام بالإفصاح و الشفافية من طرف المؤسسة ، كما أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية Sig= 0.000 وهو أقل من 0,05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة و التي هي أن المؤسسة تلتزم بالإفصاح و الشفافية.

الفرضية الفرعية الأولى :

H0 : لا يوجد تأثير دال إحصائيا للإفصاح و الشفافية اتجاه المؤسسة على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية.

H1 : يوجد تأثير دال إحصائيا للإفصاح و الشفافية اتجاه المؤسسة على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية.

تم اختبارهذه الفرضية بتحليل الانحدار الخطي البسيط REGRESSION و تحليل التباين ANOVA

جدول رقم (12) يبين نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة و مدى إلتزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية

المتغير التابع :	المتغير المستقل: الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة		
	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح
مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية	0.758	0.575	0.564

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

جدول رقم (13) نموذج تحليل التباين ANOVA بين مدى إلتزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية و الإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فيشر	الدلالة المعنوية sig
الانحدار	5.229	1	5.229	56.721	0.000
البواقي	3,872	42	0.092		
المجموع	9,101	43			

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين لنا من الجدول رقم (12) أن قيمة معامل الارتباط R= 0.758 وهذا يدل على وجود ارتباط و تأثير قوي جدا للإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية كما أن قيمة معامل التحديد R^2=0.575 مما يعني أن 57.5 %من التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يرجع إلى الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة , أما من خلال جدول تحليل التباين ANOVA فإن مستوى الدلالة المعنوية Sig= 0.00 و هو أقل من 0,05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة , و لهذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أنه يوجد تأثير دال إحصائيا للإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية.

الفرضية الفرعية الثانية :

H0 : لا يوجد تأثير دال إحصائيا للإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية.

H1 : يوجد تأثير دال إحصائيا للإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية.

تم اختبار هذه الفرضية بتحليل الانحدار الخطي البسيط REGRESSION و تحليل التباين ANOVA

جدول رقم (14) يبين نتائج اختبار الانحدار البسيط بين الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين و إلتزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية .

المتغير التابع :	المتغير المستقل: الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين		
	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح
مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية	0.924	0.854	0.850

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

جدول رقم (15):نموذج تحليل التباين ANOVA بين مدى الالتزام بالإفصاح و الشفافية و الإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فيشر	الدلالة المعنوية sig
الانحدار	7.772	1	7.772	245.541	0.000
البواقي	1.329	42	0.032		
المجموع	9,101	43			

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

يتبين لنا من الجدول رقم (14) أن قيمة معامل الارتباط R= 0.924 ،هذا يدل على وجود ارتباط و تأثير قوي جدا للإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية كما أن قيمة معامل التحديد R^2= 0.854 مما يعني أن 85.40 %من التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يرجع إلى الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين .

أما من خلال جدول تحليل التباين ANOVA فإن مستوى الدلالة المعنوية Sig= 0.00 و هو أقل من 0,05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة و،لهذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أنه يوجد تأثير دال إحصائيا للإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية.

الفرضية الرئيسية الثانية :

H0: لا يوجد أهمية لتطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة من منظور عمالها

H1: يوجد أهمية لتطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة من منظور عمالها

تم اختبار هذه الفرضية بمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات على جميع عبارات الاستبيان حول مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية مع المتوسط الحسابي للأداة و هو (3) على مقياس سلم ريكارت الخماسي.

جدول رقم (16) يوضح نتائج اختبار T-Test الأحادي العينة لدرجات الإجابة عن أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة :

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية sig
أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة	1.9237	0.51263	- 13.927	43	0.000

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة المتوسط الحسابي لكل عبارات الاستبيان حول أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة قدر بـ 1.9237 و بانحراف معياري قدره 0.51263 ،و هذا ما يقابل درجة **موافق** مما يعني أن هناك أهمية لتطبيق الإفصاح و الشفافية من طرف المؤسسة ، كما أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية Sig= 0.000 وهو أقل من 0,05 مستوى الدلالة المعنوية المعتمدة و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة و التي هي أنه **يوجد أهمية لتطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة**

رابعا:اختبار تأثير المتغيرات الشخصية للدراسة على الإفصاح و الشفافية في المؤسسة

أولا: اختبار تأثير الجنس

أ- اختبار تأثير الجنس على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية

H0:لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح والشفافية يعزى إلى الجنس

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يعزى إلى الجنس

تم اختبار هذه الفرضية باختبار T-Test للعينات المستقلة

جدول رقم (17): اختبار T–Test للعينات المستقلة بين مدى إلتزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية و الجنس

المتغير التابع	المتغير المستقل :الجنس				
	اختبار Leven		اختبار T-Test		
	قيمة F المحسوبة	الدلالة المعنوية sig	قيمة المحسوبةT	درجة الحرية	الدلالة المعنوية sig
مدى الالتزام بالإفصاح و الشفافية	1.108	0.298	1.375	42	0.176

* الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى الجدول أعلاه و من خلال اختبار Leven نجد أن قيمة الدلالة المعنوية Sig= 0.298 وهي أكبر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة مما يدل على أن مجتمعي المتغير المستقل الجنس وهما الذكور و الإناث هما مجتمعان متجانسان، أما بالنظر إلى اختبار T-Test فإن قيمة الدلالة المعنوية Sig= 0.176 و هي قيمة أكبر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة 0,05 مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية وهي أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يعزى إلى الجنس و نرفض الفرضية البديلة.

ب – اختبار تأثير الجنس على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة

H0:لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة يعزى إلى الجنس

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على مدى أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة يعزى إلى الجنس

تم اختبار هذه الفرضية باختبار T-Test للعينات المستقلة

جدول رقم (18) اختبار T–Test للعينات المستقلة بين أهمية الإفصاح و الشفافية و الجنس

المتغير التابع	المتغير المستقل :الجنس				
	اختبار Leven		اختبار T-Test		
	قيمة F المحسوبة	الدلالة المعنوية sig	قيمة المحسوبةT	درجة الحرية	الدلالة المعنوية sig
أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية	0.389	0.536	-1.005	42	0.321

* الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى الجدول أعلاه و من خلال اختبار Leven نجد أن قيمة الدلالة المعنوية **0.536** =Sig وهي أكبر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة مما يدل على أن مجتمعي المتغير المستقل الجنس وهما الذكور و الإناث هما مجتمعان متجانسان، أما بالنظر إلى اختبار T-Test فإن قيمة الدلالة المعنوية Sig= 0.321 و هي قيمة أكبر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة 0,05 مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية وهي أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة يعزى إلى الجنس و نرفض الفرضية البديلة

ثانيا : اختبار تأثير المؤهل العلمي

أ- **اختبار تأثير المؤهل العلمي على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية**

H0:لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يعزى إلى المؤهل العلمي

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يعزى إلى المؤهل العلمي

تم اختبار هذه الفرضية باختبار T-Test للعينات المستقلة

جدول رقم (19) اختبار T-Test للعينات المستقلة بين مدى إلتزام المؤسسة الإفصاح و الشفافية و المؤهل العلمي

المتغير التابع	المتغير المستقل :المؤهل العلمي				
	اختبار Leven		اختبار T-Test		
	قيمة F المحسوبة	الدلالة المعنوية Sig	قيمة Tالمحسوبة	درجة الحرية	الدلالة المعنوية sig
مدى الالتزام بالإفصاح و الشفافية	1.294	0.262	-3.129	42	0.003

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى الجدول أعلاه و من خلال اختبار Leven نجد أن قيمة الدلالة المعنوية Sig= 0.262 وهي أكبر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة مما يدل على أن مجتمعي المتغير المستقل المؤهل العلمي وهما الحاملين لشهادات جامعية والحاملين لشهادات أخرى هما مجتمعان متجانسان، أما بالنظر إلى اختبار T-Test فإن قيمة الدلالة المعنوية Sig= 0.003 وهي قيمة أصغر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة 0,05مما يدل على وجود دلالة إحصائية و بالتالي نقبل الفرضية البديلة وهي أنه يوجد تأثير ذو دلالة

إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يعزى إلى المؤهل العلمي و نرفض الفرضية الصفرية .

ب- اختبار تأثير المؤهل العلمي على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية :

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية يعزى إلى المؤهل العلمي

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية يعزى إلى المؤهل العلمي

تم اختبار هذه الفرضية باختبار T-Test للعينات المستقلة

جدول رقم (20) اختبار T-Test للعينات المستقلة بين أهمية الإفصاح و الشفافية و المؤهل العلمي

المتغير التابع	المتغير المستقل :المؤهل العلمي				
	اختبار Leven		اختبار T-Test		
	قيمة Fالمحسوبة	الدلالة المعنوية Sig	قيمة Tالمحسوبة	درجة الحرية	الدلالة المعنوية sig
أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية	0.678	0.415	0.614	42	0.543

الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى الجدول أعلاه و من خلال اختبار Leven نجد أن قيمة الدلالة المعنوية Sig= 0.415 وهي أكبر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة مما يدل على أن مجتمعي المتغير المستقل المؤهل العلمي وهما الحاملين لشهادات جامعية والحاملين لشهادات أخرى هما مجتمعان متجانسان، أما بالنظر إلى اختبار T-Test فإن قيمة الدلالة المعنوية Sig= 0.543 وهي قيمة أكبر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة 0,05مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية وهي أنه لا يوجد تأثير ذو

دلالة إحصائية على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة يعزى إلى المؤهل العلمي و نرفض الفرضية البديلة.

ثالثا : اختبار تأثير الخبرة المهنية

أ- **اختبار تأثير الخبرة المهنية على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية**

H0 :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يعزى إلى الخبرة المهنية

H1 :يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يعزى إلى الخبرة المهنية

تم اختبار هذه الفرضية باختبار تحليل التباين الأحادي**ANOVA**

جدول رقم (21): نموذج تحليل التباين الأحادي ANOVA بين مدى إلتزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية و الخبرة المهنية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فيشر F	الدلالة المعنوية SIG
بين المجموعات	0.459	2	0.229	1.089	0.346
داخل المجموعات	8.643	41	0.211		
المجموع	9.101	43			

*الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في جدول تحليل التباين **ANOVA نجد** أن قيمة الدلالة المعنوية sig=0.346 وهي قيمة أكبر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة 0.05 وهذا يعني عدم وجود دلالة

إحصائية و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي هي لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يعزى إلى الخبرة المهنية و نرفض الفرضية البديلة.

ب- اختبار تأثير الخبرة المهنية على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية :

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية يعزى إلى الخبرة المهنية
H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية يعزى إلى الخبرة المهنية

تم اختبار هذه الفرضية باختبار تحليل التباين الأحاديANOVA

جدول رقم (22): نموذج تحليل التباين الأحاديANOVA بين أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية و الخبرة المهنية

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	فيشر F	الدلالة المعنوية SIG
بين المجموعات	1.361	2	0.681	2.807	0.072
داخل المجموعات	9.939	41	0.242		
المجموع	11.300	43			

*الارتباط معنوي عند مستوى الدلالة 0,05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في جدول تحليل التباين **ANOVA** نجد أن قيمة الدلالة المعنوية sig=0.072 وهي قيمة أكبر من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة 0.05 ،هذا يعني عدم وجود دلالة إحصائية و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية والتي هي لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة يعزى إلى الخبرة المهنية و نرفض الفرضية البديلة.

الفرع الثاني :نتائج الدراسة التطبيقية

من أجل معرفة دور الإفصاح و الشفافية في المؤسسات الجزائرية قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على شركة الأكياس بعين الحجر , بحيث تم توزيع استبيان على عمال وعاملات الشركة ,وقد تضمن الاستبيان مجموعة من العبارات تخص مجالين المجال الأول حول مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية يتضمن محورين : المحور الأول :الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة و المحور الثاني الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين أما المجال الثاني حول أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة .

و من خلال تحليل نتائج الدراسة التطبيقية و اختبار فرضيات البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1- تلتزم المؤسسة بالإفصاح و الشفافية.

أ- يوجد تأثير دال إحصائيا للإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية..

ب- يوجد تأثير دال إحصائيا للإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية.

2- يوجد أهمية بالغة لتطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة.

3- عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالافصاح و الشفافية يعزى للمتغيرين :الجنس و الخبرة المهنية.

4- وجود تأثير ذا دلالة إحصائية على مدى التزام المؤسسة بالافصاح و الشفافية يعزى للمتغير الشخصي والذي هو :المؤهل العلمي.

6- عدم وجود تأثير ذا دلالة إحصائية على أهمية تطبيق الافصاح و الشفافية في المؤسسة يعزى للمتغيرات الشخصية والتي هي :الجنس, المؤهل العلمي و الخبرة المهنية.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نتعرف على دور الإفصاح و الشفافية في تفعيل حوكمة الشركات من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بإجرائها في شركة الأكياس بعين الحجر ، حيث تم توزيع على جميع العاملين بالشركة استبيان يتضمن مجموعة من العبارات حول مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية و أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية بالمؤسسة ،و قد تم تحليل بيانات الاستبيان عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS طبعة 20 و الذي يعتبر من أهم البرامج الإحصائية المستعملة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها بالإضافة إلى المقابلة مع بعض الإطارات والموظفين بالشركة والتي استخلصنا منها ما يلي :

- إن مفهوم الحوكمة غير جديد على مجتمعنا لأنه نابع عن الحكم الراشد ،حيث توجد في الشركة مجموعة من الإجراءات واضحة المعالم ودقيقة وشفافة تضمن اتخاذ قرارات فعالة لمناهضة الفساد ،وعدم التحيز في المعلومات حيث أن هذه الإجراءات تتطلب الإفصاح و الشفافية بدرجة عالية.
- كذلك من خلال هذه الدراسة التمسنا وجود نوع من الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية والمعلومات الخاصة بالموظفين، الزبائن وفيما يخص المكافآت والأجور و الترقية .
- ومن خلال هذه الدراسة توصلنا أيضا إلى أن شركة الأكياس بعين الحجر تلتزم بالإفصاح و الشفافية و أن تطبيق هذا المبدأ يكتسي أهمية بالغة لدى عمال المؤسسة .

بسب ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من نمو و تحرير لاقتصاد السوق وكذا تحرير للأسواق المالية مما ترتب عنه زيادة هائلة في انفصال الملكية عن الإدارة و تزايد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ساد اتجاه كبير يطالب بدرجة أكبر من الشفافية الكاملة عن المعلومات الدقيقة وكل ما يتعلق بالقوائم المالية و نتائجها والإفصاح الكافي الذي يتجاوز الإفصاح في التقارير المالية إلى الإفصاح حول أداء الشركات في القضايا الاجتماعية والأخلاقية و البيئية...الخ في الوقت المناسب، مما يمكن من تقييم الموقف المالي للشركة و أدائها و يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية و وضع استراتيجيات العمل داخل الشركة لتفادي حالات الفشل المالي و الأزمات الاقتصادية.

إن تحقيق طلب الشفافية و الإفصاح الكامل في ظل اقتصاد السوق المفتوح يتوقف على ضرورة الاستخدام الفعال لتقنيات و أساليب حديثة في الإدارة و من هذه الأساليب الأكثر استخداما و اهتماما أسلوب حوكمة الشركات الذي يستند على عدة مبادئ و إجراءات عملية تسمح بترشيد حكم الإدارة و توطيد العلاقة بين الملاك و الشركة و الحفاظ على حقوق المساهمين و تعظيم الربحية.

كما تتضح أكثر أهمية أسلوب حوكمة الشركات في تحسين الشفافية و تحقيق الإفصاح الكامل بالقوائم المالية و غير المالية من خلال تفعيل تبني و استخدام معايير المحاسبة و المراجعة الدولية، باعتبار ما يتضمنه أسلوب حوكمة الشركات من قواعد و تنظيمات قانونية و محاسبية و مالية و اقتصادية و أخلاقية التي تحكّم و تفعّل من عمل الإدارة و المحاسبين و المراجعين و تحقيق الاستقلالية و جودة الأداء المهني .و على هذا الأساس استهدفت المذكرة مفهوم أسلوب حوكمة الشركات و علاقته بالشفافية و الإفصاح و مدى تأثير هذا المبدأ على تفعيل الحوكمة، حيث تناولنا مفهوم الحوكمة و مبادئها، مفهوم الشفافية و الإفصاح و شروط كل منهما وعلاقتهما بحوكمة الشركات ،كما قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة الأكياس بعين الحجر لمعرفة واقع تطبيق المؤسسة للإفصاح و الشفافية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات بالإضافة إلى معرفة أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية فيها من منظور عمالها .

اختبار الفرضيات :

لقد أدت نتائج اختبار الفرضيات إلى ما يلي :

1- بخصوص الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه لا تلتزم المؤسسة بالإفصاح و الشفافية فقد تم التوصل إلى أن المؤسسة تلتزم بشكل كبير بسياسة الإفصاح و الشفافية .

2- أما بخصوص الفرضيتين الفرعيتين المنبثقتين عن الفرضية الرئيسية الأولى و اللتان تتعلقان بمدى تأثير كل من التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة و اتجاه العاملين على مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية فقد تم التوصل بأن هناك تأثير دال إحصائيا لهما على مدى الالتزام بهذه السياسة على مستوى الشركة.

3- أما الفرضية الرئيسية الثانية و التي تنص على أنه لا توجد أهمية لتطبيق الإفصاح و الشفافية على مستوى المؤسسة فوجدنا بأن هناك أهمية بالغة الأثر لتطبيق هذه السياسة وهذا كله من وجهة نظر العمال.

و بناءا على الدراسة المقدمة توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

1- على الرغم من غياب الحوكمة في الشركة كمفهوم لكن يبقى مبدأ الإفصاح و الشفافية متطلبا رئيسيا تواجهه لأن تكون أكثر شفافية و إفصاحا عن الأوضاع المالية و غير المالية.

2 _ إن مصداقية و شفافية البيانات المفصح عنها في الشركة سوف يؤدي بالضرورة إلى سهولة تطبيق وتبني نظام الحوكمة وأن تحقيق درجة أكبر من الشفافية و الوضوح في البيانات و تحقيق الإفصاح الكامل و اللازم عن المعلومات لمختلف الأطراف في الوقت المناسب و بالكم و الجودة المطلوبة سيؤدي إلى تفعيل الحوكمة.

3- إن أسلوب حوكمة الشركات بما تضمنه من مبادئ و قواعد و إجراءات تنظيمية و قانونية و محاسبية، مالية و اقتصادية و أخلاقية...الخ سوف يؤدي حتما بالشركة إلى تحقيق الميزة التنافسية و بالتالي الريادة والدخول إلى أسواق جديدة .

من خلال كل ما سبق يمكننا القول بأن مؤسسة الأكياس تلتزم بالإفصاح و الشفافية ،وأن هذا المبدأ يكتسي أهمية كبيرة داخل المؤسسة و هذا ما يساعد المؤسسة على تطبيق نظام الحوكمة و تفعيله كما أن هذا الأمر يساعد المؤسسة على اكتساب ثقة عملائها و تحقيق الرضا الوظيفي لعمالها من خلال إنماء روح الولاء و الانتماء لمؤسستهم مما يحسن سمعة المؤسسة و صورتها لدى جميع الأطراف المعنية ،كما يساعدها على تفعيل عملية الرقابة و المساءلة و تحسين علاقات الاتصال الداخلي بين الأقسام وبالتالي تجنيب المؤسسة الانهيارات المالية .

قائمة المراجع

أولا :باللغة العربية

الكتب

1-إبراهيم سيد احمد ،" **حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال** " ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010.

2-احمد على خضر ، " **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات** " دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ، الطبعة الأولى ، 2012م .

3-أحمد فتحي أبو كريم ،" **الشفافية والقيادة في الإدارة** " ،دار الحامد ،عمان ،الطبعة الأولى،2009.

4-أمين السيد احمد لطفي ،" **المراجعة وحوكمة الشركات** " ،الدار الجامعية –الإسكندرية،طبعة الأولى ،2010م.

5-بلال خلف السكارنة ،"**الفساد الإداري** " ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن- عمان ، الطبعة الأولى ،2001 م.

6-حاكم محسن الربيعي، أ.د محمد عبد الحسين راضي، " **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة** "،الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان 2011م.

7-حنان ،رضوان حلوة، " **النموذج محاسبي المعاصر**" ، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن ، الطبعة أولي.

8-صفوت احمد عبد الحفيظ ،" **دور الاستثمارات الأجنبي** " ، دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية ،2005م.

9-طارق عبد العال حماد ،" **حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ،التجارب ،تطبيقات الحوكمة في المصارف)** "،الدار الجامعية ،مصر ، 2005م.

10-عبد السلام أبو قحف ،" **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** " ،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية ،مصر، 2003 م.

11-عبد الوهاب نصر علي ، د.شحاتة السيد شحاتة ،" **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2006م-2007م.

12-عدنان بن حيدر بن درويش ،" **حوكمة الشركات ومجلس الإدارة** " ،اتحاد المصارف العربية، بيروت –لبنان ،2007م .

13-علاء فرحات طالب ،إيمان شيحان المشهداني ،" **الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف** " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م.

14-كنيث ا.كيم ،جون نوفسنجر ، ديرك ج.موهر ،" **حوكمة الشركات الأطراف الراصدة والمشاركة** " ، تعريب ومراجعة د.ا.محمد عبد الفتاح العشماوي ،د.غريب جبر غنام، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية- الرياض ،1434هـ-2012م.

15-اللوزي موسى ،" **التنمية الإدارية** "،دار وائل للنشر ، عمان-الأردن ، الطبعة الأولى ، 2002م.

16-محسن أحمد الخضيري ،" **حوكمة الشركات** " ،مجموعة النيل العربية، 2005م.

17-محمد مصطفي سليمان ،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** "، الدار الجامعية ،مصر الطبعة الأولى، 2006م.

18-مركز المشروعات الدولية الخاصة ،منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** " ، 2004م.

19-الناصر ،ناصر عبيد ،" **ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجي اقتصادية**" ،دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق-سوريا ،الطبعة الأولى ،2002م.

20-هوشيار معروف ،" **الاستثمارات و الأسواق المالية** " ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان -الأردن ، الطبعة الأولى ، 2003م.

المذكرات

1- فاتح غلاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه " **تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**" ، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،سطيف ،2010م-2011م.

2-إبراهيم اسحق نسمان ،رسالة ماجستير" **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة-دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**"،الجامعة الإسلامية ،غزة ،2009م .

3-بلحمو خديجة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير" **أهمية أصحاب المصالح في حوكمة الشركات – دراسة حالة شركة الاسمنت بسعيدة** " ، 2010م.

4-حسين عبد الجليل ال غزوي ، رسالة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير " **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية –دراسة اختباريه على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية** " ،في المحاسبة /التحليل المالي كلية الإدارة و الاقتصاد –قسم المحاسبة،الأكاديمية العربية في الدنمارك،2010م.

5-عبير بيومي محمود محمد أمين ،رسالة ماجستير بعنوان" **أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات علي جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية** " ،كلية التجارة-تخصص المحاسبة ،جامعة قاهرة-مصر ،غير منشورة ،2011م.

6-عثمان زياد عاشور ،رسالة ماجستير تحث عنوان " **مدي التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم1** "،تخصص المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية -غزة -فلسطين ،2008م .

7-عمر على عبد الصمد ، رسالة ماجستير(غير منشورة) " **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات– دراسة ميدانية** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية ، 2009م.

8-عهد علي سعيد ،رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير المحاسبة " **الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا دراسة ميدانية** "، 2009 م.

9-غلاي نسيمة،مذكرة ماجستير" **فعالية حوكمة الشركات دراسة ميدانية لمؤسسات تلمسان**" ، جامعة أبي بكر بلقايد ،جامعة تلمسان ، 2010م-2011م .

10فكري عبد الغني محمد جوده ، رسالة ماجستير " **مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية** " ،دراسة حالة بنك فلسطين ،الجامعة الإسلامية،عزة،2008م .

11-بربار صفية ،بلخيري أحلام ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر " الحوكمة ودور التدقيق والمراجعة " -دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر- فرع سعيدة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-تخصص حكامة المنظمات ،جامعة سعيدة،2012-2013م.

12-بن عيسى فايزة ، صبيعات خديجة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر "**دورحوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية دراسة بشركة نفطال مقاطعة سعيدة** "،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،تخصص حكامة المنظمات ،جامعة سعيدة، 2012-2013.

13-دراويش الطاهر ، مذكرة لنيل شهادة ماستر " **دور التدقيق في مكافحة الفساد ضمن اطار حوكمة الشركات -دراسة بعض المؤسسات الاقتصادية** "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -تخصص حكامة المنظمات ،جامعة سعيدة ، 2012م.

14-ربيعة فاطمة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر " **دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة** " ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- تخصص حكامة المنظمات ،جامعة سعيدة ،2012م.

15-السعيد خلف ،رسالة ماستر " **دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات** "،كلية علوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة الجزائر،2011م-2012م ،57 .

16-غريبي خيرة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر " **الحوكمة ونظم التكلفة** " ،دراسة حالة مجمع الورق والسيليلوز بعين الحجر –سعيدة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و وعلوم التسيير-تخصص حكامة المنظمات ،جامعة سعيدة، 2012م-2113م.

17-بن عيشي عمار ،عمري سامي ، بحث مقدم بعنوان ،" **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** " ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خضير ،بسكرة-الجزائر

18-بهاء الذين سمير علام ،بحث مقدم بعنوان:"**أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات علي الأداء المالي في الشركات المصرية** "،دراسة تطبيقية ،كلية التجارة ،القاهرة-مصر، 2009م.

19-محمد حسين يوسف ،**بحث مقدم بعنوان" محدادات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**"،كلية التجارة ،القاهرة - مصر ،2007م.

الملتقيات

1-أحمد مخلوف ،الملتقى العلمي الدولي"**الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** " ،مداخلة "**الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**" ،جامعة فرحات عباس –سطيف ،20-21 أكتوبر2009م.

2-بتول محمد نوري ،علي خلف سلمان ، الملتقي الدولي " **الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة** "،**دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية** " ،**حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة** "، جامعة سعد –حلب ،18-19 مايو2011م .

3-بروش زين الدين ،أ. دهيمي جابر ،الملتقي الوطني حول " **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة بعنوان"**دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري** " ،جامعة فرحات عباس –سطيف- (الجزائر) ،06-07 ماي 2012م.

4-بريش عبد القادر،ا.حمو محمد ،الملتقى العلمي الدولي حول"**الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** " ،عنوان المداخلة" **البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من أثار الأزمة المالية العالمية**"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف ،أيام 20-21اكتوبر 2009م .

5-حساني رقية ،مروة كرامة، حمزة فاطمة ، الملتقى الوطني حول " **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** "،مداخلة بعنوان"**آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**" ، جامعة بسكرة ،2012م.

6-شريفي عمر ، الملتقى العلمي الدولي حول" **الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**"، مداخلة بعنوان " **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، أيام 20-21اكتوبر 2009م .

7-عبد الرحمان العايب ،د.بالرقي تيجاني ، الملتقى الدولي حول "**الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات** " ، مداخلة بعنوان "**إشكالية حوكمة الشركات و إلزامية احترام أخلاقيات الأعمال في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة** "، قسم العلوم التجارية، جامعة باجي مختار- عنابة،18-2009/11/19م.

8-فريد عبة ،مريم طبني ، الملتقى الوطني حول "**حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** " ،" **دور مبادئ حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري،** جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2012م .

9-هوام جمعة، لعشوري نوال ، الملتقى الوطني حول "**الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع،رهانات و آفاق)** " ،مداخلة بعنوان " **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** " ، ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي.

المجلات

1-إحسان بن صالح المعتاز ،" أخلاقيات مهنة المراجعة والمتعاملين معها –انهيار شركة انرون والدروس المستفادة " ،**مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة،** أم القرى مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، 1427/12/2هـ.

2-اشرف حنا ميخائيل ،"**تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات - بحوث و أوراق عمل المنظمة العربية للتنمية الإدارية -الإمارات العربية المتحدة**" ، في سبتمبر 2009م.

3-بوزيد سايح ،" **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية** " ، مجلة الباحث قاصدي مرباح ، ورقلة- الجزائر ،العدد 2012 / 10 ،ص57 .

4-سعادة ، علي العبد خليل ، " **مجلة المدقق الأردنية** "،الأردن ،العدد75 /76مارس 2008م .

5-عبد القادر خليل،" **الحوكمة و ثنائية التحول نحو اقتصاد السوق و تفشي الفساد - بحوث اقتصادية عربية** " ،بيروت ،لبنان ،العدد 46، لبنان،2009 م ،ص90 .

6-عبد الله ، خالد أمين ، **" الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية "** ، المحاسب القانوني العربي ، العدد 92 ، تشرين أول 1995م.

7-علي حسين الدوغجي ،م.د أسامة عبد المنعم سيد علي ،" **دور قانون ساربنز–أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي** " ، **مجلة الإدارة والاقتصاد** ، العدد 2011/86م.

8- محمد مطر ، " **تقييم مستوى الإفصـاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبية الدولية** " ،**مجلة الدراسات الجامعة الأردنية** ،1990/10/28.

مقالات

1-أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن ، دراسة بعنوان :**"قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي"**، جامعة الملك فيصل ، الرياض.

ثانيا :باللغة الأجنبية

1-Karine le Joly & Bertrand Moingeon:Gouvernementd entre prise, débats théoriques et pratique sous la direction, ellipses édition marketing S.A. Paris-France,2001

2- cherry." **defining moment for good gouvernance,"…**Financial Executive , vol.10.8, Nov. 2003.

3-*OECD Principles of Corporate Governance 2004 For this Arabic edition © 2004, Center for International Private Enterprise Published by arrangement with the OECD, Paris..*

4-Organisation for economic co-operation and development,using the OCED principles of corporate Gouvernance a boardroom perspective, paris, 2008.

جامعة الدكتور مولاي الطاهر–سعيدة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

استمارة استبيان موجهة إلى عمال و عاملات شركة الأكياس بعين الحجر– SACAEH–

أخي العامل .....أختي العاملة .....

تحية طيبة وبعد :

في إطار التحضير لنيل الشهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص حوكمة الشركات،تقوم الطالبتين بإجراء دراسة حول **دور الإفصاح و الشفافية في تفعيل حوكمة الشركات** ،وقد تم اختياركم ضمن العينة المشاركة في هذه الدراسة .

نرجو منكم التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان المرفق بكل **شفافية و موضوعية**، علما أن آرائكم و اقتراحاتكم ستساهم في تحقيق أهداف الدراسة و ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

أشكركم على حسن تعاونكم ولكم منا فائق التقدير و الاحترام

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1)– **الجنس** :

* ذكر ☐
* أنثى ☐

2)– **المؤهل العلمي**:

* جامعي ☐
* أخرى ☐

3)– الخبرة المهنية :

* أقل من 5سنوات ☐
* من 6–10 سنوات ☐
* أكثر من 10 سنوات ☐

الجزء الثاني : يتضمن مجالين هما :

المجال الأول : مدى التزام المؤسسة بالإفصاح و الشفافية

الرقم	العبـــارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول : الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه الشركة						
01	– تعلن الشركة عن سياستها و إستراتيجيتها المستقبلية					
02	– تفصح الشركة عن جميع المعلومات المالية و غير المالية في وقتها المناسب					
03	– تقارير التدقيق الداخلي و الخارجي متاحة لجميع العاملين					
04	– المؤسسة حريصة على نشر ميزانيتها الختامية					
05	– المؤسسة تفصح عن المخاطر المتوقعة و التي قد تهدد نشاطها					
06	– المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة متاحة لجميع الأطراف المعنية					
المحور الثاني : الالتزام بالإفصاح و الشفافية اتجاه العاملين						
07	– هناك شفافية في الإعلان عن الترقيات و الوظائف الجديدة					
08	– هناك نزاهة و عدالة في تعيين الموظفين في الوظائف العليا					
09	– نظام الأجور المتبع يتميز بالعدالة و الموضوعية					
10	– التحفيزات و المكافآت ترتبط بالأداء الجيد والإنتاجية					
11	– تقييم أداء العاملين مبني على أسس و معايير معروفة للجميع					

12	– تقلد المناصب العليا مرهون بكفاءة العامل و خبرته					
13	– هناك نزاهة و شفافية في تعيين و انتخاب أعضاء اللجان المختلفة					
14	– الجميع داخل المؤسسة يحضون بمعاملة عادلة و متكافئة					

المجال الثاني :أهمية تطبيق الإفصاح و الشفافية في المؤسسة

الرقم	العبـارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	–الإفصاح عن جميع المعلومات بشفافية يعطيك الثقة في مؤسستك					
02	– الالتزام بالإفصاح و الشفافية ينمي فيك روح الانتماء و الولاء لمؤسستك					
03	– الالتزام بالإفصاح و الشفافية يحسن من سمعة المؤسسة و صورتها لدى جميع الأطراف المعنية					
04	– المعاملة العادلة بين جميع العاملين داخل المؤسسة تحقق الرضا الوظيفي					
05	– إفصاح المؤسسة عن معلوماتها المالية و غير المالية يكسبها ميزة تنافسية					
06	– الالتزام بالإفصاح والشفافية يقلل من الفساد المالي و الإداري في المؤسسة					
07	– الإفصاح و الشفافية يحد من التواطؤ بين المسؤولين و					

	المدققين					
08	– الإفصاح والشفافية يشجع على تقوية العلاقات غير الرسمية في المؤسسة					
09	–الإفصاح والشفافية يساهم في تحقيق مصالح جميع الأطراف المعنية					
10	– الإفصاح و الشفافية يحد من انحرافات و تجاوزات المسيرين					
11	– الإفصاح و الشفافية يجعل المؤسسة تلتزم وتفي بعلاقاتها التعاقدية					
12	– الإفصاح و الشفافية يحسن علاقات الاتصال الداخلي بين الأقسام					
13	– الإفصاح و الشفافية يفعّل عملية الرقابة و المساءلة					
14	– الإفصاح و الشفافية يجنب المؤسسة الانهيارات المالية					